الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٧**
الجمعة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠

خطاب السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطحب السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالتقدم لكم، سيدي، بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع يمثّل إشادة مناسبة وبليغة بخصالكم الشخصية والدبلوماسية التي شهدناها على مدى الأعوام. إننا نعتز حقا بالشرف الذي أسبغ على القارة الأفريقية بانتخابكم. وإننا لعلى ثقة بأننا في ظل قيادتكم الحكيمة سنحقق تقدما سارا بشأن بنود جدول الأعمال الهامة المعروضة علينا.

ومن المنطلق نفسه، سيدي الرئيس، أود أن أشيد بسلفكم، رئيس الجمعية العامة في الدورة الثالثة والستين، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، على تسخير خبرته وحكمته لمختلف الاجتماعات والمؤتمرات التي ترأسها خلال العام الماضي. لقد أضفى النزاهة والشفافية والمصداقية على مداولات الجمعية العامة. وفعلا نحن نشاطره تأكيده على أن ”مجموعة الـ ١٩٢“، أي الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة، هي المنتدى الأمثل لمعالجة القضايا العالمية، التي تشمل الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية. إننا نحييه على وقوفه إلى جانب الحق، وعلى تمسكه بحق كل دولة عضو، مهما صغرت، في أن يسمع صوتها.

وعلى مدار الأعوام، شدد وفدنا على ضرورة أن تخدم الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى المصلحة الجماعية حقا لجميع الدول الأعضاء. إن اقتناعنا الثابت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

هو أن المؤسسات الدولية يجب أن تتقيد بالمبادئ العالمية التي تستند إليها عملية اتخاذ القرارات المتعددة الأطراف، لا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها والحق في التنمية. وهذا هو السياق الذي فيه نرحب بالموضوع الرئيسي الملائم والمناسب التوقيت لهذه الدورة، وهو الاستجابة العالمية الفعالة للأزمات العالمية، وتعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات. ويحدونا الأمل في أننا سنجري حوارا صريحا وكليا بشأن الاستجابات العالمية للأزمات التي تؤثر حاليا على عالمنا.

إن زمبابوي تؤيد تنشيط الجمعية العامة لكي تصبح أكثر فعالية ومن ثم تمكينها من إنجاز ولايتها. والجمعية العامة بوصفها الهيئة الأبرز لوضع السياسات في الأمم المتحدة، ينبغي أن تؤدي دورا أكثر فعالية في التعبئة لاتخاذ الإجراءات للتصدي للتحديات الراهنة مثل صون السلام والأمن، والأزمة الاقتصادية والمالية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتغير المناخ.

وبناء على ذلك، فإن تعدِّي هيئات أخرى في الأمم المتحدة على أعمال الجمعية العامة يثير قلقنا البالغ. ولذلك، فإننا نعيد التأكيد على أن عملية التنشيط ينبغي أن تعزز مبدأ مسؤولية جميع الهيئات الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة أمام الجمعية العامة.

ويحدونا الأمل في أن تؤدي المفاوضات الجارية على إصلاح مجلس الأمن إلى كسر الجمود الذي ظل لبعض الوقت يمنعنا من تحقيق التقدم في مجال المصلحة الاستراتيجية لأفريقيا. وإصلاح المجلس ليس مجرد أمر مستحسن، بل هو واجب لا بد منه إذا كان له أن يضمن التنفيذ الناجح للولاية العالمية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء.

إن حقيقة أن أفريقيا، التي تمثل منطقة جغرافية كبرى، ما زالت بدون التمثيل الملائم وبدون مقعد دائم في مجلس الأمن، ليست مجرد خلل عفا عليه الزمن وحان الوقت لإصلاحه. بل من الواضح أنها تمثل أيضا انتهاكا غير محتمل لمبدأ وممارسة الديمقراطية في العلاقات الدولية. وينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار العاجل والكامل موقف أفريقيا الذي يطالب بمقعدين دائمين في المجلس مع حق النقض الكامل – طالما ظل هذا الحق قائما – بالإضافة إلى مقعدين إضافيين من المقاعد غير الدائمة.

إن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان محقا حينما وضع المنظمة في محور جهود معالجة الأزمة المالية والاقتصادية. وقد كشف التأثير المدمر للأزمة العالمية الحالية بوضوح عن حماقة ترك إدارة الاقتصاد العالمي في أيدي عدد قليل من البلدان والمجموعات التي نصّبت أنفسها في هذه المهمة.

وعليه، فإن وفد بلدي يدعم بالكامل إنشاء فريق عامل للمتابعة تحت إشراف الجمعية العامة. ومن الملح والأساسي أن يتوصل الفريق العامل إلى اتفاق مبكر على إجراءات فورية في مجال السياسات يتخذها المجتمع الدولي لدعم البلدان النامية التي تعرضت لأشد المعاناة نتيجة للانهيار المالي العالمي. وينبغي لتلك الإجراءات أن تشمل وضع خطط تحفيز عالمية تستجيب للأزمة وما يتصل بها من مسائل.

إن تلك التدابير لا يمكن أن تحقق النتائج المنشودة ما لم ترافقها إصلاحات شاملة لمؤسسات بريتون وودز. وينبغي لتلك الإصلاحات أن تشمل، في جملة أمور، تمثيلا لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المجالس التنفيذية لتلك المؤسسات. ونحن سعداء لأن دعواتنا الواضحة إلى الإصلاح بدأت تؤتي ثمارها. ونحن نرحب بقرار البنك الدولي الأخير

بإنشاء ثلاثة مقاعد لأفريقيا في مجلسه التنفيذي. ويسعدنا كذلك، أن صندوق النقد الدولي قام في وقت سابق من هذا الشهر بإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة على أساس مبلغ الـ ٢٥٠ بليون دولار التي تعهدت بها مجموعة العشرين في اجتماعها المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ومن المؤسف أنه لم يخصص من هذا المال سوى ١٨ بليون دولار منها للبلدان المنخفضة الدخل، في حين أن البلدان المتقدمة النمو – التي سبّبت الأزمة في نهاية المطاف – هي التي حصلت على نصيب الأسد.

إن الحاجة إلى ضمان الأمن الغذائي العالمي قد طرحت وأعيد تأكيدها في العديد من المنتديات الدولية. ونجدد الدعوة إلى التعجيل بزيادة حجم الاستثمارات الزراعية في البلدان النامية زيادة ملموسة. إنه أمر حيوي أن توفّر المدخلات الزراعية من بذور ومخصِّبات وكيماويات لصغار المزارعين، ولا سيما النساء.

ولبلوغ تلك الغاية، ينبغي لنا أن نوجه قدرا أكبر من الدعم إلى الزراعة بعد أن اضمحل في العقود الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، ندعو البلدان المتقدمة إلى أن توقف، أو تقلل، من إعاناتها المالية لمزارعيها وأن تفتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية للبلدان النامية.

في مجال الصحة، لا تزال الجهود الرامية إلى خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل بعيدة عن تحقيق أهدافها المنشودة على الرغم من الالتزامات المعلنة على الصعيدين الوطني والدولي. لقد خطت زمبابوي في السنوات القليلة الماضية خطوات جبارة في كفاحها ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الرغم من شح مواردها، فكان أن شهدت بلادي انخفاضا في معدلات انتشار الوباء لدى الراشدين من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١١ في المائة في عامنا هذا.

ومع ذلك، فإننا لا نزال نواجه تحديا رئيسيا فيما يتعلق بزيادة الكميات المتوفرة، بتكلفة معقولة، من الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية. لذلك نجدد الدعوة للمجتمع الدولي، بالتعاون مع شركات صناعة الدواء، إلى مساعدتنا لتوفير تلك الأدوية بدرجة أكبر، وبتكلفة معقولة، وبخاصة في أفريقيا. إن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتوقعون منا الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا.

وتشكِّل الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء تحديا آخر بالغ الأهمية. لذلك ينبغي للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية تعزيز الالتزامات للقضاء على وباء الملاريا في تلك المنطقة من العالم.

إننا نرحب ترحيبا حاراً بالحماس الذي تبديه روسيا والولايات المتحدة لاتخاذ تدابير تهدف إلى جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية، ونحث بقية الدول المالكة للسلاح النووي أن تحذو حذوها. وفي هذا الصدد، تشرفت زمبابوي في أيار/مايو من هذا العام برئاسة الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده عام ٢٠١٠ وتنتهز هذه الفرصة لتزجي الشكر لجميع الأعضاء لما قدموه من مساعدة. كما نأمل، بعد أن تم الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر، أن يظهر الأعضاء التزاما متجددا إزاء الركائز الثلاث للمعاهدة وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستعمالات السلمية للطاقة الذرية.

أود الآن أن أتناول موضوع التنمية في بلدي. لقد أظهرت الحكومة الشاملة لجميع الأطراف منذ إنشائها في شباط/ فبراير من هذا العام قدراً من الإيمان ووحدة

الهدف والالتزام الثابت برؤية جديدة للبلد بغية تحسين الظروف المعيشية للشعب تحت راية السلام والتناغم. لقد حددنا في الاتفاق السياسي العام أولوياتنا المتمثلة في تعزيز الظروف المؤاتية للسلام والاستقرار والتعافي الاقتصادي والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان وتحسين أوضاع النساء والأطفال.

وللأسف، في الوقت الذي تبذل فيه بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تضحيات جبارة لتقديم المساعدة المالية والنوعية لزمبابوي، فيما هي نفسها تعاني من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، نجد أن البلدان الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين فرضا عقوبات غير قانونية على زمبابوي، ترفض رفع تلك العقوبات، مثيرة بذلك دهشتنا ودهشة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وسائر أفريقيا. إننا لا نملك إلا أن نتساءل عن الدوافع وراء ذلك وعن الشيء الذي يريدون منا أن نقوم به. وفي الواقع، فإن بعض الدول الغربية تعمل جاهدة على نشر بذور الفرقة وسط الحكومة الشاملة لجميع الأطراف. فإذا لم تكن تلك البلدان ترغب في مساعدة الحكومة الشاملة على إعادة تأهيل اقتصادنا فلتكف، من فضلها، عن تصرفاتها المشينة التي تقوم بها في الخفاء لنشر بذور الفرقة. ترى أين ذهبت مُثُلها الإنسانية في الوقت الذي تدمر فيه عقوباتها حياة أطفالنا؟

إننا بكل بساطة نطالب بوضع حد فوري للمقاطعة الاقتصادية والتجارية والمالية وغير القانونية، المفروضة بلا مبرر على كوبا منذ ٥٠ عاما والتي كلّفت كوبا ما يقدر بـ ٩٦ بليون دولار حتى الساعة. ويضم وفدي صوته إلى بلدان مجموعة دول عدم الانحياز الأخرى في مطالبتها بإدانة التدابير الأحادية الجانب والتعسفية بوصف تلك التدابير انتهاكا صريحا لقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية، ولا سيما تلك التي تحكم العلاقات بين الدول بموجب ميثاق المنظمة.

اسمحوا لي في الختام أن أؤكد مجددا عل الحاجة إلى تعددية فعالة وشاملة من أجل تعزيز شراكة عالمية في خدمة السلام والتنمية. ينبغي للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي تجسد شرعية التعددية أن تلعب دورا قياديا في تحديد مسار الأحداث والتطورات، مع الأخذ في الاعتبار لمصالح الأغلبية في المنظمة على نحو يتسم بالشمول والروح السلمية والعدالة العالمية والديمقراطية.

إننا نأمل أن يتمكن المجتمع الدولي، بفضل وحدة صفّنا وتضامننا وتعاوننا والتزامنا، من التصدي للتحديات التي تواجهه. فلنرتفع إلى مستوى الأحداث ولنبرهن على إرادتنا السياسية وقدرتنا على العمل سويا لصالح البشرية. إن زمبابوي تقف على أتم الاستعداد، وبرغبة صادقه، للقيام بدورها في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الأونرابل ماركوس ستيفين، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب الأونرابل ماركوس ستيفين، رئيس جمهورية ناورو إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الأونرابل السيد ماركوس ستيفين، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس ستيفين (تكلم بالإنكليزية): أتقدم لكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة

في دورة انعقادها الرابعة والستين. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم، الأب ميغيل ديسكوتو – بروكمان لقيادته المقتدرة للدورة الثالثة والستين. كما أؤكد لكم، سيدي، أنكم، وأنتم تقودون أعمال هذه الدورة الهامة، ستلقون الدعم والمساندة الكاملين من وفدي.

إن الأزمة ليست غريبة على الألفية الجديدة. ورأينا كيف يمكن للتطرف الأيديولوجي أن يسفر عن اضطراب وقلاقل مدنية بطرق لا تحترم الحدود الدولية. وقد عرفنا أيضا أن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يستشري بسرعة من خلال الأسواق العالمية ويتسبب بفوضى في الاقتصاد الحقيقي. ولا يزال يجري تذكيرنا مرارا وتكرارا بأننا لا نحترم البيئة الطبيعية مما يعرضنا للمخاطر.

إن التحديات العالمية التي نواجهها اليوم ربما تبعث على الصدمة لدينا أحيانا، ولكن لا ينبغي لها أن تكون مفاجئة لنا. ومعظمها ينشأ من مشاكل تُركت لكي تكبر وتنمو لسنوات عديد، إن لم يكن لعقود. وكلها مرتبطة ارتباطا لا انفكاك منه بخيارات المجتمع الدولي المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية. إن تحديات الألفية الجديدة عالمية في طابعها ولذلك تقتضي ردا عالميا. والآن وأكثر من أي وقت مضى علينا أن نعيد تنشيط نظم الإدارة المتعددة الأطراف لدينا لجعلها أكثر استجابة وأكثر تمثيلية. وتتجه البلدان الكبيرة إلى السيطرة على المنتديات الدولية وإغراق البقية منا.

أما في حالة تغير المناخ والدول الجزرية الصغيرة، فإني أقصد ذلك حرفيا. وعلينا أن نمعن النظر في ما تخلفه أعمالنا ومؤسساتنا من آثار على أضعف الناس، ليتسنى للبلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء التمتع بالاستقرار والأمن اللازمين للتنمية الاقتصادية المستدامة. ففي هذه الألفية الجديدة، حتى من لديه قوة جبارة بدا متواضعا. فماذا يعني ذلك بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة مثل ناورو؟ عندما يتعثر العمالقة، من الطبيعي أن يعاني أصغر الناس من جراح خطيرة للغاية.

إن المجتمع الدولي يجب أن يبدأ هذه العملية، عملية التجديد بإعادة تأكيد التزامه بالأهداف الإنمائية، هي مبادرة قُصد منها التخفيف من الأعباء التي تثقل كواهل من يعانون من الفقر المدقع والجوع والأمية والإجحاف والمرض. وبعد النجاح الذي تحقق في التسعينات، تباطأ التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أرجاء العالم.

وفي منطقة المحيط الهادئ، حيث يعيش تقريبا ٤٠ في المائة من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم، أصبح ذلك شيئا غير ذي بال. وتحديد الأسباب ليبس صعبا. فالأزمة المالية الآسيوية كانت مدمرة بالنسبة لاقتصادات منطقتنا. والارتفاع الأخير في أسعار المواد الغذائية والطاقة انهك مواردنا المالية المحدودة. والآن يهدد الهبوط الاقتصادي العالمي بزيادة الضغط على اقتصاداتنا.

وبالإضافة إلى ذلك فإن منطقة المحيط الهادئ تواجه طائفة فريدة من التحديات في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وكوننا نقع في منطقة بعيدة من العالم من الصعب علينا الوصول إلى الأسواق العالمية، وهذا يزيد بدرجة كبيرة من تكلفة الأعمال التجارية لدينا. فصغر حجمنا يحرمنا من الاستفادة من الاقتصادات الكبيرة، وضعفنا أمام تغير المناخ يعرض للخطر تقدمنا الاقتصادي والاجتماعي الذي حققناه بصعوبة. وربما أن أفضل مثال على حالتنا هو سعر كيس الأرز. بالنسبة لمعظم البلدان فقد خفت حدة الأزمة الغذائية كون أسعار السلع الأساسية قد انخفضت ولكن في ناورو زاد سعر كيس الأرز بنسبة ٨٠ في المائة عما كان عليه في العام الماضي. ويتجاوز سعره الآن أكثر من ٦٠ دولارا. أما بقية العالم فيدفع أقل من ٢٥ دولارا.

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي لكي يفي بوعوده وأن يكرس نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لمساعدة البلدان النامية على الوفاء بأهدافها الإنمائية. ومن الجدير بالذكر أن الركود الماضي قد أدى إلى هبوط حاد في معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية. وما من أمل في بلوغ أهدافنا الإنمائية للألفية إذا ما حدث ذلك مرة أخرى. ومن الأهمية الحيوية لوكالات الأمم المتحدة أن تعزز من مشاركتها في منطقة المحيط الهادئ. على مر السنوات الأربع الماضية ناشدت ناورو الأمم المتحدة أن يكون لها وجود في الميدان وذلك بفتح مكتب في بلدنا. ويحدوني أمل شديد عندما أخاطب هذه الهيئة في المرة المقبلة أن يكون بوسعي أن أعلن بأنه قد تم الوفاء بالتزام الأمم المتحدة ذاك.

وإن غياب الأمم المتحدة من منطقة المحيط الهادئ تجسده الإحصاءات الموثوقة التي تم تجميعها في المنطقة. والمؤشرات الدقيقة لازمة لمتابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومن المهم جدا لوكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية أن تعمل بصورة أوثق مع حكوماتنا الوطنية والمنظمات الإقليمية لتوفير البيانات الدقيقة من أجل التخطيط ورسم السياسات.

إن الإغراء المتمثل في إضافة طبقة فوق طبقة أخرى من البرامج الجديدة مسألة يجب تحاشيها. وعلينا ألا ننسى الالتزامات التي قُطعت بموجب استراتيجية موريشيوس لتعزيز تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتوافق آراء مونتريه، وإعلان باريس وغير ذلك من الاتفاقات الدولية. فكثيرا جدا ما نجحت الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين في إصدار العديد من التقارير الجديدة، غير أنها فشلت في تحقيق نتائج ملموسة. فخطط العمل ليست بديلة عن العمل. وعلينا أن نكف عن العذر القائل بأن مساعدة البلدان الفقيرة مسألة ليس بمقدورنا عليها. وهذا ببساطة غير صحيح. بل على النقيض من ذلك تماما، فترك أجزاء كبيرة من العالم تئن من الفقر في عالم معولم شيء لا يمكننا تحمله.

ولا بد للمجتمع الدولي أيضا أن يعمل على إصلاح النظام المالي العالمي ليتسنى لجميع البلدان النامية تقاسم الازدهار الاقتصادي العالمي بصورة منصفة. وقد كشفت الأزمة الاقتصادية الراهنة عن عيوب كبيرة في النظام المالي الدولي. ينبغي للأهداف الهامة لتلك الإصلاحات أن تيسر النمو في البلدان النامية. وأن تزيد من مقاومتها أمام التقلبات الاقتصادية المفاجئة وتذبذب تدفق رأس المال.

وبينما لا يوجد لدى ناورو قطاع مالي مكتمل النضوج، فإن الصدمات التي يواجهها النظام الدولي قد تترك آثارا مدمرة على اقتصادنا المحلي وأن تستترف المساعدة الإنمائية الحيوية. ولكي تكون الاحتياجات من المساعدة الإنمائية فعالة يجب أن تكون موثوقة، وهذا ليس ممكنا من دون وجود نظام مالي مستقر وشفاف.

وأخيرا، لا بد للمجتمع الدولي من أن يتخذ في المستقبل خطوات سريعة للتخفيف من آثار تغير المناخ، ابتداء بإبرام اتفاق جرىء في كوبنهاغن فتغير المناخ يمثل أكبر تهديد لبلادي والعديد غيرها من البلدان النامية الجزرية الصغيرة. ويحذر العلماء من أنه في حياة أطفالنا سيرتفع منسوب مياه البحار إلى نحو متر أعلى مما هو عليه الآن. وهذا من شأنه أن يقضي تماما على المناطق الساحلية المنخفضة، سوف يتلاشى العديد من الجزر الواقعة في المحيط الهادئ وتصبح في الذاكرة البعيدة.

ولكن لا ينبغي لنا أن ننتظر هذا السيناريو الكارثي لنرى آثار تغير المناخ. فنحن نعيشها كل يوم. فالفيضانات والإغراق المائي تقوض بالفعل شواطئنا وتلوث إمدادات المياه لدينا. فارتفاع درجة حرارة المياه وملوحة مياه المحيط تحدث ضررا في النظم الإيكولوجية البحرية التي نعتمد عليها في

إنتاج المواد الغذائية وفي حياتنا الاقتصادية. ونرجو ألا تجد الملاريا طريقها إلى عتبات بيوتنا.

إنني أشيد بالتزام الأمين العام بمعالجة تلك المسألة وما يبذله من جهود لبناء توافق آراء فيما بين قادة العالم هذا الأسبوع في القمة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ. فمن آسيا إلى أفريقيا والمنطقة القطبية ما برح يقوم بزيارات للمناطق المتأثرة ليقف مباشرة على آثار تغير المناخ، ولكن هذه الزيارات لم تشمل منطقة المحيط الهادئ، وهي من أكثر المناطق ضعفا في العالم.

وعندما يلقي الأمين العام نظرة من نافذة طائرته وهو في طريقة من آسيا إلى الأمريكتين، أطلب إليه أن يتذكر أنه في المياه الشاسعة أسفله توجد منطقة بأكملها يعيش فيها السكان على جزر صغيرة، ويواجهون بالفعل الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وأشجعه على أن تكون رحلته القادمة إلى دول منطقة البحر الكاريبي قبل أن تختفي.

والعلم يقول لنا إننا يجب أن نخفض تركيز انبعاثات غازات الدفيئة في الجو إلى ٣٥٠ جزءا لكل مليون أو أقل لتفادي وقوع أشد سيناريوهات تغير المناخ سوءا. ومع ذلك، اقترحت معظم البلدان المتقدمة النمو أهدافا لانبعاث الغازات قد ينتج عنها نسبة تركيز أعلى بكثير.

تلك سياسة غير مقبولة عندما تتعرض الأرواح البشرية للخطر. فإذا وصف الطبيب دواء لعلاج مرض خطير، هل نعطي المريض نصف الجرعة التي يحتاج إليها؟ وإذا قال المهندس إن بناء ثمانية أعمدة ضروري لدعم مبنى ما، هل يمكن لأي شخص مسؤول أن يوصي ببناء أربعة أعمدة فقط؟ إذن لماذا يُطلب إلى أشد البلدان ضعفا أن تقبل مقترحات ستؤدي حتما إلى فنائنا؟ وذلك ليس كافيا عندما تتعرض للخطر أرواح أناس حقيقيين ومن أماكن حقيقية.

كما يجب أن توفر لنا البلدان المتقدمة النمو الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة لمعالجة مشكلة لم نكن مسببيها. وتشارك ناورو تحالف الدول الجزرية الصغيرة دعوة البلدان المتقدمة النمو إلى توفير ما يعادل واحد في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لجهود التكيّف والتخفيف الملحة في البلدان النامية. ويجب أن يكون ذلك بالإضافة إلى التزاماتها الحالية بتقديم المساعدات الإنمائية.

ويستدعي تغير المناخ تقديم أوسع نطاق ممكن من التعاون من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي. ويمكن أن تساهم تايوان، بوصفها أحد أكبر ٢٠ من اقتصادات العالم، بطرق كثيرة وينبغي أن تُدعى إلى الاضطلاع بدور أكبر في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في العملية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويمكن لتايوان أن تقدم الكثير للبلدان الضعيفة، ولا سيما في تدابير التكيف، ونقل التكنولوجيا، والتمويل.

يشكّل تغير المناخ تهديدا وشيكا للأمن الدولي. لذلك من الضروري أن يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره وأن يرصد عن كثب ما يحدث من تطورات جديدة. ويجب إيلاء اهتمام خاص لأشد البلدان ضعفا، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، وكذلك الفئات الضعيفة داخل البلاد، بمن فيهم النساء والأطفال والسكان الأصليون والفقراء.

ولا يمكن التغلب على التحديات التي تواجهها الألفية الجديدة إلا عن طريق التعاون الدولي وتنشيط منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، لكي يعكس الحقائق الجغرافية السياسية الحالية، ولهذا السبب ينبغي أن تصبح اليابان والهند وألمانيا والبرازيل أعضاء دائمين. كما أهيب بالجمعية العامة، بوصفها أكثر هيئات الإدارة

تمثيلا، أن تقبل مشاركة تايوان ذات المغزى في وكالاتها المتخصصة والمنتديات العالمية الأخرى.

لقد شاهدنا قوة التعاون المتعدد الأطراف حول العالم وبالقرب من الوطن. وكان بلدي على حافة الانهيار الاقتصادي في بداية هذا العقد. وبالتعاون مع الحكومات الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، حدد بلدي عددا من الأولويات الأساسية للإدارة والتنمية في برنامج المساعدة الإقليمية المقدمة من منطقة المحيط الهادئ إلى ناورو. وشمل البرنامج إعادة تقييم للسياسات والأهداف المالية، واستعراض دستورنا، وإجراء إصلاحات في قطاعي التعليم والصحة في بلدنا. وأشعر بالفخر لأننا في فترة لم تتجاوز أربع سنوات توصلنا إلى تحقيق الأهداف التي وضعها البرنامج لدرجة أنه في الاجتماع الأربعين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، المعقود في كيرنس، أستراليا، في الشهر الماضي، اتفق القادة على أن ناورو قد خرجت من مرحلة الأزمة وهي الآن في طريقها إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامين، وأن البرنامج لم يعد مطلوبا.

لقد كان برنامج المساعدة الإقليمية المقدمة من منطقة المحيط الهادئ إلى ناورو مثالا رائعا لمدى تمكن المعونة الاقتصادية التي تركّز على بلد بعينه من انتشال ذلك البلد من الأزمة ووضعه مرة أخرى على طريق التنمية المستدامة. وكان البرنامج ناجحا لأنه حدد أهدافا ملموسة وساندته أموال كافية. وبالمثل ينبغي أن تحقق البرامج التي تنفذ في المنطقة في المستقبل فوائد ملموسة، بعيدا عن أي نفوذ سياسي.

وهنا يجب أن أعرب عن تقدير ناورو البالغ لأستراليا، ونيوزيلندا، وتايوان، واليابان ومنتدى البلدان الجزرية، ولمنظماتنا الإقليمية وغيرها، على تقديمها التمويل الثابت وأشكال الدعم الأخرى إلى البرنامج. وسيتذكر شعب ناورو دائما كرمها في وقت الشدة.

كما نعرب عن امتناننا لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وبمساعدة الصندوق، اعتمدت ناورو مؤخرا عددا من التعديلات الدستورية الهامة التي تعزز الحكم الرشيد وتحقق لحكومة بلدي المزيد من الاستقرار والقدرة على الاستجابة.

قال أحد الآباء المؤسسين للأمم المتحدة ذات يوم ”لا تقاس درجة تقدمنا بما نضيفه إلى ثراء من يملكون الكثير؛ بل تقاس بما نوفره لسد حاجة من يملكون أقل القليل“. لقد توفي الرئيس روزفلت قبل انعقاد الدورة الافتتاحية للجمعية العامة، ولكن يتعين على الحاضرين هنا اليوم أن يتحلّوا بالمسؤولية للتأكد من أن روحه ما زالت ترفرف علينا.

لقد نشأت منظومة الأمم المتحدة ذات الإدارة المتعددة الأطراف في وقت أزمة عصيبة وكانت لما يزيد على نصف قرن إعلانا للسلام والازدهار. ومع ذلك، لم يجر تقاسم الفوائد على قدم المساواة، وتُرك ثلثا الإنسانية لمصيرهم. وقد حان الوقت للاضطلاع بالمشروع الذي بدأ منذ ٦٤ عاما من أجل مشاركة الجميع في جني ثمار الازدهار في المستقبل، بما في ذلك أصغر البلدان وأشدها ضعفا. ولا تزال الأمم المتحدة أفضل آمالنا في إقامة عالم أكثر نزاهة وعدلا.

فليبارك الله جمهورية ناورو، وليبارك الله الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماركوس ستيفين، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الأونرابل جونسون توريبيونغ، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية بالاو.

اصطحب السيد جونسون توريبيونغ، رئيس جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جونسون توريبيونغ، رئيس جمهورية بالاو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس توريبيونغ (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم لأول مرة بصفتي رئيس دولة. ومع ذلك، في عام ١٩٧٧، حضرت ووفد بلدي أمام مجلس الوصاية، طلبا للاستقلال. وفي عام ١٩٩٤، انتهت الوصاية وشغلنا مركزنا بوصفنا عضوا في الأمم المتحدة. واستقلالنا شهادة على نجاح نظام الوصاية الدولي الذي نشعر بالامتنان تجاهه. وأثمرت تجربتنا عن دستور يشمل الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الحرية والديمقراطية والمساواة في الحماية وحكم القانون.

إننا نشكر الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين اعترفوا بسيادتنا: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والجمهورية الفرنسية، والاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية، والولايات المتحدة الأمريكية. إن الولايات المتحدة كانت السلطة الإدارية، ونحن نعرب عن عميق تقديرنا لها لأنها أصبحت أقرب شريك لنا بموجب اتفاق الارتباط الحر، وهي علاقة نقدرها ونأمل أن تدوم.

إن بالاو بوصفها عضوا جديدا وفتيا تتحمل مسؤولياتها في مجتمع الأمم، بما في ذلك نشر حفظة للسلام في دارفور، وتيمور – ليشتي وجزر سليمان. وعندما نوقّع اتفاقات دولية ونفي بالتزاماتنا لمناهضة الإرهاب، حسبما يقتضيه مجلس الأمن، فإننا نتذكر وصية الأمم المتحدة ونحترمها.

وفي حين أن تقدمنا السياسي كان مرضيا منذ الاستقلال، لا بد لي من أن أقول لكم إنه تواجهنا اليوم أخطار عديدة تلوح في الأفق تتهدد طريقة عيشنا السلمية وتتهدد بطبيعة الحال وجودنا بالذات. فتغير المناخ والتآكل البيئي والأزمة المالية العالمية تحديات لن نتمكن من التغلب عليها إلا إذا عملنا مع المجتمع الدولي.

إننا نؤيد البيانات التي استمعنا إليها في هذه القاعة خلال وقت سابق من هذا الأسبوع وأعربت عن القلق إزاء تغير المناخ. ونشيد بالالتزامات التي قطعت ونذكر أن علينا بذل أفضل جهودنا لوقف هذا السونامي البطيء الذي يهدد بالاطباق علينا. وتحقيقا لذلك، أقدمت بالاو وجيراننا في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية جزر مارشال على اعتماد سياسة مشتركة تعرف باسم الطاقة الخضراء لميكرونيزيا ترمي إلى الانتقال إلى الطاقة المتجددة باعتبارها ركيزة لأمننا الجماعي للطاقة. علاوة على ذلك، وقّعت بالاو على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ونتطلع إلى العمل الشيق الذي ستقوم به الإمارات العربية المتحدة. ويحدونا الأمل أن تفضي الجهود المشتركة لجميع الأمم إلى نتيجة مثمرة في كوبنهاغن.

ونلاحظ بشكل خاص بيان رئيس وزراء اليابان الجديد السيد يوكيو هاتوياما. إن رؤية اليابان والتزامها بإنقاذ كوكبنا يبعثان على الإلهام. وهذا سبب من الأسباب العديدة التي نؤيد من أجلها إعطاء اليابان مقعدا دائما في مجلس الأمن.

ونؤكد مجددا أن تغير المناخ هو بالفعل مسألة مشتركة وأن جميع جوانبها، ولا سيما التأثير الأمني لتغير المناخ، تتعين دراستها. لهذا السبب وضعت بالاو والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٣، بشأن ”تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن“. ونتطلع إلى اتخاذ مجلس الأمن إجراء مفيدا بشأن ذلك القرار.

إن أبناء بالاو تعايشوا مع البحر عبر التاريخ. ومع ذلك، فإن البحر الذي كان مصدر رزقنا يرتفع مستواه الآن

ويهدد بتدميرنا وجعلنا أرضا قاحلة. وهذا الغضب سببه انتهاكات من الإنسان، لذلك علينا أن نتخذ كل إجراء ضروري للسماح للمحيطات بأن تبرئ أنفسها. وفي الأيام الماضية، أقدم رؤساء بالاو التقليديين على إعلان البُل – وهو وقف اختياري عن الانتهاكات لحماية مورد نادر. وهذا المفهوم التقليدي المعروف الآن شعبيا باسم حفظ الطبيعة يبين لنا الطريق إلى الأمام. ومثلما قال المهاتما غاندي، ''الأرض توفر ما يكفي لتلبية احتياجات كل إنسان، وإنما ليس جشع كل إنسان''.

لهذا السبب على العالم أن يعلن البُل عن ممارسات صيد السمك التدميرية من قبيل الصيد بالشبكات التي تجر في أعماق البحار، وتجميع زعانف سمك القرش على نحو لا يمكن تحمله، والمغالاة في استغلال الأرصدة من سمك التونا. وممارسة الصيد البغيضة بالشبكات التي تجر في أعماق البحار حيث تجر شبكات مثقلة بأوزان فتسحق في طريقها كل شيء تقريبا، تسهم في الفقدان السريع للنظام الإيكولوجي الهام، وشُعبنا المرجانية. لقد جرّمنا في بالاو الصيد بالشبكات التي تجر في أعماق البحار، ولكن مهما فعلنا في مياهنا، لا بد من أن يكون هناك حل دولي. ولقد دعونا لعدة سنوات مع جيراننا في المحيط الهادئ إلى وقف اختياري لهذه الممارسة. وقرار مصائد الأسماك المستدامة الذي اتخذته الجمعية العامة سنة ٢٠٠٧ (القرار ١٧٧/٦٢) حث الدول ومنظمات إدارة المصائد الإقليمية على وقف الصيد بالشبكات التي تجر في أعماق في مناطق حساسة بحلول عام ٢٠٠٩. ونحن ننتظر الامتثال للقرار الأمر الذي لم يحدث، ونجدد الآن دعوتنا إلى وقف اختياري لهذه الممارسة على الصعيد العالمي.

وثمة ممارسة للصيد مساوية من الناحية التدميرية هي إزالة زعانف سمك القرش. لقد حظرنا ذلك في بالاو ونناشد العالم مواجهة هذه المسألة بغية إنقاذ سمك القرش من الانقراض. أن قوة سمك القرش وجماله هما مقياس طبيعي لصحة محيطاتنا. لذلك، أعلن اليوم أن بالاو ستصبح الملاذ الوطني الأول في العالم لسمك القرش، منهية جميع عمليات صيد سمك القرش التجارية في مياهنا، وموفرة الملاذ لسمك القرش بغية العيش والتكاثر بدون مضايقة في محيطنا البالغ مساحته ٢٣٧ ٠٠٠ ميل مربع. ونناشد جميع الدول أن تنضم إلينا. والحاجة إلى إنقاذ سمك القرش وبيئتنا تفوق بكثير الحاجة إلى التمتع بطاسة من حساء زعانف سمك القرش.

من الغريب أن تواجه بالاو صعوبة اقتصادية بينما تقع في منتصف أغنى أماكن صيد السمك في العالم، المحيط الهادئ. لا يسعنا بعد الآن أن نقف مكتوفي الأيدي فيما تأتي سفن غريبة إلى مياهنا على نحو غير مشروع لتأخذ أعظم مورد لنا، أرصدتنا من سمك التونا، بدون اعتبار لحفظها وبدون اعتبار للتعويض الكافي على الدول الجزرية التي تملك أماكن الصيد وتعتمد على هذا المورد. وتعتقد بالاو أن أفضل نموذج للجهد الإقليمي لحفظ مواردنا من سمك التونا وجني أقصى المكاسب هو منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). لذلك سأعمل على إنشاء منظمة أوتك، أي منظمة البلدان المصدرة للتونا، وأناشد الآن أصدقاءنا في أوبك أن يساعدونا على إدراك القيمة العادلة لموردنا المهدد بالخطر والحصول عليها، وجعل صيد سمك التونا صيدا مستداما.

أنتقل الآن إلى الأزمة الاقتصادية التي يواجهها بلدي. ونحن، كدولة نامية، نشعر بالامتنان للهبات الآتية من حلفائنا وشركائنا بهدف النهوض بتنميتنا. إنهم ذوو فائدة لنا.

غير أننا يجب أن نعترف بأن الهبات لا تسفر دائما عن خلق عمالة مجزية. ففرص العمل التي تخلقها الهبات وهمية ووقتية. وما لم يكن اقتصادنا المحلي قويا فإن أطفالنا، أثمن مورد لدينا، سيواصلون مغادرة شواطئنا بحثا عن الفرص

في أماكن أخرى. وهذه الدورة الانحدارية المستمرة التي خلقتها مغادرهم يجب وقفها، وإلا فإنها ستمزق نسيج مجتمعنا ذاته. ويمكن لحلفائنا وشركائنا أن يساعدونا في وقف هذه الدورة بتعزيز تنمية الأعمال الحرة من خلال الاستثمار في بلدنا. إننا نحتاج إلى رأس المال وإلى الخبرة في ميدان الأعمال الحرة.

وأتوسل إلى حلفائنا وشركائنا أن ينظروا في إمكانية تقديم حوافز لمواطني بلدانهم وتشجيعهم على الاستثمار في جزرنا وعلى القدوم إلى جزرنا وعقد شراكات مع أبناء شعبنا الموهوبين لخلق اقتصاد حيوي. ولنطرح جانبا إلى الأبد القصة الخيالية بأننا نحتاج إلى صدقات. ما نحتاجه هو الشركاء والاستثمارات للمساعدة في الدفع باقتصادنا قدما ووضع حد لهجرة سكاننا إلى الخارج وللأخذ بيد بالاو إلى مرحلة الكفاية الذاتية في الاقتصاد.

ونلاحظ مع الارتياح قرار جمهورية الصين الشعبية بدعوة تايوان إلى حضور جمعية الصحة العالمية. إن صحة وسلامة سكان العالم تكمنان في لب المثل العليا للأمم المتحدة. وتعزيزا للمثل العليا تلك نوصي بأن توجَّه إلى تايوان دعوة للمشاركة المجدية في اجتماعات منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التي ستعقد في كوبنهاغن والمنظمات والمنتديات الدولية الأخرى.

لقد استمعنا إلى أصوات قادة العالم من بلدان صغيرة وكبيرة، قوية وضعيفة. واستمعنا إلى صوت العلم. فلنعمل بما تقوله تلك الأصوات ونفي بواجباتنا تجاه شعوبنا، الآن وفي الجيل التالي، ولنعمل من أجل اقتصاد قوي وكوكب صحي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد جونسن توريبيونغ، رئيس جمهورية بالاو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد توماس هندريك إلفس، رئيس جمهورية إستونيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إستونيا.

اصطحب السيد توماس هندريك إلفس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توماس هندريك إلفس، رئيس جمهورية إستونيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إلفس (تكلم بالإنكليزية): في مناسبات مختلفة أثناء السنة المنصرمة تكلمتُ، شأني شأن الكثيرين الذين تكلموا في هذه القاعة، عن أثر الأزمة المالية العالمية الراهنة على شعوبنا وعن الحاجة إلى استجابة وطنية ودولية فعالة. ولئن كانت الأزمة متصلة اتصالا وثيقا بمسائل مثل السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية ومسائل أخرى كثيرة ذات اهتمام عام، فإننا لا يسعنا أن نسمح لها بأن تلقي بظلالها القاتمة على كل التحديات العالمية التي نواجهها حاليا.

واليوم، بعد سنة من انهيار الأسواق المالية، توحي المؤشرات الدورية بالاستقرار الاقتصادي. الأزمة لم تنته بعد، لكن الحاجة إلى استعادة الثقة وإصلاح العطب في النظام المالي تظل قائمة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لكل منا أن يحجم عن إقامة حواجز جديدة ويتجنب إقامة كل ما قد يتسبب في اختلالات عالمية جديدة على المدى الأبعد.

وفي محاربة تغير المناخ بدأنا أخيرا نفهم ضخامة مهمتنا وأود هنا أن أشكر الأمين العام على استضافته اجتماع القمة المعني بتغير المناخ قبل بضعة أيام. سباقنا

ليس سباق الـ ١٠٠ متر السريع وإنما سباق ماراثون طويل يتعين على المتسابق أن يحافظ فيه على سرعته مدة طويلة. وإذا أفلحنا في الثبات على مسارنا فإننا جميعا سنحقق الفوز في النهاية. لكن الوقت يوشك على النفاد. وكوكبنا يشهد الآن ذوبان الأنهار الجليدية وتواتر الأعاصير الكبيرة غير العادية والفيضانات وموجات الحرارة العالية – هذا ليس الكوكب الذي نريد أن نورثه لأطفالنا.

إن بذل الجهود العالمية المتضافرة مطلوب للتوصل في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر القادم إلى اتفاق شامل طموح بشأن المناخ فيما بعد عام ٢٠١٢. وأهيب بجميع البلدان أن تضع أهدافا إلزامية لتشاطر الأعباء. وإن حجم المسؤولية الملقاة على كل بلد يجب أن يكون متناسبا مع الأذى الذي يتسبب فيه ذلك البلد. وإنني لعلى اقتناع بأن تطبيق مبدأ ''الملوث يدفع'' سيحفز أكبر الملوثين على مضاعفة جهودهم وسيسفر بالتالي عن أعظم الأثر.

إنتاج الطاقة الخضراء والطاقة المتجددة واستخدام الطاقة بكفاءة وتنوع مصادر الطاقة – هذه كلها تساهم لا في التنمية البيئية والاقتصادية المستدامة فحسب وإنما أيضا في أمننا، لأننا نقلل بذلك من اعتمادنا على الوقود الأحفوري المعرض للنفاد.

وإننا، في إستونيا، كجزء أساسي من سعينا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة نتوخى استخداما أوسع للطاقة المتجددة، لا سيما الطاقة الأحيائية والطاقة الريحية. وبحلول نهاية هذا العام سننشئ وكالة الطاقة والمناخ الإستونية لمساعدة المستهلكين على تقليل مصروفاتهم من الطاقة ودعم بناء المنازل التي تحقق الكفاءة في استخدام الطاقة. وما هذا إلا مثال واحد على الطريقة التي يمكن بها تسخير السياسة المناخية الطموحة بوصفها آلية لنمو جديد في الاقتصاد.

إذا أردنا أن نعلي شأن ميثاق الأمم المتحدة بجوهره فيجب علينا أن نَثْبت على التزامنا بتزويد الأمم المتحدة بالموارد الكافية للوفاء بدورها الفريد في المساهمة في الأمن الدولي. إن الامتثال للمبادئ الأساسية المجسدة في الميثاق، بما في ذلك واجب كل الأعضاء بالإحجام عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، يجب أن يظل الأساس الجوهري لجدول أعمال الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تبقى منخرطة في مناطق التوتر أينما أمكنها أن تقدم مساهمة فيها.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعمه الثابت لأمن واستقرار جورجيا، استنادا إلى الاحترام التام لمبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية.

إنني أتابع الحالة في أفغانستان بعميق القلق. ومن الجوهري أن تسفر عملية الانتخابات عن نتائج مشروعة في أعين الأفغان. إن مستقبل أفغانستان يكمن في أيدي الشعب الأفغاني؛ أما نحن، المجتمع الدولي، فليس بوسعنا سوى تقديم المساعدة. وبتوحيد جهود الحكومة الجديدة والمجتمع الدولي، يمكن بل وينبغي، إحراز تقدم دائم. وإستونيا من البلدان التي تزيد مساهمتها العسكرية والمدنية المقدمة لأفغانستان بشكل مطرد.

ولديّ اقتناع بأن تعزيز دور الأمم المتحدة وإبرازه في أنحاء البلد له أثر إيجابي على تنسيق الأنشطة الإنمائية التي ستجتذب بدورها مزيدا من المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية إلى المنطقة.

وإلى جانب الصراعات بين الدول وفي داخلها، ظهرت أيضا أخطار جديدة غير متماثلة عبر الحدود، كالخطر القادم من الإنترنت على سبيل المثال. والتهديدات الإلكترونية لا تضر بنظم تكنولوجيا المعلومات ذات الأهمية

الحيوية فحسب، بل تعرض للخطر مجتمعات بأكملها. وبالتزامن مع التطور السريع في تكنولوجيا الحواسيب نشهد الآن بوادر مثيرة للقلق على وجود تطورات أشد إيذانا بالسوء، فالهجمات الإلكترونية تغدو أكثر تعقيدا ويتزايد تواترها. وعلى ذلك، يتطلب الأمر من كل من القطاعين الحكومي والخاص بذل جهود تعاونية كبيرة لإعداد قدرات أكثر فعالية على الاستجابة.

ويقتضي هذا القلق العالمي المتزايد تنسيقا أفضل في النهج الدولي المتبع وتحسينا للإطار المحلي القانوني، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتجريم الأفعال الإلكترونية الشريرة. وينبغي أن يتمثل هدفنا طويل الأجل في استحداث ثقافة عالمية للإنترنت، وتهيئة بيئة سهلة التناول وآمنة ومأمونة للجميع.

وفيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، تنطوي مهمتنا على قدر مماثل من الصعوبة. فانعدام الاستقرار الإيكولوجي العالمي، والصراعات السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي ونمو السكان، من المتوقع أن تزيد الاحتياجات الإنسانية بدرجة كبيرة وأن تتطلب منا مضاعفة الجهود في المستقبل. ويجب أن نكون على أهبة الاستعداد لتوفير استجابة أكثر ثباتا وعدلا وانتظاما في فعاليتها تجاه الأزمات الإنسانية، كما تتطلب الاحتياجات المتزايدة زيادة في كمية المساعدة، وفي التنسيق، وفي تنوع المانحين.

وصحيح أن لنا جميعا شواغلنا الاقتصادية في الوقت الحالي، ولكن من الأهمية بمكان أن نحافظ على التزاماتنا بتوفير الإغاثة الإنسانية. فالقرارات المالية التي تتسم اليوم بقصر النظر أو الإرادة السياسية المتهافتة قد تصبح في النهاية أبهظ تكلفة وقد تنطوي على عواقب قاسية طويلة الأمد.

وأود أن أثني على العمل الممتاز الذي يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والدول الأعضاء لزيادة كفاءة التنسيق فيما بين العاملين في المجال الإنساني وتنفيذ نظام المجموعات. وقد ثبت أن إنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ منذ ثلاث سنوات كان أيضا جهدا له ما يبرره في توفير مخصصات أسرع وأكثر عدلا للاستجابة للمناطق المتأثرة بالكوارث. ونظرا لأن إستونيا تشترك حاليا مع أيرلندا في رئاسة مبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية، نحث جميع المانحين على تطبيق مبادئ الممارسة السليمة للمنح الإنسانية من أجل جعل المعونة الإنسانية أكثر تلبية للاحتياجات وتمويلها أكثر مرونة.

وكبادرة على الأولوية التي نوليها للمسائل الإنسانية العالمية، تتولى إستونيا هذا العام منصب أحد نواب رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي وكانت تتصدر المناقشات المتعلقة بالمجال الإنساني في الهيئة المذكورة. ويساورني القلق لأن التقيد بالمبادئ الإنسانية قد أصبح انتقائيا في كثير من الحالات الإنسانية، خاصة في حالات الصراع، مما يعوق سبل الوصول الآمن إلى الضحايا في الوقت المناسب. وأتفق تماما مع وكيل الأمين العام جون هولمز في أن هذا ليس ترفا فكريا، بل ضرورة عملية للمساعدة على ضمان الوصول الآمن فضلا عن سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني.

وغني عن القول أن التوقعات تزيد خلال أوقات المحن، ولذلك فإن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لبلوغ أهدافها تخضع بدرجة متزايدة للتمحيص. ولكن كيف تكون المنظمة أهلا لتلك الآمال الكبار بينما هي تناضل لإصلاح نفسها؟ وقد اضطلعت الدول الأعضاء بجهود كبيرة على مدى السنوات الماضية للنهوض بمنظومة الأمم المتحدة، بينما لا يزال عنصر واحد هام، هو إصلاح مجلس الأمن، معلقا. ومع اعترافنا بأن عملية الإصلاح معقدة، يجب أيضا أن ندرك أن نتائجها ستكون قاسية إذا ظلت العملية غير مكتملة.

وفيما يتعلق بمجال آخر للإصلاح، هو الإصلاح المتعلق بنوع الجنس، أحرز مؤخرا قدر كبير من التقدم الهام

أيضا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فلا يمكن تحقيق أمن أو تنمية أو هدف متعلق بحقوق الإنسان بدون المشاركة الكاملة من المرأة. وقد كانت إستونيا ولا تزال مخلصة في مناصرتها لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تعزز المساواة بين الجنسين. وعلينا التزام مشترك بضمان أن يصبح الإصلاح واقعا دون إبطاء.

وفي مواجهة الأزمة المالية الأولى في القرن الحادي والعشرين وعملية الاحترار العالمي المتسارعة، نرى من الضروري بدرجة متزايدة القيام باستجابة موحدة. ولهذا السبب اجتمعنا، نحن قادة جميع الدول، مرة أخرى هنا في هذا الأسبوع، لنذكّر أنفسنا بأن نُبقي نصب أعيننا أفق السلام والرخاء وبأن نتأكد من أننا جميعا نعمل في اتجاه واحد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد توماس هندريك إلفس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطُحب السيد لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غباغبو (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي وأنا أتكلم لأول مرة في هذه الدورة بأن أنضم إلى جميع من سبقوني للوقوف على هذه المنصة في تهنئة السيد علي عبد السلام التريكي، وأن أبلغه بمدى اعتزازنا برؤيته على رأس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ويشهد انتخابه على سجاياه الشخصية وهو إشادة بالاتحاد الأفريقي.

وأحيي أميننا العام، السيد بان كي - مون. فلقد أبقى الأمم المتحدة على المسار الصحيح وعزز الأمم المتحدة في سياق الأزمات المتعددة التي تؤثر على العالم.

قبل سنتين، ومن على هذا المنبر، أطلعت الجمعية العامة على آخر التطورات في بلدي، كوت ديفوار. وفي ذلك الوقت، رحبت بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، توقفت عند العمليات الداخلية التي جاءت بنا إلى هنا، الحكومة والمتمردين السابقين، لنلتزم بعملية سلام وضعت حدا للصراع وقادت إلى التحضيرات الجارية لإجراء الانتخابات العامة. وخلال تلك العملية، حظينا بدعم من الأمم المتحدة، وبشكل خاص من خلال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. بل واستفدنا أكثر من مساعدة رئيس بوركينا فاسو، السيد بليز كومباوري.

وبفضل الجهود التي بذلها الجميع، وبصورة خاصة بفضل العمل الشاق الذي قام به الإيفواريون ورغبتهم في السلام، دخلت العملية الآن مرحلة لا رجعة فيها. فاليوم، لم تبق أية عراقيل سياسية تحول دون إجراء الانتخابات. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن امتنان كوت ديفوار للأمم المتحدة ولجميع أصدقائنا على التزامهم بإعادة السلام.

وأود أيضا أن أشاطر رغبتنا في القيام بكل ما في وسعنا لإنهاء الأزمة من خلال صناديق الاقتراع. وكلنا أكثر حزما نظرا لأن التحديات التي تواجه العالم اليوم تتطلب من جميع الدول، ولا سيما الدول الصغيرة مثل دولتنا، وضع

استراتيجية سياسية تستند إلى الديمقراطية. وبهذا الفهم لن نتمكن من معالجة صعوباتنا الحالية بشكل فعال فحسب، بل نسهم أيضا في فهم المشاكل الدولية وحلها.

وهذا ما دعانا رئيس الجمعية العامة التريكي إلى القيام به من خلال موضوع هذه الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، ”وسائل التصدي الفعال للأزمات العالمية: تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“.

وإلى جانب الأزمات السياسية المتكررة، نلاحظ أن الأزمة الحادة التي تواجه العالم اليوم تؤثر على استقرار الدول وتعرض مستقبلنا المشترك للخطر. ففي عام ٢٠٠٨، وصلت أزمة الطاقة إلى أبعاد غير مسبوقة. وأود التذكير بأن سعر برميل النفط قد ارتفع إلى حوالي ١٥٠ دولارا. وحدثت تلك الأزمة الرئيسية إلى جانب أزمة الغذاء وأزمة مالية غير مسبوقة سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية عميقة. وأفاق العالم كله على خطر يهدد التوازن الاجتماعي والسياسي من جرّاء الأزمات الثلاث التي ألّمت به في الوقت ذاته. لقد هزّت هذه الأزمات جميع ثوابتنا وسببت موجة من الهلع. وأثبتت لنا بشكل قاطع أنه لا يمكن أبدا اعتبار أي شيء أمرا مسلّما به، حتى في البلدان الكبيرة.

وجرى حشد العالم برمته للتصدي لهذا التحدي، داخل فرادى البلدان وداخل المؤسسات والمنظمات الدولية على السواء. وشاهدنا صندوق النقد الدولي يقدم المساعدة للبلدان التي عادة لا تتلقى مثل هذه المساعدة، مثل بلدان شمال أوروبا. ويشير هذا الحشد الاستثنائي إلى قلق المجتمع الدولي إزاء رؤية الحالة تنتهي بأزمات اجتماعية وسياسية لا يمكن السيطرة عليها.

لكن، ورغم أن الحشد والتعاون كانا متعددا الأطراف، لم تكن خطط حل الأزمة كذلك. لقد وضعت بلدان في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا خططا وطنية. ويظهر هذا أن هناك حدودا لتعددية الأطراف، وأن الدول الوطنية تحمي اختصاصاتها وتتحمل كامل مسؤولياتها على المستوى الاقتصادي، عند الاقتضاء.

وفضلا عن ذلك، ألاحظ أن الحشد في أفريقيا ومن أجل أفريقيا كان مختلفا تماما. لقد حصل الحشد وكأن الأزمة المالية ليست أزمة أفريقية أيضا، أو كأن القطاع المالي في أفريقيا لم يدمج بصورة كافية في النظام المالي الدولي. فربما لم تدرك قارتنا مدى الأزمة بأكمله. ومع ذلك، تركت الأزمة المالية آثارها على القارة الأفريقية. فلربما أصبحت الأزمة في أفريقيا، أكثر منها في أي مكان آخر، أزمة اقتصادية أكدت هشاشة بلداننا الاقتصادية والاجتماعية.

إن الدرس الذي استخلصناه من تلك التجربة هو أنه ليس هناك أي بلد في منأى عن هذه الأزمة. ويتطلب هذا أن يقوم المجتمع الدولي بزيادة يقظته، وذلك بزيادة مراقبة النظام المالي ومؤسساته على الصعيد الدولي. وقد حان الوقت لنا للشروع في إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. وفي هذا السياق، يصبح إصلاح الأمم المتحدة، وإصلاح هيئاتها قبل كل شيء، مسألة أساسية إذا كان للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي قوي في تعزيز تعددية الأطراف.

ومن بين المسائل الشاملة التي يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع فيها بدور رئيسي ظهور التطرف من جديد. إن تمترس المواقف وتصلبها يتغلبان على الحوار ويعمقان الهوة بين الثقافات التي بحاجة إلى العيش معا في وئام. وهنا تأتي أهمية الاجتماع التاريخي الرفيع المستوى المعقود في هذه القاعة في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بشأن الحاجة الملحة إلى حوار حقيقي فيما بين الأديان بغية إيجاد ثقافة للسلام. لقد عززت تلك المبادرة الأنشطة التي تهدف إلى زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي

بالحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية بخصوص هذا الموضوع الرئيسي، لا سيما مؤتمر الحوار الدولي، المعقود في مدريد في تموز/يوليه ٢٠٠٨، والشروع في تحالف الحضارات في تموز/يوليه ٢٠٠٥، تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولذا نؤمن بأن جميع هذه المبادرات من أجل الحوار فيما بين الثقافات، وكذلك المبادرات اللاحقة، تشير إلى ضرورة إنشاء منتدى دائم للحوار بين الحضارات من أجل التقارب بين الشعوب.

وأود أن أنتقل الآن إلى السلم والأمن العالميين. إن السبيل المضمون لتحقيق السلام الدائم هو تسوية الصراعات بصورة منصفة في إطار مجلس أمن يكون قد أدخلت عليه إصلاحات، ويكون أكثر ديمقراطية ومصداقية. ونحتاج معا إلى بناء أمم متحدة ذات ولاية أقوى وتمثيل أكبر.

وفي ذلك الصدد، من المفضل أن نوكل منع نشوب الصراعات المحلية وإدارتها وتسويتها للمنظمات الإقليمية، وحتى المنظمات دون الإقليمية. وذلك النهج الذي جسّده مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ينبغي تعزيزه بالاستكمال الجاد لآلية للتعاون مع المنظمات الإقليمية، حسبما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

وفي ذلك الصدد، أود ببساطة هنا أن أعيد تأكيد موقف وفد بلدي، القائم على خبرتنا في التعامل مع الأزمة الإيفوارية. فالحوار المباشر، كالحوار الجاري في كوت ديفوار، يوفر سبل تفكير يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد منها. وأعتقد أن وفد بوركينا فاسو يمكنه تناول هذه المسألة بالكفاءة نفسها، إن لم يكن بكفاءة أكبر.

والموضوع الآخر هو الفقر العالمي. فالسلام والأمن في العالم يعتمدان على استئصال الفقر المدقع والحد منه. ولهذا السبب، رحب وفد بلدي بعقد اجتماعين رفيعي المستوى خلال الدورة الثالثة والستين بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نرحب بنتائج ذينك الاجتماعين.

إن كوت ديفوار عازمة على تحرير نفسها من أعباء الديون التي تهدد أهدافها الإنمائية. وقد عقدت اجتماعات بشأن الديون، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من هذه الاجتماعات، ويجب اتخاذ قرارات بشأن الديون، لأن الديون التي بدأ تحملها في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات تعرقل حاليا التنمية الأفريقية. ويجب النظر في ذلك الأمر. ومن سُنة الطبيعة أنه عندما يصبح بلد صغير وضعيف مثقلا بديون لا يعرف هدفها الأصلي في أغلب الأحيان حتى قادة ذلك البلد، فإنه يغرق ويغرق العالم معه. إن أفريقيا جزء من العالم. وإذا لم يتخذ قرار بشأن ديون البلدان الأفريقية، فإن النظام المالي العالمي بأسره سيكون في طريقه إلى الكارثة.

ولهذا السبب، فإنني أشدد على مسألة تغير المناخ، بالإضافة إلى مشكلة الديون. إننا نتكلم عن تغير المناخ، ونحن محقون في ذلك، ولكن يتعين علينا أن نتخذ قرارات تكون حاسمة بالنسبة لأغلبية بلداننا. إنني لا أعرف جيدا الوضع في غرب أفريقيا، ولكن ثبت في وسط أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي أن الصحراء تزحف بمعدل كيلومترين كل عام. فماذا يعني ذلك؟ هذا يعني أنه بعد ٥٠ عاما ستكون الصحراء قد زحفت مسافة ١٠٠ كيلومتر ووصلت إلى السواحل. إذن علينا أن نتخذ القرار.

وبينما تواصل الصحراء تقدمها، فإن القرى والمنازل على السواحل آخذة في الاختفاء في البحار. وهذا يحدث في نيجيريا وبنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار وفي أماكن أخرى. ويوجد من الناس حاليا من يعيشون وأقدامهم مغمورة بالمياه. وهناك من يعيشون يومهم بدون أن يعلموا إذا كانت المياه ستصل إلى منازلهم في اليوم التالي، أو حتى إذا كانوا سيجدون منازلهم وقد غمرها البحر. هناك حاجة إلى اتخاذ

تدابير عاجلة. ونحن بحاجة ليس إلى الاجتماعات فحسب، بل أيضا إلى القرارات – ويجب أن تنفذ تلك القرارات بشأن الصحارى، والبحار والفيضانات. وفي كل مكان حاليا – في بوركينا فاسو ومالي وكوت ديفوار – فإن الأمطار تجلب الكوارث، وتلك الأمطار ذاتها، التي ننشدها لكي نروي بها مزارعنا، أصبحت تبعث على القلق. إننا لم نعد نعلم إذا كانت الأمطار القادمة ستجلب معها الموت أم الحياة.

إن أفريقيا تكافح، وهي تفعل ذلك لوحدها. وهي تفضل لو فعلت ذلك وبقية العالم تقف إلى جانبها. وكان هذا سببا من الأسباب التي دفعتنا إلى الحضور والتكلم هنا. فلم تعد أفريقيا تريد أن تشعر بأنها متروكة لشأنها وتحارب بمفردها. وقريبا، بعد ٥٠ عاما، حسب ما يقول الخبراء، سيكون العثور على البترول أسهل من العثور على مياه الشرب النقية، لأن علينا أن نقطع شوطا طويلا، أطول مما يمكن لاقتصاداتنا تحمله.

فماذا نحن فاعلون؟ إن مسألة المياه النقية أصبحت مشكلة. وبالتأكيد، رأينا أشقاءنا في بعض البلدان الغنية المنتجة للنفط في العالم العربي يعملون على جعل مياه البحر صالحة للشرب، ولكن ما هو عدد البلدان في العالم التي تملك الوسائل لتحويل مياه البحر إلى مياه للشرب؟ إنها عملية باهظة التكاليف. وعلينا أن نعقد اجتماعا هنا في الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة – ولكن ليس مجرد اجتماعات، بل يجب أيضا اتخاذ القرارات التي يعقبها العمل.

هذه هي المسائل التي جئت لأتكلم عنها باسم وفد كوت ديفوار. والكل يعلم أنه، في وضع أفريقيا، عندما يتكلم وفد واحد، فإنه يتكلم بالنيابة عن جميع الوفود، لأننا نواجه المشاكل ذاتها. ويحدوني الأمل في أن أتمكن، من اليوم فصاعدا، من التطلع إلى ما بعد الأزمات الداخلية. وكلنا يعلم أن أفريقيا حققت تقدما كبيرا. ومن واجبنا أن نقوي أنفسنا من خلال التحلي بالشجاعة لمحاربة الفقر، والفقر المدقع وكارثة تغير المناخ. وتغير المناخ خطير على العالم بأسره، ولكنه كارثة بالنسبة لنا. ونحن بحاجة إلى مساعدة الممثلين لمواجهة هذا القرن الصعب الذي يواجهنا. إنني أصلي إلى الله أن يبارك الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد لورينت غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس بوركينا فاسو.

اصطُحب السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كومباوري (تكلم بالفرنسية): تنعقد الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة والمجتمع الدولي يواجه أزمات عديدة ويبحث عن السبل الكفيلة ببناء عالم يشترك فيه الجميع في السلام والتنمية. وعلى الرغم من أن التداعيات السياسية والاقتصادية للأزمة المالية الحالية قد طالت العالم بأسره، فإنها ما زالت، وستظل مستقبلا، أشد وقعا على البلدان الأفريقية نظرا لما تتسم به اقتصاداتها من هشاشة وتنوع محدود.

هل من الإنصاف أن يدفع أعلى ثمن لهذه الاضطرابات العالمية الكبيرة من لا ضلع لهم في وقوعها؟ بالتأكيد ليس ذلك من الإنصاف في شيء. لذلك، وفي مواجهة الكساد العميق الذي يكتنف كوكبنا بأسره، تمس الحاجة إلى تعزيز الشراكات من أجل التنمية لتصحيح الاختلالات التي يعاني منها النظام الاقتصادي العالمي الفاشل. إنني أرحب بالاستنتاجات الثاقبة التي خلص إليها المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأزمة المالية والاقتصادية علّها تؤدي إلى إنشاء حكومة عالمية فاضلة تكفل التنمية المستدامة لجميع الدول.

إن عودة النمو وتوفير فرص العمل للجميع واستعادة الثقة أمور تتطلب اعتماد قواعد صارمة لتنظيم وإدارة النظام المالي العالمي. وفي نفس الوقت، ينبغي زيادة المساعدة المقدمة للبلدان النامية سعيا إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

شهدت بوركينا فاسو في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ فيضانات سببت خسائر جمة في الأرواح والممتلكات. لقد جدّدتُ الشكر العميق للأصدقاء والشركاء الذين أعانونا على التصدي لتداعيات تلك الكارثة الطبيعية. إن الوتيرة المتسارعة لمثل هذه الأحداث في كل بقاع العالم هي من تداعيات تغير المناخ. لذلك وجب علينا اتخاذ التدابير العاجلة لإيجاد الحلول الملائمة لتلك المشكلة. وفي هذا الصدد، أرحب بالتقارب الملحوظ في وجهات النظر وبحشد المجتمع الدولي للتصدي لمشكلة تغير المناخ.

إن الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المزمع عقده في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر في كوبنهاغن سيضع أمام بلداننا فرصة ذهبية لاتخاذ قرارات جريئة لحماية جيلنا وكوكبنا من تداعيات الاحترار العالمي. وفي هذا الإطار، تستضيف بوركينا فاسو في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر في واغادوغو المنتدى العالمي السابع للتنمية المستدامة في سياق تغير المناخ. إن ذلك الحدث سيمكّن أفريقيا، القارة التي ينقصها الإعداد الملائم لمقاومة تغير المناخ أو التكيف مع تداعياته، على إسماع صوتها في المناقشة العالمية الدائرة حول هذا الأمر.

تشكل النزاعات المتكررة التي تسود العالم تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين وعائقا خطيرا أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم. وتود بوركينا فاسو الإعراب عن بالغ القلق إزاء الحالة الراهنة في دارفور وجنوب السودان وعن التزامها بالعمل مع الشعب السوداني في سعيه إلى تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، فإن بوركينا فاسو سترسل كتيبة عسكرية لتنضم إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ووحدة من الشرطة المشكلة للمساعدة في عملية حفظ السلام. إن دعم المجتمع الدولي لجهود الوسيط المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الهادفة إلى تهيئة الظروف المواتية لحوار مثمر والتوصل إلى اتفاق دائم للسلام بين الأطراف الرئيسية في النزاع أمر بالغ الأهمية.

يتطلب الوضع المأساوي بشكل مماثل في الصومال تقديم دعم حقيقي للحكومة الاتحادية الانتقالية بحيث تتمكن من استعادة الأمن بشكل نهائي في جميع أنحاء البلد وفي المياه الإقليمية للصومال.كما تتابع بوركينا فاسو باهتمام بالغ التطورات السياسية في غينيا ومدغشقر. إنني أدعو كل الجهات السياسية الفاعلة في هذين البلدين إلى الانخراط في حوار بنّاء مع جميع أصحاب المصلحة لكفالة العودة إلى النظام الدستوري على وجه السرعة.

أهنئ الاتحاد الأفريقي والمنظمات شبه الإقليمية على الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية في العديد من مناطق التوتر في القارة. إن إجراء الانتخابات الرئاسية في غينيا – بيساو نموذج للنجاح الذي أحرزه المجتمع الدولي في هذا الصدد. كما أحث لجنة بناء السلام بشكل خاص على تقديم الدعم لحكومة غينيا – بيساو في إعادة إعمار بلدها.

في كوت ديفوار وتوغو، تلتزم الجهات السياسية الفاعلة بالتنفيذ الفعلي للاتفاقات الهادفة إلى إنهاء النزاعات في هذين البلدين مما يدفعنا إلى التفاؤل الحقيقي فيما يتعلق بتنظيم انتخابات رئاسية نظامية وشفافة في المستقبل. وأرحب باستعداد مجلس الأمن الذي لا يفتر للتعاون مع كوت ديفوار في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي وأحثه على مواصلة جهوده لتحقيق تسوية سلمية للنزاعين.

فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، تكرر بوركينا فاسو تأييدها لقرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨) وتؤيد جهود الأمين العام الهادفة إلى إيجاد تسوية سياسية كما تعتبر المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي في الصحراء الغربية وسيلة ملائمة لتسوية ذلك الخلاف.

بخصوص الشرق الأوسط، نعرب عن ارتياحنا لنجاح الانتخابات الرئاسية في لبنان ونحث ذلك البلد على تحسين علاقاته بسوريا وإسرائيل. وتمثل عودة الاستقرار إلى لبنان وبشائر تطبيع علاقاته مع جيرانه فرصة للنظر الهادئ في إيجاد تسوية شاملة للمشكلة الفلسطينية.

إن مساهمة جمهورية الصين (تايوان) في مساعدة البلدان الأقل نموا أمر يستحق الإشادة، كما أن مشاركتها في الدورة الماضية لجمعية الصحة العالمية تبشر بخير فيما يتعلق بالتطور الإيجابي لمساهمة ذلك البلد في حياة المجتمع الدولي.

منذ أعوام ومسألة انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل تهديدا خطيرا، تحدث انقساما في المجتمع الدولي. إنني أشكر الرئيس أوباما وأشدّ على يده لتنظيمه الناجح لقمة مجلس الأمن بشأن نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. إن التعهدات التي قُطعت في تلك المناسبة قد تقود إلى عالم خال من الأسلحة النووية وأكثر طموحا في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وأكثر يقظة في مراقبة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

يتطلب إصلاح الأمم المتحدة، الذي ظل مدرجا في جدول أعمالنا لأكثر من عقد من الزمان، اتباع نهج حذِر وحازم في آن معا، وبخاصة حين يتعلق الأمر بمجلس الأمن. إنني آمل أن تبدأ المفاوضات قريبا بشأن التمثيل العادل والمنصف لكل مناطق العالم وتعزيز فعالية دور المجلس وتنشيط الجمعية العامة. إن بوركينا – فاسو، التزاما منها بمبادئ الأمم المتحدة ستقدم مساهماتها في مختلف القضايا والتدابير قيد النظر بغية إعطاء منظمتنا العالمية الحيوية والسلطة المطلوبتين للتصدي للتحديات التي تلوح في الأفق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس بوركينا فاسو على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب العماد ميشال سليمان، رئيس جمهورية لبنان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب العماد ميشال سليمان، رئيس جمهورية لبنان.

اصطحب السيد ميشال سليمان، رئيس جمهورية لبنان، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة العماد ميشال سليمان، رئيس جمهورية لبنان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سليمان: أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، وأن أعرب عن تقديري لسلفكم، رئيس الدورة السابقة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان على جهوده. وأخص بالشكر معالي السيد بان كي – مون الأمين

العام للأمم المتحدة على تقريره السنوي الشامل عن أعمال المنظمة (A/64/1) وعلى الأهمية الخاصة التي يوليها باستمرار لقضايا لبنان وشعبه.

إن لبنان إذ يتابع باهتمام المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية كافة المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتطلع بأمل واعتزاز إلى انتخابه للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ونأمل أن يتم ذلك من الدول الشقيقة والصديقة.

يتقدم لبنان من هذا الاستحقاق بثقة، فهو عضو مؤسس لهذه المنظمة الدولية الجامعة، وشارك بصورة فاعلة في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وساهم شعبه منذ آلاف السنين في الحركة المكونة للحضارة، فابتدع عناصر أبجدية متقدمة للتخاطب والتعامل والتحاور بين الأمم والشعوب، وجال البحار بحثا عن آفاق جديدة للتعاون والتواصل. كذلك اضطلع بدور ناشط في نشر مبادئ الحرية والديمقراطية وتعميق مفهوم العروبة وبناء مداميك النهضة الفكرية والأدبية في العالم العربي.

وهو يجدد اليوم من على هذا المنبر التزامه بميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) واستعداده للمساهمة بمسؤولية وجدية خلال السنتين المقبلتين في مداولات مجلس الأمن وقراراته، ولا سيما ما يخدم منها قضية الأمن والسلم في الشرق الأوسط، مع إيلاء اهتمام خاص بالمناقشات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتها كي تصبح أكثر قدرة على رفع التحديات التي يواجهها عالمنا المعاصر.

وليس غريبا أن الدستور اللبناني الصادر في عام ١٩٢٦، أي قبل عقدين من إنشاء الأمم المتحدة، نص على أن ”حرية العقيدة مطلقة في لبنان، وأن الدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها“.

إن مثال العيش المشترك الذي يقدمه لبنان، والذي يسمح للطوائف المختلفة بالمشاركة الفعلية في الحياة السياسية، ضمن إطار صلب من الديمقراطية وحرية التفكير والتعبير، يناقض نظريات التطهير العرقي أو الديني أو أي عقيدة تدعو إلى فرض الرأي الواحد ونمط العيش الواحد.

انطلاقا من ذلك كانت دعوتي العام الفائت إلى جعل لبنان مركزا دوليا معترف به لحوار الحضارات والأديان والثقافات، بما يتناسب مع دوره كجسر تواصل بين الشرق والغرب، ومع رسالته كبلد تعيش وتتفاعل على أرضه ثماني عشرة طائفة مختلفة بصورة فريدة ومميزة.

من أولى المهام المنوطة بمجلس الأمن الدولي العمل على صون الأمن والسلم الدوليين. وإنه لمن المؤسف فعلا أن يبقى شرقنا العربي، الذي نشأت في رحابه الديانات السماوية الثلاث، مركزا رئيسيا من مراكز التوتر والنزاعات والحروب، وذلك منذ أن حلت النكبة في فلسطين عام ١٩٤٨، ومنذ هُجِّر أهلها.

إن أي حل لقضية الشرق الأوسط يتطلب بطبيعة الحال تصورا مسبقا ومتكاملا لهذا الحل، الذي باتت تتوفر عناصره الرئيسية في قرارات الشرعية الدولية وفي مرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام. ويتطلب قبل كل شيء توفر إرادة سياسية فعلية لدى الأطراف بالجنوح إلى السلام والالتزام بموجباته.

إلا أن مثل هذه الإرادة غير متوفرة لدى الجانب الإسرائيلي، حيث ما زال النقاش جاريا على المستويين الحكومي والشعبي، في شأن صوابية السلام العادل وجدواه؛ فضلا عن التهديدات الإسرائيلية المتمادية بشن الاعتداءات والحروب كوسيلة من وسائل فرض السيطرة والهيمنة

وتكريس الأمر الواقع؛ هذا، إن لم يكن بهدف التوسع والتهجير وهضم المزيد من الحقوق الفلسطينية والعربية. بينما أجمعت الدول العربية من جهتها على تقديم مبادرة متكاملة للسلام التي أقرتها بالإجماع في قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

لذا تبرز الحاجة لدعوة المجتمع الدولي إلى المباشرة باعتماد أساليب الضغط المناسبة لإلزام إسرائيل على الإبقاء بموجباتها الدولية تجاه عملية السلام، وذلك في إطار زمني محدد ومعقول، وفقا لما دعت إليه القمة العربية الأخيرة في قطر.

وإلا، فكيف سيكون بمقدورنا إقناع شعوبنا أن باستطاعة المجتمع الدولي فرض حل شامل وعادل لمختلف أوجه النزاع في الشرق الأوسط، بما في ذلك الانسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، إذا لم يتمكن لغاية الآن من أن يرغم إسرائيل على الكف عن بناء المستوطنات ورفع الحصار الجائر عن غزة ووقف تهويد القدس.

ولا يسعنا أن ننسى في هذا السياق أن للشعوب حرية الاحتفاظ بحقها في استرجاع أراضيها المحتلة بالطرق المتاحة والمشروعة كافة، وفقا لما تسمح به شرعة الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

وأنتم تعرفون كيف تمكّن لبنان من تحرير معظم أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي في ربيع عام ٢٠٠٠، بعدما امتنعت إسرائيل عن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحابها الفوري وغير المشروط من كامل الأراضي اللبنانية، طوال اثنتين وعشرين سنة متتالية.

تصادف اجتماعاتنا هذا العام الذكرى السنوية الستين لإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويهم لبنان أن يؤكد، في هذه المناسبة، أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين عمل سياسي قبل كل شيء، مع دعمنا الكامل لأي جهد يهدف إلى تعزيز برامج الوكالة وقدراتها، تمكينا لها من تحسين الأوضاع المعيشية والإنسانية للاجئين، بالتعاون مع الدول المضيفة، بانتظار إيجاد الحل العادل والنهائي لمأساتهم.

ولا يمكن لهذا الحل أن يتنكر بالتأكيد لحقهم الطبيعي والشرعي في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصلية. كذلك، لا يمكن أن يتم بمعزل عن الدول المضيفة، أو بصورة متعارضة مع سيادتها وأوضاعها الخاصة ومصالحها القومية. من هنا، يأتي رفض لبنان لأي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، حفاظا على حقهم في العودة، والتزاما منه بما ينص عليه دستوره وميثاقه الوطني؛ وهو موقف لن يساوم عليه في مطلق الأحوال ولن يتراجع عنه. لذلك، أغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن امتناننا للدول التي بدأت تظهر تفهما لهذا الموقف اللبناني واستعدادا للدفاع عنه.

لقد تمكّن لبنان خلال السنة المنصرمة من المحافظة على استقراره الداخلي، وتفكيك شبكات تجسس إسرائيلية وخلايا إرهابية عديدة، والمثابرة على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتعزيز علاقاته مع الدول الصديقة والشقيقة، وإجراء انتخابات نيابية شهد العالم على شفافيتها ونزاهتها، واعترف بنتائجها جميع المشاركين فيها. وتمكّن كذلك من تعزيز مصداقيته وتلافي تداعيات الأزمة المالية العالمية، واستقطاب المزيد من السياح والمستثمرين، ورفع معدل النمو إلى ما يقرب من ٦ في المائة. ويستعد لاستضافة الدورة السادسة للألعاب الفرانكفونية في بيروت بعد أيام.

وإذ تأخذ المشاورات الحكومية مداها وفقا لأحكام الدستور ولما تستلزمه مقتضيات البحث عن التوافق الوطني، فإننا نتطلع إلى قيام حكومة وحدة وطنية في أقرب الآجال، تسمح بإعادة إطلاق عجلة الحكم ومباشرة ورشة الإصلاحات

السياسية والإدارية والقضائية التي يطمح إليها اللبنانيون وتخدم بالتالي شعبها لا سلطتها، وبذلك تنجح وتستمر.

في موازاة ذلك، وفي الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يؤكد لبنان ضرورة استمرار السعي لإرغام إسرائيل على الالتزام بجميع أحكام هذا القرار، ولا سيما الانسحاب من كامل الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحتلها في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر، ووقف انتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية، وتهديداتها المستمرة ضد لبنان ومؤسساته وبنيته التحتية.

ولا يفوت لبنان أن ينوه هنا بالدور الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جنوب لبنان، وفقا لقواعد الاشتباك المتفق عليها، وباستمرار التنسيق بينها وبين الجيش اللبناني، مؤكدا حرصه على سلامة هذه القوات، ومثمنا جهود قائدها وعناصرها وتضحياتهم في خدمة قضية السلام والاستقرار.

وفي المقابل، لن يتوانى لبنان عن المضي قدما في الدعوة والسعي إلى إلزام إسرائيل بدفع التعويضات المناسبة عن الأضرار البالغة التي تسببت فيها اعتداءاتها المتكررة ضد لبنان، بما في ذلك الأضرار الناجمة عن البقعة النفطية التي انتشرت جراء القصف الإسرائيلي على محطة الجية الحرارية صيف عام ٢٠٠٦.

لقد أثبتت تجارب السنوات الـ ٦١ السابقة مجموعة حقائق منها: أولا، أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط. ثانيا، إن اللجوء إلى استخدام القوة من قِبَل إسرائيل لفرض الأمر الواقع لا يجدي، ولن يوهن إرادة الشعب العربي وتصميمه على استرداد حقوقه. ثالثا، إن الحلول الجزئية والمنفردة لا تنتج سلاما حقيقيا، كما أن الحلول البعيدة عن العدالة لا تدوم.

لقد كان للتحولات السياسية والفكرية والعقائدية العميقة التي شهدها العالم منذ منتصف القرن المنصرم الأثر البالغ في أوضاع الأمم والشعوب وعلاقاتها، فضلا عن تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة مقلقة. ومهما اتخذت الصراعات والأزمات في الماضي طابعا محليا أو إقليميا، فإن أي أزمة أو صراع اليوم في ظل العولمة بات صراعا شاملا أو ذا أبعاد شاملة، كما يتبين ذلك، على سبيل المثال، من ظاهرة الإرهاب الدولي ومن تداعيات الأزمة المالية العالمية ومن الأمراض المتنقلة من قارة إلى أخرى.

ولم تكن الحروب منذ عصور غابرة وحتى اليوم سوى معاناة مأساوية مؤلمة ومكلِّفة تغمرها، كما في أشرس الملاحم، الدماء والدموع والإحباطات. لذلك نأمل في أن تستمر الأمم المتحدة، التي أنشئت في الأصل لتلافي الحروب وحل النزاعات بالطرق السلمية، في صلب المسعى الدولي النشط وغير المتحيز لإحقاق الحق وتكريس العدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب العماد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال.

اصطحب السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أحمد: السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على انتخابكم رئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين، وإننا لواثقون من أن المجتمع الدولي سيستفيد من حكمتكم وخبرتكم في مجال العمل السياسي والإنساني وخاصة على المستويين المحلي والدولي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة وجميع الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد الداعمين للجهود المبذولة لدفع عملية السلام في الصومال، ولتقديم المساعدات وصيانة وحدته واستقلاله وسيادته وسلامة أرضه. وأريد أن أوصل لكم تعازينا لعائلات الضحايا الذين فقدوا أحباهم في الدفاع عن السلام والاستقرار في الصومال. كما أود أن أخص بالشكر الاتحاد الأفريقي الذي ساهم بأبنائه لإحلال السلام في الصومال.

أود أن أتناول في حديثي هذا قليلا من الجهود المبذولة والتقدم الذي أحرزته الحكومة الصومالية منذ وصولها إلى السلطة بعد عملية السلام في جيبوتي على الرغم من الصعوبات والتحديات الهائلة التي تواجهها تلك الحكومة وجاءت بعد ١٨ عاما من الفوضى. إن أولويات حكومتنا أولا وقبل كل شيء هي: تحسين الوضع الأمني وتعزيز جهود المصالحة وتقديم المساعدات الإنسانية إلى المشردين والمحتاجين من فئات الشعب الصومالي. غير أننا نأسف لأن العناصر المتمردة تسعى لإسقاط الحكومة الصومالية قبل أن تخطو خطواتها الأمنية الأولى، وقامت هذه العناصر بتمرد عنيف ضد الحكومة بتغذية الآثار السلبية الموروثة من السنوات الثمانية عشرة الماضية بالإضافة إلى البطالة السائدة في الوطن وحالات الضعف الأمني المتفشية في ربوع البلاد.

وقد ظهر لنا جليا أن عناصر أجنبية انضمت إلى صفوف التمرد، وأن البعض من هذه العناصر الأجنبية يتولى مناصب قيادية رئيسية في هذه الحركات المتمردة. ويسعدني أن أنقل إليكم أنه قد تم إحباط عملية محاولة الانقلاب على الحكومة من قِبَل هؤلاء المتمردين، واستطاعت هذه الحكومة أن ترده. وقد تحقق لنا ذلك بفضل الله وما تبذله حكومتنا وشعبنا والمساعدات التي تلقيناها من المجتمع الدولي وبعثة الاتحاد الأفريقي. وإننا نقوم اليوم وباستمرار بتعزيز قوات الأمن الصومالية وإنشاء قوات جديدة للبحرية والدفاع عن السواحل الصومالية لمواجهة القراصنة التي ما زالت تهدد الملاحة الدولية في خليج عدن والمحيط الهندي، وما حققناه يعتبر جزءا ضئيلا وما هو مطلوب يعتبر الأكبر.

إن ظاهرة التمرد في الصومال نوع جديد من عالمنا المعاصر إذ يقوده متطرفون من الأجانب والصوماليين وهم ضد الإسلام والسلام والأمن والاستقرار ويصطادون في الماء العكر ويثيرون الفوضى والدمار ويستغلون الفوضى والضعف الأمني في الصومال منذ عام ١٩٩١.

إننا نتساءل ونقول إن ما يجري في الصومال أمر لا يمكن الاستهانة به وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية وحاسمة حتى لا يكون شعبنا رهينة لهذه المجموعات المتطرفة التي تقيد حريته ومصيره. إننا نؤكد للعالم ونحن على هذا المنبر بأنه إذا ما لم يستوعب العالم بصورة جيدة خطورة ما يجري في الصومال فإن العاقبة قد تكون وخيمة وينتشر هذا الداء على الدول المحيطة بالصومال ثم العالم بأسره.

إن مشكلة الإرهاب عالمية لا تقتصر على الصومال ويجب التعامل معها على مستواها الدولي.

أود أن أنتقل إلى موضوع القرصنة الذي هو أيضا هاجس عالمي في الآونة الأخيرة. إن القراصنة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الأمنية السائدة في الصومال، وهذا يعني أنه

ما دامت الحالة الأمنية في الصومال على وضعها الحالي فالقرصنة تستمر بشكل أو بآخر، وإن كنا نلاحظ أن نشاط القراصنة قد انخفض قليلا بفضل الجهود الجماعية الدولية ولكننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من الجهد الجماعي في هذا الإطار. وأريد أن أشير هنا إلى أن دفن النفايات في السواحل الصومالية والاصطياد غير المشروع ونهب الثروة الوطنية أمور تشكل خرقا لسيادة الصومال وتسبب أضرار جسيمة وتدهورا إيكولوجيا بسبب التلوث البيئي. ونحن عازمون على الجلوس حول طاولة المفاوضات مع هذه الأطراف المناوئة للحكومة، في أي مكان وزمان، من أجل إنهاء الصراع المحتدم في بلدنا. وسنبذل كل ما في وسعنا من جهود لإيجاد تسوية سياسية دائمة للصراع في الصومال، حفاظا على سيادتنا وسلامة شعبنا ووحدة أراضينا، رغم أن هؤلاء المتطرفين لا يؤمنون بالحوار ولا بالمفاوضات، وإنما يؤمنون بالبندقية فقط.

كما نضع أسسا متينة لنظام سياسي ديمقراطي منفتح وشفاف من خلال خلق مؤسسات ديمقراطية قوية تعكس الإرادة السياسية الجماعية والقيم الثقافية للشعب الصومالي. وهذا النظام سوف يرتكز على المؤسسات والآليات الدستورية الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبالمثل سنعزز المبادئ الإسلامية الحقيقية التي تشجع التسامح والحرية الفردية واحترام حقوق الفرد ونظام العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، بموجب القانون، بغض النظر عن الجنس والعشيرة والعرق والانتماءات الخاصة.

ومن جهة أخرى، سوف نقوم بإنشاء نظام اقتصادي قائم على أساس السوق الحر الذي يجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويشجع روح الملكية الخاصة للأفراد. وفي ضوء ذلك سيكون نظاما اقتصاديا خاضعا لمؤسسات مالية سليمة وفعالة ومناهضة للفساد الإداري.

إننا نسعى إلى بناء دولة صومالية تنعم بالأمن مع نفسها ومع جيرانها ومع المجتمع الدولي؛ دولة عاقدة العزم على التعاون الأمني مع الآخرين من المجتمع الدولي.

في هذه المرحلة الصعبة التي نمر بها، نحن بحاجة ماسة إلى مساعدات عاجلة جدا من المجتمع الدولي، خاصة في القطاع الأمني وفي مجال المساعدات الإنسانية، لأننا لم ننعم بالسلام والأمن والاستقرار منذ عام ١٩٩١، ومن الصعب جدا تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وصيانة حقوق الإنسان ما لم يستتب الأمن في الوطن.

ومن رأينا أن الأمن والاستقرار يمكن أن يسودا في البلد في حالة ما إذا تم اتخاذ بعض الخطوات التي لا بد منها في الوقت الحاضر، والتي نذكر منها، أولا، تعزيز الهيئات الصومالية الأمنية والقضائية والإدارية والشرطة؛ ثانيا، زيادة أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي وتعزيزها بقوات إضافية أخرى ليكتمل العدد المطلوب؛ ثالثا، توفير الموارد المالية التي يحتاجونها من عتاد وتدريب. وفي اعتقادنا أنه لا بد لاستتباب الأمن في الصومال من اتخاذ هذه التدابير الثلاثة المذكورة هنا وعلى وجه الاستعجال الشديد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سانكو (جنوب أفريقيا).

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية فإن أوضاع اللاجئين في الداخل والخارج تزداد سوءا. والأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في داخل البلد يصل عددهم إلى ٣,٨٦٠ مليون نسمة. وبالإضافة إلى ذلك يظل شعبنا يعاني من مأساة إنسانية حقيقية متفاقمة ناجمة عن حالة الجفاف المستمر منذ سنوات عدة. وفضلا عن ذلك يصطدم إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها بصعوبات شديدة بسبب الحالة الأمنية المتردية والصراعات السائدة في الوطن.

وبخصوص قرار حظر الأسلحة الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، أود أن أناشد المجلس وأن أطلب منه أن يعيد النظر في هذا الموضوع فيساعدنا على بناء قوتنا الأمنية التي لا يمكن بدونها الحفاظ على الأمن وإعمار البنية التحتية وإشاعة الاستقرار في الصومال.

أما فيما يتعلق بمؤتمر المانحين الذي عقد في بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بناء على قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، فإننا نود أن نطلب من الدول المانحة التي تبرعت للصومال أن تتفضل وتتكرم بتعجيل دفعاتها على وجه السرعة. كما أود أن أناشد أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي اتخاذ مزيد من الإجراءات العاجلة لدعم جمهورية الصومال على نحو أكثر فعالية، حتى لا يزداد تعنت المتطرفين ويتأخر برنامج إعادة البنية التحتية والتعمير في الصومال، وحتى نتمكن من وضع حد للحالة المأساوية التي يعيشها الشعب الصومالي.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن ما أنجزناه من تعزيزات للإجراءات الأمنية ينبغي أن يجعلنا قادرين على السعي إلى عكس اتجاه الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن ١٨ عاما من الفوضى. وسنكون قادرين على إحياء روح المبادرة التجارية للشعب الصومالي، والتي في الواقع، جنبا إلى جنب مع التحويلات المالية من الصوماليين في الشتات، ترسخت خلال السنوات الـ ١٨ الماضية. ولو وجد مستوى معقول من الاستقرار والأمن اقتصاديا، فيمكن أن ينمو الاقتصاد بمعدل معقول في السنوات المقبلة القادمة. وعلى أية حال، السلام والاستقرار والتنمية عناصر متكاملة. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون هناك سلام دون تنمية ولا يمكن تحقيق التنمية بدون السلام والاستقرار.

إن الانهيار الاقتصادي الذي حدث في العالم ألحق ضررا بالغا بالشعب الصومالي وأضاف أعباء جديدة على حياته. وإننا نردد من هنا مناشدتنا بالتحرك السريع نحو الصومال. وإنني أقف أمام الجمعية بثقة كبيرة في مستقبل الصومال، البلد الذي يتمتع بموارد طبيعية وبشرية كبيرة. وبدعم منكم، لا شك أننا سنتمكن من إحراز تقدم حقيقي.

وأود أن اختتم كلمتي، سيدي الرئيس، بالإعراب عن شكري العميق وتقديري لجهودكم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال على البيان الذي أدلى به من توه.

اصطحب السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اصطحب السيد جورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جورجي إيفانوف، رئيس مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إيفانوف (تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): يشرفني ويسعدني بصورة خاصة اليوم أن أخاطب هذا المحفل الموقر وأشاطره وجهات نظر جمهورية مقدونيا فيما يتعلق بمواضيع هذه الدورة، بل

وأيضا المسائل الراهنة الأخرى التي تهمنا جميعا بشكل مباشر أو غير مباشر.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهانينا وأن أحيي رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، السيد علي عبد السلام التريكي. وأود أيضا أن أعرب له عن استعدادنا الكامل للتعاون معه أثناء ولايته. وفي الوقت نفسه، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على رئاسته التي تكللت بالنجاح. وأنتهز هذه الفرصة لأشيد بمشاركات الأمين العام، السيد بان كي - مون، وجهوده التي ساهمت بلا شك في تعزيز دور المنظمة وسمعتها.

وقبل أن أشير إلى الموضوع الرئيسي لهذه الدورة، أود أن أذكر الجمعية العامة بالخوف والحيرة اللذين شعرنا بهما كلنا قبل سنة، هنا في هذه القاعة. لقد كانا خوفا وحيرة من مدى الأزمة المالية والاقتصادية والنتائج المترتبة عليها. إنني أذكر بهذا للتأكيد على الضرورة الملحة للأمم المتحدة لكي تنتهز هذه الفرصة لتسهم في العمليات التي من شأنها أن تيسر التغلب على آثار الأزمة. والأهم من ذلك هو أن نساعد في منع حدوث أزمات جديدة من هذا القبيل. وينبغي في هذا السياق ألاّ تحوّل المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي نواجهها تركيزنا عن الأولوية المطلقة، وهي تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن مسألة تغير المناخ، التي تمثل اليوم واحدا من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، تحتل مكانة متقدمة للغاية في جدول أعمالنا الوطني، بل وأيضا في جدول أعمال الأمم المتحدة. ونـدين لأطفالنا وللأجيال المقبلة بالحفاظ على كوكبنا. فإذا لم نضع، بصورة عاجلة وفورية، أعلى المعايير وأكثرها استدامة لكيفية التعامل مع البيئة، فإننا سندفع الثمن في المستقبل. إن الوقت ينفذ، ولا يمكننا المزيد من التأخير في التنسيق واتخاذ التدابير الجادة لمكافحة الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ. إن لتغير المناخ والاحترار العالمي آثارا خطيرة متزايدة على النمو الاقتصادي وعلى جودة الغذاء وحجمه وسعره. وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الفقر. ولذا من المحتم علينا أن نتصدى لهذه المسألة فورا.

إن جمهورية مقدونيا، وبصفتها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، تعمل بنشاط منذ عقد من الزمن على تنفيذ الأهداف التي حددتها الاتفاقية. وقد أولينا - بما في ذلك أنا شخصيا - أهمية خاصة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيرات المناخ المزمع عقده في كوبنهاغن، ولدينا جميعا توقعات كبيرة بشأنه. والسلطات المقدونية ملتزمة حقا بالاضطلاع بالعديد من الأنشطة الملموسة بغية زيادة الوعي في المجتمع بخصوص هذه المسألة. وجمهورية مقدونيا مستعدة تماما لتقديم إسهامها في هذا الجهد العالمي.

وعندما نتناول المسائل المتعلقة بحفظ السلام والاستقرار، فإنه، للأسف، تعرب أغلبية كبيرة منا وبشكل مستمر عن عدم ارتياحها فيما يتعلق بالوضع الراهن. فالسلام والأمن يتعرضان للخطر بصورة يومية في بعض المناطق من العالم. إننا لا نواجه استمرار الصراعات القديمة والمجمدة فحسب، بل نواجه أيضا سلسلة جديدة من التوترات في العديد من المناطق في جميع أرجاء العالم.

وعندما يتعلق الأمر بأسباب الأزمات المستمرة المحدقة بعالمنا أو ببعض أجرائه، اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأقتبس من مارتن لوثر كينغ، الذي عبّر في عام ١٩٦٧ عن وصفة للتغلب على الأزمات الإقليمية والعالمية. فقال:

”لنكن غير راضين إلى أن تنساب العدالة من مبنى كل بلدية كما تنساب المياه، وينساب الحق مثل جدول قوي. ولنكن غير راضين حتى ذلك

اليوم الذي يستلقي فيه الأسد والحمل معا، ويجلس كل رجل في ظل كرمته وشجرة تينه، ولا أحد يكون خائفا''.

وبالإشارة إلى هذه الكلمات، أرحب بموضوع هذه الدورة، الذي يهدف إلى مساعدتنا في التوصل إلى أساليب التصدي الفعالة للأزمات العالمية. وينبغي للاستجابات لمعظم المسائل ألاّ تأخذ في الاعتبار الحاضر وواقع العالم اليوم فحسب، بل قبل كل ذلك، لا بدّ أن نتوقع المستقبل وأن نفي بالأهداف التي حددناها لأنفسنا.

إن المطلوب، بدلا من مجرد الكلام عن التعددية، الذي أعتقد أنه لن يساعد، هو اتباع نهج حقيقي يستند إلى تعددية الأطراف والعمل المجدي. إن جمهورية مقدونيا وأنا شخصيا نؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف الفعالة ونعمل من أجلها. ونعتقد أن تعزيز تعددية الأطراف هو السبيل الوحيد للمضي قدما نحو تحقيق أهدافنا الرئيسية في السلام والديمقراطية والحريات والحقوق الإنسانية واحترام القانون الدولي والمبادئ الدولية.

وتدعم جمهورية مقدونيا بقوة الجهود المشتركة المبذولة لتحسين الاتساق العام في منظومة الأمم المتحدة. إننا بحاجة إلى أمم متحدة من شأنها أن تحقق، بأفضل الطرق الممكنة وأكثرها كفاءة، توقعات وأهداف جميع الدول الأعضاء فيها.

وجمهورية مقدونيا بلد يتمتع بخبرة هائلة في رعاية الحوار والتأكيد عليه وفي تعزيز الحوار بين الحضارات. إنها نموذج فريد ناجح لبلد متعدد الأعراق متعدد الديانات.

إن مؤتمر القمة بشأن الحوار بين الحضارات المعقود في جمهورية مقدونيا، في أوهريد في عام ٢٠٠٣، وبمساعدة ودعم من الأمم المتحدة، هو مثال على نوع الاجتماعات السنوية العادية على أعلى المستويات التي تعقد في جنوب شرق أوروبا تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). فهذا لا يمثل اعترافا ببلدي فحسب، بل يظهر أيضا قيمة الحوار في تعزيز الأمن والتنمية.

وظلت جمهورية مقدونيا منذ استقلالها ثابتة على التزامها بالنهوض بالديمقراطية ورفع مستوى حياة شعبها، وإصلاح جميع نواحي اقتصادنا. وتعمل جمهورية مقدونيا من أجل إنشاء مجتمع قائم على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والتعايش في ظل تعددية الأعراق، والحوار والتفاهم المتبادل.

وعلى مدى السنوات الماضية حققت جمهورية مقدونيا تقدما باهرا اعترف به الجميع وأثنوا عليه. ويتطلع بلدي حاليا إلى الشروع في بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد حقق بلدي كل شروط العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وهو يدعم بنشاط التعاون الإقليمي. وقد ظل بلدنا ملتزما بعلاقات حسن الجوار والحوار كأداتين أساسيتين للتغلب على كل المسائل التي ما زالت تواجه منطقتنا.

وقد ركزت جميع حكومات بلدي باستمرار على تحقيق أهم أولويتين استراتيجيتين لبلدي، وهما الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى ناتو. وجمهورية مقدونيا تكرس نفسها للمشاركة والإسهام في الرؤية المشتركة القائمة على القيم الأوروبية الأطلسية لتوسيع رقعة منطقة الاستقرار والأمن في جنوب شرق أوروبا.

إن إجراءات جارتنا الجنوبية التي حالت دون انضمام جمهورية مقدونيا إلى حلف ناتو كانت متناقضة مع التعهدات التي قطعت في الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥. وقد جرى ذلك للتأثير على نتائج المفاوضات التي جرت تحت إشراف الأمم المتحدة وكان متناقضا تماما مع الرؤية المشتركة. وبالرغم من ذلك، فإننا نود التشديد أمام هذا

المنتدى على أن جمهورية مقدونيا مكرسة بإخلاص لعملية حل خلافاتنا مع جارتنا الجنوبية في إطار الآلية المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة.

وجمهورية مقدونيا تؤمن بالقانون وبالعدالة. وهي تؤمن بمحكمة العدل الدولية بوصفها هيئة تابعة للأمم المتحدة وحامية وداعمة للقانون. وباستثناء عبثية النزاع مع جارتنا الجنوبية، فإن جمهورية مقدونيا تأمل بإخلاص أن تزول العقبة الوحيدة التي تمنعنا من أخذ مكاننا المناسب في الأسرة الأوروبية الأطلسية.

وعلى الرغم من الانتهاك الصارخ للالتزامات الدولية من جانب جارتنا الجنوبية – وقد قدمت جمهورية مقدونيا التماسا إلى محكمة العدل الدولية بهذا الشأن – فإننا نشارك بفعالية في عملية المفاوضات مع جمهورية اليونان. وأود التأكيد بجلاء على أننا على استعداد للمناقشة التي تقتصر على المسائل الواردة في قرارات الأمم المتحدة. وجمهورية مقدونيا على استعداد للبحث عن حل وسط معقول ومنصف، ولا يمس أو ينكر هويتنا الوطنية والثقافية واللغوية بأي شكل من الأشكال، والحل الذي يلقى شرعية وموافقة مواطني بلدنا. ولا يوجد حق سيادي له أسبقية على حق تقرير المصير وحق تقرير الهوية الذاتية. وهذا الحق قدسته أجيال عديدة من قبلنا.

ويحدوني الأمل في أن تتخلى جمهورية اليونان عن سياسة التصرف من موقع القوة لكي تؤثر بشكل سلبي على نتائج المسألة المتنازع عليها. وأتوقع من القيادة السياسية أن تتطلع إلى المصلحة العامة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة بأسرها. ونعتقد أننا من خلال الإرادة والاستعداد الحقيقيين سوف نتمكن من التوصل إلى حل لا تفضي نتائجه إلى وجود رابحين أو خاسرين.

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بالفقرة ٢ من المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة:

> ”إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام“.

وعلى هذه المنظمة ألا تخون توقعات الأغلبية الساحقة من الناس الذين يعلقون آمالهم عليها، وعليها ألا تخون المثل العليا التي آمن بها مؤسسوها. ويتعين على المنظمة أن تهيئ نفسها لمواجهة التحديات القائمة والناشئة في عصرنا. وحينما أقول ”المنظمة“ فإنني أشير إلينا جميعا، نحن الذين نؤيد تلك العمليات. وجمهورية مقدونيا ترى في المنظمة إمكانية لصون الاستقرار في الشؤون الدولية، وفرصة فريدة للتصدي للتحديات العديدة التي تواجهها الإنسانية. وكما فعلت حتى الآن، فإن جمهورية مقدونيا ستواصل احترام ودعم القيم والمبادئ المكرسة في الميثاق.

واسمحوا لي بأن أنهي خطابي بعبارات الأمين العام السابق كوفي عنان، الذي قال إنه إذا كان هدف الإنسانية هو إحراز التقدم في جو من السلام والحرية، فإن حالة السلام ليست مجرد حالة خالية من النزاع، بل هي حالة احترام الحرية والحقوق الإنسانية. وما زلنا بعيدين عن ذلك الهدف. ولكن لا جدال في أن تقدما كبيرا وجديا قد تم تحقيقه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جورج إفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نيكولاس جوزيف أورفيل ليفربول، رئيس كمنولث دومينيكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس كمنولث دومينيكا.

اصطحب السيد نيكولاس جوزيف أورفيل ليفربول، رئيس كمنولث دومينيكا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكولاس جوزيف أورفيل ليفربول، رئيس كمنولث دومينيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ليفربول (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بمشاركة زملائي رؤساء الدول تقديم التهنئة للسيد علي تريكي على انتخابه المستحق بجدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على قيادته الفعالة للدورة الثالثة والستين، وأن أحيي الأمين العام بان كي - مون على ما يبذله من جهود لا تكل من أجل النهوض بالسلام العالمي والأمن والتنمية.

إن من الحقائق المسلم بها دوليا أننا نعيش مرحلة تتسم بأزمات غير مسبوقة. والأزمات المتعلقة بالاحتياجات الأساسية للإنسان، مثل الغذاء والماء والطاقة، تؤدي إلى الضيق الشديد والمشقة في كل منطقة من العالم وتؤدي إلى زيادة حدة الفقر، الذي آلينا على أنفسنا، نحن في الأمم المتحدة، في بداية هذا العقد، أن نخفضه بمعدل النصف. وهذه الأزمات من شأنها أن تسبب زعزعة شديدة للاستقرار الاجتماعي والسياسي في كثير من المناطق.

إن مجرد الطابع المعقد لهذه المسائل، وعلاقتها بالتنمية البشرية تجعل مهمة التصدي لها عملية مضنية للغاية. ويجب أن نشير إلى التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في هذا المجال. ولكن يجب أن نتذكر أنه مهما كان التأثير المتصور أو التبعات التي تلحق باقتصادات العالم، فإن سكان الدول الصغيرة والضعيفة بيننا هم الذين سيصيبهم أشد الضرر، وعليه، يجب أن يظلوا محط اهتمام هذه الهيئة.

وفي السنوات العشرين التي انقضت منذ وقوع تلك الأحداث التاريخية، نجحنا في بناء ديمقراطية سياسية مستقرة وفي تحويل نظامنا الاقتصادي إلى اقتصاد للسوق الحرة يتسم بكفاءة الأداء. وأشير إلى هذا لأني أعتقد أن تجربتنا ذات صلة بالمناقشات الجارية الآن بشأن كيفية حل المشاكل الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم.

إننا نجتمع في وقت يجد العالم نفسه فيه وسط أزمة من أشد الأزمات الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية. فالأزمة المالية، التي نشأت في الولايات المتحدة منذ عامين، سرعان ما انتقلت إلى معظم البلدان الأخرى وأدت إلى هبوط حاد في النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، ونقص كبير في التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية وزيادة في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في عدد كبير من البلدان في جميع القارات.

وقد أصبحت الأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية فريدة، ومؤسساتها المتخصصة منبرا عالميا هاما لمناقشة الخطوات والسياسات البديلة التي يمكن أن تساعد فيما نرجو على اجتياز الأزمة والحد من تأثيرها. وأسهمت التدابير التي تم تنفيذها حتى الآن في نجاح العالم في تجنب تكرار حالة الثلاثينات. كما نجحنا في تجنب تكرر حدوث رد فعل حمائي هائل للأزمة. وينبغي الإصرار على إدانة الحمائية بجميع أشكالها هنا اليوم.

ونرى البوادر الأولى على أن الأزمة الاقتصادية قد بلغت أقصاها، أو تقترب منه. ومع ذلك، نجد أنفسنا في بداية فترة شاقة وشديدة التعقيد بعد الأزمة. وهناك أسباب

كثيرة للهشاشة والضعف في هذه المرحلة، ولكني أود أن أشير إلى بعض منها فحسب.

أولا، أدت محاولات زيادة الطلب الكلي إلى توسع غير مسبوق في الإنفاق العام والدين العام. ونتيجة لذلك، يواجه عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوقوع في شرك الدين أو يقترب من ذلك. وستلحق مبالغ العجز المالي الكبير هذه ضررا بالنمو الاقتصادي في المستقبل. ثانيا، تتناقص التدفقات الدولية لرأس المال الخاص، التي أسهمت بقدر كبير في النمو الاقتصادي السريع في العقود الأخيرة، وتقل إمكانية الاعتماد عليها. ثالثا، سيضر النقص الذي يطرأ على التجارة الدولية باستمرار الاستراتيجيات ذات التوجه التصديري لكثير من الأسواق الناشئة.

وسيكون من الخطأ الفادح المساس على نحو أساسي بالحرية الاقتصادية من أجل التنظيم على مستوى الدولة أو على مستوى أعلى منها. فالتجربة الطويلة تنبئنا بأننا نتمتع بالرفاه المادي والتقدم الاقتصادي الحاليين بفضل الأسواق الحرة وحرية تنظيم المشاريع. أما الدورات الاقتصادية، المصحوبة بحالات التباطؤ والركود والأزمات الاقتصادية، فقد كانت ولا تزال موجودة وستظل موجودة في المستقبل. وبالرغم منها اتسم العالم بصفة رئيسية، على الأقل في القرنين الماضيين، بالنمو الاقتصادي والرخاء المتزايد.

وعند البحث عن رد فعل مناسب للمشاكل المرتبطة بالأزمة الراهنة، ينبغي أن ننطلق من فكرة أن الأزمة كانت أساسا إخفاقا من الحكومات، وليس من الأسواق. فمن العوامل التي أسهمت إسهاما كبيرا في حدوث الأزمة التلاعب بالسياسة المالية في محاولة لإطالة فترة النمو اصطناعيا، والدعم غير المنطقي للطلب في قطاع الإسكان، والإخفاقات في تنظيم السوق المالية. فلعلنا لا نخدع أنفسنا ونعتقد أنه يمكن منع الدورات الاقتصادية ونتائجها بالتوسع في التنظيم الحكومي أو بالسعي إلى الإدارة العالمية لاقتصاد العالم.

ولهذه المسألة جوانب إقليمية وجغرافية هامة كذلك. وعلينا أن نولي الاهتمام لاحتياجات ومصالح البلدان بكافة أنواعها، الغنية والفقيرة، المتقدمة والنامية. وستستفيد التنمية الاقتصادية العالمية من إزالة الحواجز، وليس من خلق حواجز جديدة، لأن الحواجز من شأنها أن تعقد إمكانيات وصول البلدان الأشد فقرا إلى الأسواق الخارجية تعقيدا كبيرا، فضلا عن تعقيد قدرتها على التنمية بوسائلها الخاصة.

وقد حدّ الانكماش الاقتصادي والزيادات الكبيرة في الدين العام من الإمكانيات المتاحة في عالم اليوم لبلوغ أهداف من قبيل مكافحة تغير المناخ. ولا أنوي الدخول في تفاصيل هذه المسألة هنا الآن، ولكن ينبغي أن نتتبعها بدقة لعدم اكتمال المناقشات العلمية بشأنها وأن نولي الاهتمام للتكاليف والمزايا المترتبة على ما نتخذه من قرارات في المستقبل.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أن التدابير المقترحة لمكافحة تغير المناخ تمثل عبئا ثقيلا آخر على كاهل كل من البلدان المتقدمة الواقعة الآن في حالات عجز مالي شديد والبلدان النامية. ويحدث هذا في سياق تفقد فيه البلدان الغنية، التي كثيرا ما تفرض هذا البرنامج في المحافل الدولية، قدرتها على تعويض البلدان الأكثر فقرا عن تأثير تلك التكاليف الإضافية.

وقد شاركت الجمهورية التشيكية على الدوام، بوصفها دولة خلفا لتشيكوسلوفاكيا، التي كانت من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، مشاركة فعلية في مختلف أنشطة الأمم المتحدة. وهي تعتزم أن تفعل ذلك في المستقبل كذلك. ومن مصلحتنا أن تظل المنظمة منتدى رفيع المستوى يحظى بالاحترام ويسهم في رخاء عالم اليوم واستقراره وإيجاد الحلول السلمية لصراعاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية التشيكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كارلوس موريسيو فونس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية السلفادور.

اصطُحب السيد كارلوس موريسيو فونس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

إن دومينيكا تولد ما نسبته ٤٠ في المائة مما تحتاج إليه من الكهرباء من الطاقة الكهرومائية. وإننا في مرحلة متقدمة من تطوير الطاقة الحرارية الجوفية والتي بحلول عام ٢٠١٥ سوف تمكننا من بلوغ الهدف المتمثل في توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة بنسبة مائة في المائة. ونعرب عن تقديرنا لفرنسا والاتحاد الأوروبي على تعاونهما الجدير بالثناء نحو الانتقال إلى الطاقة المتجددة.

لذلك تشعر دومينيكا بالتشجيع لسماعها الكثير من عبارات الإعراب عن الدعم للتوصل إلى وثيقة ختامية ناجحة لاجتماع كوبنهاغن الذي أبداه قادة العالم في مؤتمر القمة الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ الذي انعقد قبل بضعة أيام في هذه القاعة. وفي هذا الصدد، من الضرورة الملحة التحلي بقدر أكبر من الإرادة السياسية. ولذلك أناشد كل رئيس دولة أو حكومة اغتنام الفرصة للتوصل إلى اتفاق يحمي سكان هذا الكوكب من أحد أخطر التحديات على الإطلاق التي تواجهها الإنسانية.

إن دومينيكا ما برحت تشعر بالقلق إزاء الحالة الاقتصادية الراهنة التي تكتنف جارتنا، جزيرة هايتي. ونقر بالدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لضمان الاستقرار في ذلك البلد. ونشيد بالدول المساهمة بقوات لانخراطها في هايتي ونقدر دعم مجلس الأمن في مد ولاية البعثة. وتحتاج هايتي إلى مساعدة إنمائية كبيرة لكي ترسخ الاستقرار الذي يعززه وجود بعثة الأمم المتحدة وتكفل نجاح عملية بناء السلام. وفي هذا الصدد، نؤيد ونبارك قرار الأمين العام بتعيين الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون مبعوثا خاصا له في هايتي. ونأمل من هذا التعيين أن يدفع قدما بقضية إعادة بناء ذلك البلد. أما دومينيكا، من خلال أعمالها وأيضا من خلال الجماعة الكاريبية، فستواصل بذل كل ما بوسعها لتحسين نوعية الحياة لدى أبناء شعب هايتي.

ومما يكتسي أهمية بالنسبة للزخم الإنمائي في بلادي هو التركيز بصورة خاصة على تقدم سكاننا الأصليين. وتمشيا مع أولوية الأمم المتحدة، نؤيد الاستمرار في الجهود الموسعة التي يقوم بها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في تنفيذ التدابير الواردة في توصياته. وفي هذا الصدد، نرحب بتوصيات الدورة الثامنة للمنتدى الدائم المعني بالنساء من الشعوب الأصلية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان للشعوب الأصلية والإجراءات المحددة المتعلقة بالمنطقة القطبية. وما برحت دومينيكا تقوم بأعمال هامة لتحسين التنمية الاجتماعية لشعوبنا الأصلية.

ونجتمع كل عام في مناقشة عامة بروح حقة من التصميم المشترك والشراكة. وهذا التصميم المشترك والشراكة يجب أن يكون لهما مغزى أكبر هذا العام لأن المهام المطروحة على المجتمع الدولي هائلة وتقتضي عملا جماعيا. ومع أن الجهود الرامية إلى حلها تبعث على التحدي، يبدو من الجلي أن التعاون العالمي الحقيقي والعمل المتضافر المتعدد الأطراف يفضيان إلى نتائج طيبة. غير أن الالتزام بالعمل المتعدد الأطراف أثبت حتى الآن أنه يراوغنا في التصدي لهذه الأزمات. فالتحلي بمزيد من الإرادة السياسية جدير بأن يكفل للعمل المتعدد الأطراف القدرة على مواجهة

هـذه الأزمـات لأنـه ضـرورة مطلقـة مـن أجـل بقـاء هذا الكوكب.

أغتنم هذه الفرصة لأنوه بجميع البلدان والمنظمات التي ساعدت دومينيكا والدول الأضعف في الزخم الإنمائي. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى تلك البلدان النامية التي بينما تتصدي لتحديات محلية، تمد إلينا يد الصداقة الأخوية الحقة. ونعرب للجميع عن أخلص تقديرنا. وكذلك نكرر نداء الجمعية العامة من أجل إنهاء الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا، ونتطلع قدما إلى موعد مبكر لرفعه.

وأخيرا، إننا إذ نرسم أوسع مسار إنمائي تقدمي من أجل مستقبلنا، ينبغي لنا أن نكفل لذلك المسار بأن يشمل التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية. وينبغي لنا أيضا أن نبذل كل جهد ممكن لكي نغادر كوبنهاغن وفي جعبتنا إطار عمل من أجل التزام ثابت واتفاق مناسب بشأن المناخ يوفر الحماية لسكان هذا الكوكب وبخاصة أضعف السكان عليه، وذلك ابتداء من أكبر التحديات التي تواجه البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس كومنولث دومينيكا على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد نيكولاس جوزيف أورفيل ليفربول، رئيس كومنولث دومينيكا من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد انوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كيريباس.

اصطحب السيد انوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد انوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس تونغ (تكلم بالإنكليزية): أنه حقا لشرف لي أن أخاطب هذه الهيئة باسم شعب كيريباس، ولكن أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة السيد علي عبد السلام التريكي على توليه رئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة. إن المهام التي تنتظره، بل التي تنتظرنا جميعا، مهام جسام. غير أنني واثق أنه بفضل الجهود التعاونية والتزام الجميع منا والقيادة المقتدرة لرئيس هذه الدورة سنكون على قدر التحدي الذي يواجهنا. كذلك أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس السابق السيد ديسكوتو بروكمان على قيادته الفذة خلال الدورة السابقة.

نجتمع كل عام في هذه القاعة للتداول بشأن التحديات الهائلة التي ما برحت تواجهنا بوصفنا مواطنين في المجتمع الدولي. ونلتقي هنا بوصفنا قادة لإيجاد حلول لهذه التحديات التي تكفل بقاء الإنسانية، ليس من أجل اليوم ولكن من أجل الغد وما بعده.

إن تغير المناخ يمثل حقا أكبر تحد معنوي للإنسانية في عصرنا، وأخشى أن ينظر أطفالنا وأحفادنا إلى الوراء ويسألون السؤال التالي: ''كيف أنهم كانوا يعرفون ومع ذلك لم يفعلوا شيئا يذكر؟'' وببساطة لا يمكننا أن نتحمل نتائج التقاعس. ويلمس شعب بلادي بالفعل بآثار تغير المناخ التي ستزداد تدهورا بمرور الزمن. إننا وتلك الدول المنخفضة سنصبح ضحايا تغير المناخ.

وما برحت أدعو إلى اتخاذ مجموعة من استراتيجيات التكيف الواقعية من أجل شعبي. وتراودنا رغبة شديدة في الإبقاء على وطننا وسيادتنا. ومهما يكن من أمر، فإنه مع الانخفاض الحتمي في قدرة جزرنا على دعم الحياة، ناهيكم

عن زيادة السكان، بسبب ارتفاع مستويات مياه البحر، علينا أن نوفر أيضا فرصا لأبناء شعبنا الذين يودون الهجرة إلى الخارج ليتمكنوا من القيام بذلك على أساس الكفاءة والكرامة. والنُهج التي نتبعها ستكون مرتبطة بموعد زمني وتستجيب لمختلف مستويات التهديد وآثار تغير المناخ على جزرنا وشعوبنا مع مرور الزمن.

ونتوقع من مسببي انبعاث غازات الدفيئة اتخاذ الإجراء الملائم للتخفيف من آثارها السلبية، ونطلب المساعدة في جهود التكيف التي نقوم بها ونرجو ممن قد يحتاجون إلى عمالتنا فتح أبوابهم أمامنا. ومن المهم التشديد على أن هذه الخيارات لا يستبعد أحدها الآخر.

إن دومينيكا تولد ما نسبته ٤٠ في المائة مما تحتاج إليه من الكهرباء من الطاقة الكهرومائية. وإننا في مرحلة متقدمة من تطوير الطاقة الحرارية الجوفية. والتي بحلول عام ٢٠١٥ سوف تمكننا من بلوغ الهدف المتمثل في توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة بنسبة مائة في المائة. ونعرب عن تقديرنا لفرنسا والاتحاد الأوروبي على تعاونهما الجدير بالثناء نحو الانتقال إلى الطاقة المتجددة.

لذلك تشعر دومينيكا بالتشجيع لسماع الكثير من عبارات الإعراب عن الدعم للتوصل إلى وثيقة ختامية ناجحة لاجتماع كوبنهاغن الذي أبداه قادة العالم في مؤتمر القمة الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ الذي انعقد قبل بضعة أيام في هذه القاعة. وفي هذا الصدد، من الضرورة الملحة التحلي بقدر أكبر من الإدارة السياسية. لذلك أناشد كل رئيس دولة أو حكومة اغتنام الفرصة للتوصل إلى اتفاق يحمي سكان هذا الكوكب من أحد أخطر التحديات على الإطلاق التي تواجهها الإنسانية.

إن دومينيكا ما برحت تشعر بالقلق إزاء الحالة الاقتصادية الراهنة التي تكتنف جارتنا، جزيرة هايتي. ونقر بالدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لضمان الاستقرار في ذلك البلد. ونشيد بالدول المساهمة بقوات لانخراطها في هايتي ونقدر دعم مجلس الأمن في مد ولاية البعثة. وتحتاج هايتي إلى مساعدة إنمائية كبيرة لكي ترسخ الاستقرار الذي يعززه وجود بعثة الأمم المتحدة وتكفل نجاح بناء عملية السلام. وفي هذا الصدد، نؤيد ونبارك قرار الأمين العام بتعيين الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون مبعوثا خاصا له في هايتي. ونأمل من هذا التعيين أن يدفع قدما بقضية إعادة بناء ذلك البلد. أما دومينيكا، من خلال أعمالها وأيضا من خلال الجماعة الكاريبية، فستواصل بذل كل ما بوسعها لتحسين نوعية الحياة لدى أبناء شعب هايتي.

ومما يكتسي أهمية بالنسبة للزخم الإنمائي في بلادي هو التركيز بصورة خاصة على تقدم سكاننا الأصليين. وتمشيا مع أولوية الأمم المتحدة، نؤيد الاستمرار في الجهود الموسعة التي يقوم بها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في تنفيذ التدابير الواردة في توصياته. وفي هذا الصدد، نرحب بتوصيات الدورة الثامنة للمنتدى الدائم المعني بالنساء من الشعوب الأصلية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان للشعوب الأصلية والإجراءات المحددة المتعلقة بالمنطقة القطبية. وما برحت دومينيكا تقوم بأعمال هامة لتحسين التنمية الاجتماعية لشعوبنا الأصلية.

ونجتمع كل عام في مناقشة عامة بروح حقة من التصميم المشترك والشراكة. وهذا التصميم المشترك والشراكة يجب أن يكون لهما مغزى أكبر هذا العام لأن المهام المطروحة على المجتمع الدولي هائلة وتقتضي عملا جماعيا. ومع أن الجهود الرامية إلى حلها تبعث على التحدي، يبدو من الجلي أن التعاون العالمي الحقيقي والعمل المتضافر المتعدد الأطراف يفضيان إلى نتائج طيبة. غير أن الالتزام بالعمل المتعدد الأطراف أثبت حتى الآن أنه يراوغنا في

التصدي لهذه الأزمات. فالتحلي بمزيد من الإرادة السياسية جدير بأن يكفل للعمل المتعدد الأطراف القدرة على مواجهة هذه الأزمات لأنه ضرورة مطلقة من أجل بقاء هذا الكوكب.

أغتنم هذه الفرصة لأنوه بجميع البلدان والمنظمات التي ساعدت دومينيكا والدول الأضعف في الزخم الإنمائي. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى تلك البلدان النامية التي بينما تتصدى لتحديات محلية، تمد إلينا يد الصداقة الأخوية الحقة. ونعرب للجميع عن أخلص تقديرنا وكذلك نكرر نداء الجمعية العامة من أجل إنهاء الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا، ونتطلع قدما إلى موعد مبكر لرفعه.

وأخيرا، إننا إذ نرسم أوسع مسار إنمائي تقدمي من أجل مستقبلنا، ينبغي لنا أن نكفل لذلك المسار بأن يشمل التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية. وينبغي لنا أيضا أن نبذل كل جهد ممكن لكي نغادر كوبنهاغن وفي جعبتنا إطار عمل من أجل التزام ثابت واتفاق مناسب بشأن المناخ يوفر الحماية لسكان هذا الكوكب. وبخاصة أضعف السكان عليه، وذلك ابتداء من أكبر التحديات التي تواجه البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس كومنولث دومينيكا على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد نيكولاس جوزيف أورفيل ليفربول، رئيس كومنولث دومينيكا من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كيريباس.

اصطُحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس تونغ (تكلم بالإنكليزية): إنه حقا لشرف لي أن أخاطب هذه الهيئة باسم شعب كيريباس، ولكن أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة السيد علي عبد السلام التريكي على توليه رئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة. إن المهام التي تنتظره، بل التي تنتظرنا جميعا، مهام جسام. غير أنني واثق أنه بفضل الجهود التعاونية والتزام الجميع منا والقيادة المقتدرة لرئيس هذه الدورة سنكون على قدر التحدي الذي يواجهنا. كذلك أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس السابق السيد ديسكوتو بروكمان على قيادته الفذة خلال الدورة السابقة.

نجتمع كل عام في هذه القاعة للتداول بشأن التحديات الهائلة التي ما برحت تواجهنا بوصفنا مواطنين في المجتمع الدولي. ونلتقي هنا بوصفنا قادة لإيجاد حلول لهذه التحديات التي تكفل بقاء الإنسانية، ليس من أجل اليوم ولكن من أجل الغد وما بعده.

إن تغير المناخ يمثل حقا أكبر تحد معنوي للإنسانية في عصرنا، وأخشى أن ينظر أطفالنا وأحفادنا إلى الوراء ويسألون السؤال التالي: ''كيف أنهم كانوا يعرفون ومع ذلك لم يفعلوا شيئا يذكر؟'' وببساطة لا يمكننا أن نتحمل نتائج التقاعس. ويلمس شعب بلادي بالفعل بآثار تغير المناخ التي ستزداد تدهورا بمرور الزمن. إننا وتلك الدول المنخفضة سنصبح ضحايا تغير المناخ.

وما برحت أدعو إلى اتخاذ مجموعة من استراتيجيات التكيف الواقعية من أجل شعبي. وتراودنا رغبة شديدة في الإبقاء على وطننا وسيادتنا. ومهما يكن من أمر، فإنه مع الانخفاض الحتمي في قدرة جزرنا على دعم الحياة، ناهيكم

عن زيادة السكان، بسبب ارتفاع مستويات مياه البحر، علينا أن نوفر أيضا فرصا لأبناء شعبنا الذين يودون الهجرة إلى الخارج ليتمكنوا من القيام بذلك على أساس الكفاءة والكرامة. والنهج التي نتبعها ستكون مرتبطة بموعد زمني وتستجيب لمختلف مستويات التهديد وآثار تغير المناخ على جزرنا وشعوبنا مع مرور الزمن.

ونتوقع من مسببي انبعاث غازات الدفيئة اتخاذ الإجراء الملائم للتخفيف من آثارها السلبية، ونطلب المساعدة في جهود التكيف التي نقوم بها ونرجو ممن قد يحتاجون إلى عمالتنا فتح أبوابهم أمامنا. ومن المهم التشديد على أن هذه الخيارات لا يستبعد أحدها الآخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كيريباس على الخطاب الذي أدلى به.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد آصف علي زرداري، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطحب السيد آصف علي زرداري، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد آصف علي زرداري، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زرداري (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعود إلى قاعة الأمل والسلام والتعاون هذه. وأود أن أنقل إليكم التحيات الحارة من شعب باكستان. ونحن سعداء لرؤيتكم، السيد الرئيس، تترأسون الجمعية العامة. إن المثل السامية للأمم المتحدة ألهمت رؤيانا للمجتمع العالمي، وهو مجتمع عالمي قائم على السلام والعدالة، والحرية وحقوق الإنسان، والمساواة وتساوي الفرص، والتحرر من العوز والجوع، والتسامح والوئام، مجتمع عالمي يؤمن بمساواة الدول في السيادة، كبيرها أو صغيرها، ويعزز الحقيقة والمصالحة.

بالنيابة عن شعب باكستان، أؤكد لكم، السيد الرئيس، تعاوننا لإنشاء عالم أكثر أمنا وأفضل، عالم يعيش فيه جميع الأطفال – أولادكم وأولادنا – حياة سلام ووئام. هذا عالم نعتمد فيه جميعا بعضنا على بعض. فهو يقتضي العودة إلى سبيل الأمم المتحدة. وهو يدعو إلى إصلاح الأمم المتحدة بناء على مبدأي المساواة وبناء توافق الآراء.

في باكستان، إرادة الشعب هي السائدة. لقد شهد شعبنا تحولا ديمقراطيا عميقا. ودخلنا عهدا جديدا من الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان. فالديمقراطية في باكستان ذات أهمية كبرى، ليس لبلدنا فحسب، وإنما أيضا لمنطقتنا والعالم. وباكستان كافحت كفاحا مريرا من أجل الديمقراطية. زوجتي الراحلة، الشهيدة موهتارما بيناظير بوتو، قادت الكفاح من أجل الديمقراطية، ودفعت حياتها ثمنا لذلك. وسيرا على خطى والدها العظيم، الشهيد ذو الفقار علي بوتو، ضحت منتهى التضحية بغية أن تعيش أمتنا في ظل الديمقراطية. ونحن الآن نسير على خطاها. فأنا، وحزبي، وشعبي وديمقراطية باكستان ممتنون للمجتمع الدولي ولمعالي الأمين العام بان كي – مون لإنشاء لجنة دولية للتحقيق في اغتيالها. وتحدونا الثقة بأن اللجنة ستبرز جميع أبعاد حياتها وعملها واغتيالها المأساوي.

إن العالم يدعم كفاحنا للديمقراطية. ونحن نشكره على ذلك الدعم. الديمقراطية في باكستان بدأت تحرز

نجاحات في مكافحة المتمردين. ويتمثل التحدي الآن في جعل الديمقراطية مستدامة، وتعذر عكس مسارها بطبيعة الحال. وهذا يتطلب أن تكون الديمقراطية قادرة على تحقيق هدفها. وينبغي لها أن تلبي طموحات شعبنا في تحقيق التقدم والازدهار. وعليها أن توفر لشعبنا السلام والازدهار.

للأسف شهد جوارنا عقودا من الصراع. فقد عانت باكستان كثيرا من الإرهاب والتطرف الديني. الإرهاب والتطرف لم يكونا معروفين في مجتمعنا وثقافتنا. دخل التطرف الديني مجتمعنا والمنطقة عندما قررنا جميعا في العالم الحر مواجهة أيديولوجية منافسة لنا. كانت السياسة ترتكز على استغلال الدين لحض المسلمين حول العالم على الجهاد. واقتضت السياسة أن يشار إلى قياديي الجهاد بأنهم المساوون معنويا لجورج واشنطن. وسمحت السياسة لأمراء الحرب والمجرمين بتدمير الحضارات المقبلة. تضاعفت الجرثومة وتركت تأثيرها على العالم.

وبغية القضاء على المتمردين، علينا أن نضرب جذورهم. الجراحة وحدها لن تكون كافية. علينا أن نعالج أسباب الحرمان، والفقر والأمية. وعلينا أن نعتمد الحوار والتنمية ونستعمل القوة بحكمة كاستراتيجية لنا.

لقد تصدت باكستان بحزم لتحديات التطرف والتمرد. والديمقراطية أتاحت للشعب مكافحة الإرهاب. إن دولتنا تقف اليوم متحدة بالكامل في هذا الكفاح. وعملت وكالاتنا لإنفاذ القانون في فترة زمنية قصيرة على تطهير منطقة كبيرة في ملكاند من المتمردين. أكثر من ٢,٥ مليون نسمة أجبروا على إخلاء ديارهم. حوالي مليوني شخص استضافهم أقرباؤهم وأصدقاؤهم. وإنني أحيي الأسر المضيفة. الديمقراطية والملكية السياسية للحرب أثبتتا إنهما السلاحان الرئيسيان في مكافحة المتمردين. وفي فترة قصيرة امتدت ١٠ أسابيع، عاد معظم المهجرين داخليا إلى ديارهم. ونحن الآن منخرطون في إعادة بناء حياتهم.

إن باكستان تقدر دعم وتفهم المجتمع الدولي للجهود التي نبذلها. ونحث المجتمع الدولي على زيادة هذا الدعم. إننا عازمون على إزالة الإرهاب والتطرف من أراضينا. وتحقيقا لذلك، فإن العودة المبكرة للسلام والاستقرار إلى أفغانستان أمر هام. ويجب وقف تدفق الأسلحة على المنطقة.

ويجب وقف تمويل ودعم المتمردين من أمراء المخدرات وعناصر أخرى. ونعتقد أيضا أن التعاون الإقليمي ضد الإرهاب والتطرف أمر واعد إلى حد كبير. ونشدد على الجهود الإقليمية لإحلال السلام والاستقرار. وستواصل باكستان العمل مع أفغانستان والمجتمع الدولي لاستعادة السلام والاستقرار مبكرا في ذلك البلد. إن باكستان استضافت قرابة ٣ ملايين لاجئ أفغاني على مدى العقود الثلاثة الماضية. وكنا نوفر لهم المطلوب من عندنا. ونناشد العالم أن يساعد في العودة الآمنة للاجئين إلى ديارهم.

إن ديمقراطية باكستان بدأت تؤتي ثمارها. ونحن نفعل المزيد بدافع منا. ونحث ديمقراطيات العالم على عمل المزيد من أجل تحقيق السلام والتنمية للمتضررين من المتمردين والإرهاب. وعلينا أن نهيئ فرصا اقتصادية لشعبنا. ونحث أصدقاءنا وشركاءنا على مساعدة باكستان للوصول إلى الأسواق بغية تحقيق الانتعاش الاقتصادي والرفاه لشعبنا.

وباكستان تريد أن ترتبط بعلاقات ودية مع الهند. ونؤمن بأن الطريق الوحيد إلى الأمام هو طريق الحوار. فغياب الحوار يفضي إلى التوترات التي يجب تفاديها. ونتطلع إلى استئناف عملية الحوار الجامع. ونسعى إلى حل سلمي لجميع المسائل المعلقة مع الهند. ويعتبر تحقيق تقدم ملموس نحو حل نزاع كشمير ضروريا لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جنوب آسيا.

وتؤيد باكستان أيضا حقوق الشعب الفلسطيني المضمونة بموجب مختلف قرارات الأمم المتحدة. إن السلام

الدائم في الشرق الأوسط يتطلب تناول مسألة فلسطين بطريقة مجدية.

كما ندعو إلى الإفراج الفوري عن أونغ سان سو كاي.

الأمم كافة تسعى إلى الأمن. والسلام والأمن مترابطان ترابطا وثيقا. والأمن المتساوي للجميع مهم. وإننا ندعم كل الجهود المبذولة للحد من التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار. وإن مبدأ الأمن المتساوي يكتسي أهمية أساسية لإحراز تلك الأهداف. والاختلالات في الأمن، خاصة على الصعيد الإقليمي، يلزم علاجها. وباكستان ستواصل الاضطلاع بدور بناء في النهوض بحل الصراع والتحلي بضبط النفس في جنوب آسيا وفي الترويج للمبادرات المطروحة بشأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي على أساس لا تمييزي.

التنمية الاقتصادية تمثل أولوية لدى باكستان. وإننا نود أن نبني على مواطن قوتنا الداخلية. وفي هذا المسعى نلتمس الشراكات. ونسعى إلى تطوير حالة لا خسارة فيها وإنما الربح فقط. ونشارك في الجهود المبذولة لإحياء النشاط الاقتصادي عن طريق تطوير مشاريعنا الزراعية، وبناء المحطات الكهرمائية الضخمة، وتنفيذ مشاريع حفظ المياه، وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية، وتعزيز التجارة الإقليمية والتعاون الإقليمي، وتشجيع قطاع الشركات الخاصة على الانخراط في التنمية، فيما يتجاوز جهود الحكومة. ونحتاج إلى رسم إطار للتعاون يعود بنتائج سريعة.

إن الأمم المتحدة، في سعيها إلى التغلب على التحديات التي تواجه العالم اليوم، ينبغي أن تضطلع بدور مركزي. وإذ تهتدي الأمم المتحدة بمبادئها وبالمثل العليا لميثاقها، فإن النجاح سيكون حليفها بالتأكيد. وإن باكستان الديمقراطية ستواصل رفع لواء المثل العليا والقيم السامية للأمم المتحدة. وإننا معا سننجح. وعلى حد تعبير قائدتي وزوجتي الشهيدة المحترمة بنظير بوتو، ”الزمن والعدالة وقوى التاريخ تقف وراءنا“.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به توا، وأن أعرب أيضا عن مواساتنا لوفاة الراحلة السيدة بنظير بوتو.

اصطحب السيد عاصف علي زرداري، رئيس جمهورية باكستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى بيان يلقيه السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد عباس (فلسطين): أهنئكم، أخي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً لكم كل التوفيق في مهمتكم السامية، وأنتم أصحاب الخبرة الطويلة في الشؤون السياسية الدولية.كما أتوجه بالتحية والشكر للرئيس السابق معالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، الذي عكس في عمله النشط ومواقفه روح ومبادئ هذه المنظمة الدولية. وأحيي معالي الأمين العام بان كي – مون على رأس المنظمة، وأُقدر له كل ما قام به، شخصياً أو من خلال الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وفي مقدمتها الأونروا، في مساعدة شعبنا الفلسطيني والدفاع عن حقوقه.

تنعقد هذه الدورة وأمامها جدول أعمال حافل. فشعوب العالم بأسره تتطلع إلى ما يمكن عمله لإنقاذ كوكبنا من آثار تغير المناخ والاحتباس الحراري، وكذلك ما يمكن عمله من أجل مواجهة الأزمة المالية الدولية. وهناك دول عديدة، تشمل الدول الصغيرة والمتنامية، ترى ضرورة إصلاح الأمم

المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لكي يعكس صورة الوضع الدولي الحالي ويكون أكثر شمولية في تمثيل الأسرة الدولية.

إن هذه الهموم المشتركة يجب ألا تخفي أو تتجاهل حقيقة أن هناك مشاكل خطيرة تواجهها منطقة الشرق الأوسط تحديداً، تتمثل أولاً وأخيراً في عدم الالتزام بميثاق هذه المنظمة وبمدى تطبيق قرارات الجمعية العامة أو قرارات مجلس الأمن بعيداً عن ازدواجية المعايير.

الجميع يتفق على ضرورة إحلال السلام في الشرق الأوسط ومكافحة التطرف والعنف، وتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولكن الجرح الأكبر والمأساة الأعمق هي ما يُعانيه شعبنا الفلسطيني منذ النكبة التي حلت به قبل أكثر من ستين عاماً، حيث كانت الأمم المتحدة شاهداً حياً عليها وتختزن سجلاتها العشرات بل المئات من القرارات التي لم تُنفذ.

إن ما يُعانيه الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي واضح أمام العالم. فمنذ أن وقع الاحتلال للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، منذ عام ١٩٦٧، وإسرائيل ماضية في سياستها الاستيطانية في جميع الأراضي الفلسطينية، وبخاصة القدس الشريف، حيث تتسارع اليوم، عبر وسائل مختلفة، عمليات الاستيلاء على منازل المواطنين الفلسطينيين في المدينة، ويجري تقييد بل ومنع هؤلاء المواطنين من البناء وأحيانا من ترميم منازلهم. ويتم إنشاء أحياء استيطانية جديدة، حيث أصبحت القدس معزولة تماماً عن محيطها بسبب المستوطنات غير القانونية وجدار الفصل العنصري.

إننا أمام وضع خاص، فإذا كان القانون الدولي ينص على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، فكيف يكون التعامل مع الحالة القائمة الآن، حيث ستؤدي السياسات الإسرائيلية الاستيطانية إلى تقويض هدف إقامة الدولة الفلسطينية المترابطة جغرافيا تنفيذا لإرادة الإجماع الدولي التي تم التعبير عنها في القرارات والمبادئ ومن ضمنها خطة خارطة الطريق التي وافقنا عليها جميعا وأساسها الأرض مقابل السلام، وإنهاء الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧.

لقد بُذلت جهود كبيرة، وعُقدَت مؤتمرات عديدة خلال السنوات الماضية، وتحديدا منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، ولكن كل ذلك لم يضع بعد خاتمة لهذا الصراع. ولقد أعطى الرئيس باراك أوباما أملا كبيرا لشعبنا ولشعوب المنطقة عندما أعلن عن رؤيته بشأن التوصل إلى اتفاقية سلام على أساس حل الدولتين ووقف الأنشطة الاستيطانية كافة، ورحبنا بالحركة الدبلوماسية الأمريكية النشطة لإحياء عملية السلام وبكل الجهود المبذولة من المجموعة الرباعية الدولية وأطرافها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

إن كل هذه الجهود النشطة والمبادرات التي لقيت ترحيبا ودعما من طرفنا ومن جانب الدول العربية تصطدم بجدار التصلب الإسرائيلي الرافض لتوفير متطلبات إعادة إطلاق عملية السلام فكيف يمكن تصور إجراء مفاوضات تجري حول الحدود والقدس في الوقت الذي تعمل فيه الجرافات الإسرائيلية على تغيير شواهد الواقع لخلق واقع جديد ولفرض الحدود كما تريدها إسرائيل. وكيف يمكن تصور إجراء مفاوضات دون الاتفاق على مرجعياتها وهدفها الذي أجمع العالم عليه، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ لإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (١٩٤٨) ولتحقيق السلام على جميع المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية. وهو ما أكدته مبادرة السلام العربية التي توفر فرصة ثمينة لا تتكرر يتوجب استغلالها لتحقيق السلام.

وأود في هذا المجال أن أعبّر عن تقديري للخطاب الهام الذي ألقاه الرئيس أوباما أمام هذه الهيئة قبل يومين، والذي أكد فيه على ضرورة إنهاء الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧ وعلى عدم شرعية الاستيطان. كما شدد على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقابلة للحياة، وعلى بحث جميع قضايا الوضع النهائي في المفاوضات، وفي مقدمتها القدس واللاجئين والحدود والمياه والمستوطنات وغيرها. إننا نؤكد أن الالتزام بهذه الأسس بجانب تجميد الاستيطان بشكل شامل هو الذي يمكن أن ينقذ عملية السلام ويفتح الآفاق أمام نجاحها.

إنني أؤكد مجددا حرص منظمة التحرير الفلسطينية على تحقيق السلام العادل والشامل والدائم المستند لقرارات الشرعية الدولية. وفي الوقت نفسه، أحذّر من أن سياسة الاستيطان وبناء جدار الفصل التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي تجهز على فرص إطلاق عملية السلام. إن الوقت ينفد، والأخطار تتعاظم نتيجة استمرار معاناة الشعب الفلسطيني الرازح تحت آخر احتلال في العالم.

إننا ندعو المجتمع الدولي للانتصار للقانون الدولي والشرعية الدولية وممارسة الضغوط على إسرائيل لوقف الاستيطان والالتزام بالاتفاقات الموقعة والإقلاع عن سياسة الاحتلال والاستيطان والإفراج عن الأسرى والمعتقلين الذين يبلغ عددهم حوالي أحد عشر ألف أسير ووقف الحصار الجائر على قطاع غزة الذي تعرض قبل شهور لعدوان مدمر أدى لسقوط آلاف من الضحايا من المدنيين وتدمير غير مسبوق في البنية التحتية والمرافق العامة و لم تسلم منه المستشفيات والمساجد والمدارس وحتى منشآت الأمم المتحدة.

إن شعبنا المتمسك بحقوقه وبالبقاء في أرضه رغم كل ما يعانيه من اعتقالات وحصار وقتل، حريص أيضا على إنهاء الانقسام واستعادة وحدته الوطنية، والتي تبذل الشقيقة مصر مساع مشكورة من أجل تحقيقها.

كما أننا رغم كل معاناتنا من الاحتلال وممارساته نواصل العمل لبناء وتطوير مؤسساتنا الوطنية. وحققنا إنجازات هامة على هذا الصعيد سواء في مجال سيادة القانون والنظام العام أو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم قساوة ظروف الاحتلال والحصار، وتستمر في بذل كل جهد ممكن لإنجاح جهود الأشقاء في مصر لإنهاء الانقلاب المستمر في قطاع غزة واستعادة وحدتنا الوطنية عبر الاحتكام لصناديق الاقتراع وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في موعدها الدستوري بإشراف ورقابة الدول العربية والإسلامية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، كي نكرس الديمقراطية كنهج ثابت في حياتنا السياسية.

سيبقى الأمل حيا في نفوسنا، ولن نيأس من استعادة حقوقنا على أساس القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها وأقرتها الأمم المتحدة، التي نُعيد التأكيد على دورها التاريخي في إحلال السلام وتكريس مبدأ القوة للحق، وليس الحق للقوة.

أختتم كلامي من على هذا المنبر بخطة خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية وجميع مرجعيات العملية السياسية، وأدعو الجميع إلى احترامها والتقيد بها حتى نوفر الفرصة لانطلاق عملية سلام ناجحة وفعالة. وإننا نثق أن جميع أشقائنا في البلدان العربية الشقيقة سوق يتمسكون بمبادرة السلام العربية كقاعدة تحمي حقوقنا وكذلك تفتح الطريق أمام علاقات سلام فعلية إذا تم إنهاء الاحتلال وقامت دولة فلسطين المستقلة.

خطاب الأونرابل ونستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا.

اصطحب الأونرابل ونستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا إلى المنبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنها لسعادة عظيمة لي أن أرحب بدولة السيد ونستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب أنتيغوا وبربودا، أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة وأتمنى لكم كل النجاح خلال ولايتكم. كما أنني أتقدم بالتهاني القلبية للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على قيادته الثاقبة البصيرة والملهمة خلال العام الماضي.

”إننا جميعا أعضاء في هيئة واحدة. ورفاه الأضعف ورفاه الأقوى مرتبطان بشكل لا ينفصم. إن الصناعة لا يمكنها أن تزدهر إذا عانت العمالة. والنقل لا يمكن أن يزدهر في ظل انخفاض التصنيع. ولا يمكن توفير الرفاه في إجراء واحد، ولكن من المستصوب أن نتذكر أن فائدة الواحد هي فائدة الجميع، وأن إهمال الواحد هو إهمال للجميع“.

هذه العبارات مأخوذة من خطاب كالفين كوليج في عام ١٩١٤. ولكننا إذ نجتمع كأسرة الأمم بعد ما يقارب القرن من ذلك الوقت، فإن تلك العبارات لا تقل أهمية الآن. إن إنسانيتنا المشتركة تتعرض لاختبار الأزمة الاقتصادية الأسوأ منذ الكساد العظيم. والتحديات الإضافية التي نواجهها حاليا تشمل زيادة الإصابة بالأمراض الوبائية وتأثيرها، وزيادة الفقر والجوع الذي يضع في أغلاله ملايين الناس في أرجاء العالم، والآثار السلبية لتغير المناخ، والتوترات المتعلقة بالسلام والأمن، وزيادة التآكل البيئي. وعندما يتم تدوين التاريخ، فإن نجاحنا كقادة سيتوقف على قيادتنا في هذه الأوقات المضطربة.

وقبل سنوات، عندما مالت المناخات إلى قدر أكبر من الدفء والاعتدال، عقدت الأمم الجزرية الصغيرة، مثل أمتنا المؤلفة من جزيرتين توأمين، أنتيغوا وبربودا، مؤتمرا عالميا بعنوان ”جزر صغيرة، قضايا كبيرة“. واليوم، ما زلنا جزرا صغيرة، ولكن المسائل التي نجابهها عملاقة. وفي حالات كثيرة، تفاقمت المشاكل بسبب التدخلات والهياكل الخاطئة أو غير الفعالة. ولا يوجد بيننا من هو في مأمن من فقدان الأمن المالي الناجم عن سوء الإدارة والاحتيال في المجال المصرفي العالمي. وفي الوقت ذاته، يهدد تغير المناخ بأن يكتسح النسيج الاجتماعي نفسه لدولنا الصغيرة.

لقد قيل أن صعود موجة العولمة ستعوم عليها جميع القوارب في بحر من الفرص الاقتصادية. وما اتضح الآن هو أن تلك الأمواج يمكن أن تتحول إلى أعاصير اقتصادية، يمكنها أن تجرف بموجة عاتية واحدة مكاسب التنمية التي استغرق تحقيقها عقودا من الزمن. وهذا هو الوضع الذي وجدت نفسها فيه أنتيغوا وبربودا. وذاك الضيف الثقيل، الذي جاء في زي أزمة اقتصادية عالمية، ألقى بظله الثقيل على شواطئنا الهادئة، وهو يهدد بأن يعيث في اقتصاداتنا خرابا لا يوصف.

وهكذا، بينما بدأ بعض أعضاء أسرتنا الأممية يروج لمؤشرات تعافٍ ضعيفة ولكنها مبشرة، فإن الحصافة تقضي بأن نصغي إلى ما قاله كالفين كوليج، وبأنه ليس من بين الخيارات اعتماد نهج سلبي في الاستجابة لهذه الأزمة العالمية. فالاقتصادات الأقوى يجب أن تبقى مدركة لحقيقة أن رفاه الأضعف ورفاه الأقوى مترابطان بشكل لا ينفصم.

ومن خلال الاستجابة للأزمة يجب أن تعترف جميع الأطراف أن الأساليب القديمة، التي أُعرب عنها في توافق آراء واشنطن، والنماذج الأخرى المماثلة، قد عفا عليها الزمن. وبينما نسعى جاهدين لوضع هياكل واستراتيجيات جديدة، فإن أنتيغوا وبربودا تشجع المجتمع الدولي على استكشاف نماذج بديلة، كذلك الذي يمثله البديل البوليفاري

للبلدان الأمريكية. وبالنظر إلى مبادئه التأسيسية القائمة على التكامل كبديل للمنافسة، والتضامن كبديل للهيمنة، والتعاون كبديل للاستغلال، واحترام السيادة بدلا من سيادة الشركات، فإن البديل البوليفاري يمثل نموذجا ابتكاريا قابلا للاستمرار من أجل التكامل والتنمية.

إن أنتيغوا وبربودا، إلى جانب العديد من أشقائنا وشقيقاتنا في الجماعة الكاريبية، ترحب بتغيير النموذج الذي تتسم به حاليا المشاركة مع وكالات مثل صندوق النقد الدولي. إن تقييد المشروطية لتلك الأمور الأساسية لتحقيق أهداف البرامج القطرية التي يجري دعمها، والالتزام بأداء دور دعم أكبر والسماح للبلدان المقترضة أن تحدد الأهداف، تمثل استجابة طيبة للدعوات السابقة إلى الاعتراف بالضرورة المطلقة لاستخدام عوامل أخرى بديلة عن الناتج القومي الإجمالي للفرد كمعايير للحصول على التمويل التساهلي. إننا نرى أن في هذا السياق يكمن العامل الأساسي للحد من التدهور السريع نحو الفوضى الاقتصادية والاجتماعية.

وما زال اتخاذ القرارات بشأن مسائل الإدارة المالية الدولية امتيازا يتمتع به القلائل مع أن تلك القرارات لها تأثير كبير على الحياة، ومصادر العيش، وظروف الرفاه الأساسية للملايين من الناس في العالم أجمع. إن حكومتي تدعو البلدان المتقدمة النمو الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ضمان أن تكون استراتيجيات استجابتها قائمة أكثر على التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية من خلال أطر شاملة وتعاونية تضمن المشاركة والمعاملة بالتساوي للولايات القضائية الصغيرة، كما هو منصوص عليه في الوثيقة الختامية (القرار ٦٣/٣٠٣) لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية. إنني أرحب بتلك الوثيقة الختامية، وأشيد برئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين الذي أفسح المجال لإسماع صوت مجموعة الـ ١٩٢، بما في ذلك البلدان النامية وأضعف البلدان.

إن أصل الأزمة يكمن في عواصم العالم المتقدم النمو، ولكن آثارها عالمية ويجب أن تكون الاستجابة عالمية حقا. وفي هذا الصدد، فإنني أحث الجمعية العامة، من خلال الفريق العامل المخصص لمتابعة نتائج المؤتمر، أن تتخذ نهجا شاملا للسماح بمشاركة غير الأعضاء في الأندية المغلقة لمجموعة الثمانية ومجموعة العشرين.

ومرة أخرى، من خلال كلمات كوليدج، فإنني أشير إلى أن الرفاه العام لا يمكن أن يتحقق بإجراء واحد أو، وهنا أضيف، من خلال مجموعة فرعية صغيرة واحدة من أسرة الأمم تسعى أحاديا إلى إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي. وفي مقدورنا أن نغير المبادئ التنفيذية للرأسمالية العالمية بحيث يتم تقاسم الرخاء الاقتصادي على قدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها. وهناك حاجة للتغيير الجذري، في النظرية والممارسة، وفي الفرضيات الاقتصادية ومؤسسات الإدارة. فهذا هو المسار المستدام إلى التنمية وهو التحدي الذي ينبغي لجمعية الأمم هذه ولقادتها الارتفاع إلى مستواه.

إن مواجهة التهديدات والتحديات عبر الوطنية والعالمية التي تواجهها التنمية يستلزم تعاونا دوليا. وكما أشرت سابقا، فإن الأساليب التقليدية للتعاون الإنمائي القائمة على أسس غربية ولا يعد الشركاء فيها أندادا كانت مخيبة للآمال بالنسبة لنا. فتغيير النموذج ليس خيارا؛ إنه واجب ملزم. إن حكومتي تؤمن بقوة بتعزيز الشراكات دعما للتنمية المستدامة القائمة على مبادئ الاحترام والتفاهم المتبادلين، والمساواة والرغبة الحقيقية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجميع.

لقد ألمحت سابقا إلى عضوية بلدي في البديل البوليفاري للبلدان الأمريكية وأشدت بذلك النموذج الإبداعي للتكامل والتنمية. وتتطلع أنتيغوا وبربودا أيضا إلى

أداء دورها كاملا في ضمان نجاح مختلف الترتيبات التجارية التي عقدناها مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا في خدمة مصالح جميع دولنا. إلا أن حكومتي ستواصل التأكيد بقوة على المكونات الإنمائية، التي ينبغي أن تكون في محور العمل لضمان أن تحقق تلك الترتيبات نتائج إيجابية لشعبنا.

وفي الوقت ذاته، عملنا على تعميق تكاملنا مع أشقائنا وشقيقاتنا في الجماعة الكاريبية، مع التركيز على التنفيذ الكامل على السوق الواحدة والاقتصاد الواحد للجماعة، وكذلك على تعزيز مختلف الأطر التنظيمية دون الإقليمية. وكجزء من التجمع الأصغر لمنظمة الدول الكاريبية الشرقية، فإن أنتيغوا وبربودا تدعم بالكامل الجهود لإقامة اتحاد اقتصادي لدول المنظمة، استمرارا لجهود البناء على التقاليد المشتركة لترتيبات التكامل في منطقتنا دون الإقليمية ولتوسيع مجالات السيادة المشتركة من أجل المحافظة على البقاء، ومن أجل الازدهار في نهاية المطاف.

وكعضو في أسرة الجماعة الكاريبية، فإن أنتيغوا وبربودا تعتز بعلاقاتها الطويلة الأمد مع جمهورية كوبا. وتعتقد حكومتي اعتقادا راسخا أن السياسات والممارسات التمييزية والعقابية التي تعمل على منع كوبا من ممارسة حقها بحرية في المشاركة في شؤون نصف الكرة يجب أن تتوقف وفورا. وبينما لا تزال رياح التغيير تهب على الولايات المتحدة الأمريكية، فإنني أدعو إدارة أوباما إلى إحداث تغيير في تعاملاتها مع جمهورية كوبا الشقيقة. إنني أدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على أشقائنا وشقيقاتنا في كوبا. والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها زعيمة عالمية ومدافعا عن العدالة، يجب أن تعتنق التغيير الكامل لمصلحة الرجال والنساء والأطفال في كوبا.

ويجدر بنا أن نعيد التأكيد على الخطوط المتوازنة بين الأزمة الاقتصادي العالمية وأزمة تغير المناخ العالمية في كون كلاهما يتسمان بالحدة والفداحة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومرة أخرى، نواجه التبعات السلبية لأزمة لم تكن من صنع أيدينا، ولكنها تهدد بمحونا من على وجه الأرض، وهي تهدد أن تفعل ذلك بكل ما في الكلمة من معنى في حالة بعض شقيقاتنا من جزر المحيط الهادئ. إنها حقيقة مسلم بها، ولكنها جديرة بأن نكررها، أن الدول الجزرية الصغيرة هي الأقل مساهمة في أسباب تغير المناخ، ولكنها المتضرر الأكبر من آثاره.

وفي مؤتمر قمة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، المعقود في وقت سابق من هذا الأسبوع، انضم بلدي إلى الدول الجزرية الأخرى في توجيه رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى إجراءات جريئة وطموحة. وأعربت الدول الجزرية الصغيرة عن خيبة أملها العميقة إزاء غياب أي إجراءات ملموسة ضمن مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لحماية الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة، وحماية سكانها، وثقافتها وأرضها، ونظمها الإيكولوجية.

إن مسؤولية تخفيف آثار تغير المناخ هي مسؤولية مشتركة لجميع الدول، سواء المتقدمة النمو أو النامية. إلا أن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تتحمل مسؤولياتها المعنوية والأخلاقية والتاريخية عن انبعاث مستويات عالية من غازات الدفيئة الناجمة عن النشاط البشري في الغلاف الجوي. إن تلك الأنشطة هي التي وضعت كوكب الأرض في خطر الآن وأضرت برفاه الأجيال في الحاضر والمستقبل. وتدعم أنتيغوا وبربودا دعما كاملا دعوة الدولة الشقيقة جمهورية الصين الشعبية إلى أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤوليتها عن توفير الدعم المالي الجديد والإضافي والكافي الذي يمكن التنبؤ

بـه إلى البلـدان الناميـة، وهـو مـا سـيكون عمليـا، اسـتثمارا مشتركا في مستقبل البشرية.

وفي هذا المنعطف المحوري في مفاوضات تغير المناخ التي ستصل إلى ذروتها في كانون الأول/ديسمبر، فإن أنتيغوا وبربودا تنتظر بفارغ الصبر أيضا اتفاقا دوليا يخفض من انبعاث غازات الدفيئة إلى حد كبير. إن دولة جزرية صغيرة، كدولتنا، المعرضة بشدة للآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى البحر، وتبييض الشعاب المرجانية، وزيادة شدة الأعاصير ووتيرتها، تدرك أن مصيرنا بل وجودنا ذاته يرتهن بنتائج ذلك الاتفاق. إننا ننتظر بفارغ الصبر وبالأمل أن تثبت البشرية أنها جديرة بهذا الكوكب وأن الدول ستكون لديها الإرادة السياسية ونزاهة القيادة لحل أفدح التحديات في عصرنا.

إن آثار تغير المناخ جعلتنا ندرك بعمق الضرورة المطلقة لتعزيز إدارة الاستعداد للكوارث والحد من الأخطار. وقد تجلى ذلك في عدد من فصول الأعاصير النشطة التي وقعت في الماضي القريب. وأمام هذا الإدراك، قامت حكومتنا برفع مستوى قدرات إدارة الكوارث، بما في ذلك تعزيز المكتب الوطني لمواجهة الكوارث، وتشييد ملاجئ في حالات الأعاصير وتعزيز قدرات المجتمع على الصمود. وبروح التعاون والتضامن، فإننا نتطلع إلى قيام شركائنا الإنمائيين بتوفير الموارد اللازمة لتمكيننا من تنفيذ خطط وبرامج التكيف الوطنية. ومن خلال قيامهم بذلك، فإنهم سوف يساعدوننا على مواجهة آثار تغير المناخ التي باتت تعاني منها البلدان الأقل منعة كبلدنا. إننا نحثهم على اعتبار ذلك في مقدمة الأولويات وواجبا أخلاقيا.

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يظلان في محور الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأنتيغوا وبربودا. وإذ حققنا التعليم الابتدائي الشامل، فإننا نعتز بأن أولادنا وبناتنا ما زالوا يتمتعون بفرص التعليم المتساوية في المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية العليا. وفضلا عن ذلك، فإننا بذلك العدد المتزايد من النساء في البرلمان وفي المناصب السياسية العليا نواصل تحسين سجلنا في تمكين المرأة. وقد كان عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال الدعوة المتعلقة بقضايا نوع الجنس عاملا مساعدا في تحقيق ما أحرزناه من تقدم حتى الآن، ونحن نتطلع إلى مواصلة الدعم بينما نمضي في إزالة الحواجز التقليدية أمام المشاركة النشطة لأكثر من ٥٠ في المائة من رأس المال البشري لبلدنا.

لقد شكّلت الجريمة العابرة للحدود الوطنية عبئا ثقيلا على كاهل مجتمعاتنا وبتنا غير قادرين على تحمل تكاليفها الاجتماعية والمالية. وتضع حكومتي منع الجريمة ومراقبة الأسلحة الصغيرة على رأس أولوياتها. لقد جَعَلنا موقعنا الجغرافي نقطة للشحن العابر بالنسبة لشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تعمل في الاتجار بالأسلحة والمخدرات.

في السنوات الأخيرة، تصاعد مستوى العنف المقترن باستخدام السلاح، وقد تصاعدت بدرجة كبيرة الجرائم المتصلة باستخدام السلاح، ومن ثم زاد الضغط على اقتصاد هش بالفعل. وقد أدى هذا إلى انعدام الأمن والخوف وفقدان الأرواح في مجتمعاتنا، مما يعرقل جهودنا الإنمائية ويهدد السلم والاستقرار العامين في المنطقة. ونحتاج إلى قدر أكبر من التعاون من البلدان وكذلك دعم منظومة الأمم المتحدة للقضاء على هذا التهديد للنصف الغربي من الكرة الأرضية والسلم والأمن الدوليين. تؤيد انتيغوا وبربودا تأييدا كاملا إبرام معاهدة ملزمة قانونا تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتنظم تجارة الأسلحة التقليدية وفقا لمعايير دولية عامة.

إن أنتيغوا وبربودا، بوصفها دولة محبة للسلام، تشعر بالقلق جراء عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم

الانتشار. ولا نزال ثابتين في التزامنا بعالم خال من الأسلحة النووية. وإن الخطر الذي تشكله الجهات الفاعلة من غير الدول في الحصول على أسلحة التدمير الشامل مصدر قلق تتشاطره جميع البلدان، كبيرها وصغيرها. ولهذا السبب نؤيد توسيع ولاية قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفقا لالتزاماتنا بموجب ذلك القرار يسرنا أن نقدم تقارير ذات صلة إلى لجان مجلس الأمن المختصة.

إن الشحن العابر للفضلات النووية خلال المياه الكاريبية لا يزال أيضا مسألة خطيرة. إن خطورة وقوع أي حادث أو أي هجوم إرهابي على إحدى هذه الشحنات يشكل تهديدا جسيما للاستقرار البيئي والاقتصادي في المنطقة. وما انفك رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية ورابطة الدول الكاريبية تطالب على الدوام بوقف كامل لهذه الشحنات في مياهنا. ونكرر رفضنا القاطع والشديد لاستمرار استخدام المياه الكاريبية للشحن العابر للفضلات النووية وغير ذلك من المواد الخطرة.

وأخيرا، بما أن الشعب الكاريبي منحدر من أصل أفريقي، فإن ماضينا تلفه أيام داكنة من تجارة الرقيق عبر الأطلسي. ولكن بفضل التصميم والالتزام والخطط الابتكارية، يلوح في الأفق مستقبل مشرق. ولا بد لنا من أن نكفل تطوير برامج للتثقيف وترسيخ تعلم الدروس والتاريخ وعواقب العبودية وتجارة الرقيق في أذهان الأجيال المقبلة. ويجب ألا ننسى. وعلينا أن نشجع استمرار العمل في هذا الصدد. وتتطلع أنتيغوا وبربودا قدما إلى إقامة نصب تذكاري دائم لضحايا تجارة الرقيق والعبودية عبر الأطلسي، وهي مبادرة تتصدرها الجماعة الكاريبية. ونتطلع قدما أيضا إلى استمرار الحوار الجاد وتوافق الآراء بشأن جبر الأضرار.

وفي الختام من الواضح جدا أن الطبيعة المتعددة الأطراف والمتعددة الأشكال للتهديدات والتحديات العالمية التي نواجهها سوف تختبر قدرات جمعية الأمم هذه وقادتها. فهل الأمم المتحدة على قدر المهمة؟ فهل سنلتفت، فرديا وجماعيا، إلى تحذيرات كالفين كوليج ونظهر بالأقوال والأفعال قناعة راسخة مفادها أن رفاه أضعف الناس ورفاه أقوى الناس مرتبط معا ارتباطا لا انفكاك منه؟ بالنسبة لنا، نحن جزيرة صغيرة ولدينا طموحات وأحلام كبيرة من أجل مستقبل شعبنا، ولا يزال لدينا أمل بأننا سوف نجد جميعا الإرادة السياسية والقدرة للارتقاء إلى مستوى المهمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب الأنورابل ونستون بولدوين، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا من المنصة.

خطاب سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت.

الرئيس: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

اصطُحب سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت إلى المنصة.

الرئيس: يسرني أيما سرور أن أرحب بسمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخ الصباح (الكويت): سيدي الرئيس، باسم دولة الكويت وباسمي شخصيا، يسرني أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا شك أن خبرتكم في المجالين الإقليمي والدولي ستكون رافدا مهما لتحقيق النجاح المأمول لأعمال هذه الدورة الهامة من دورات الأمم المتحدة. كما أود أن أشيد برئاسة سلفكم للدورة السابقة،

الأب ميغيل ديسكوتو، وزير خارجية نيكاراغوا الأسبق. كما لا يفوتني أن أعرب عن بالغ التقدير لما يبذله الأمين العام بان كي – مون والعاملون في الأمانة العامة من جهود ومساع حميدة لإحلال الأمن والسلام والارتقاء بأداء أجهزة وبرامج الأمم المتحدة من أجل تحسين وتطوير قدرتها لمواكبة المتغيرات الدولية، والاستجابة بفعالية للتحديات والمخاطر التي يعاني منها عالمنا اليوم.

إن العالم اليوم بحاجة شديدة إلى منظمة عالمية قوية وفعالة، أكثر من أي وقت مضى. فتنوع التحديات والأزمات والمستجدات وتعقيداتها التي تواجه عالمنا اليوم، فضلا عن القضايا الإقليمية والدولية التي ما برحت من دون حل منذ زمن طويل. كل ذلك يقتضي من جميع الدول الاضطلاع بمسؤولياتها في دعم ومؤازرة هذه المنظمة، وكذلك توفير الموارد المالية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها ومسؤولياتها بفاعلية ومنهجية متطورة، وتمكينها من الأداء الميداني وقدرات الاستشعار عن بعد ورصد التحديات المستجدة إلى مستوى يتناسب وخطورة المرحلة التي يعيشها العالم، وهي مرحلة تستدعي أخذ زمام مبادرات جريئة وسرعة التحرك وفعالية المعالجة.

إن مسائل من قبيل الإرهاب، والقضاء على الفقر والمجاعة ومكافحة الأمراض الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا ومرض H1N1 الذي انتشر بشكل كبير في جميع دول العالم، وتفشي آفة المخدرات، كلها مسائل تتطلب من منظمتنا عملا جماعيا غير تقليدي، يتحسس مواطن الخطر ويشخص الأزمة ويوفر الموارد ويتدخل بفعالية وبشكل جذري وجماعي لمعالجتها وتجنيب البشرية عواقبها وشرورها.

إن تنشيط دور المنظمات الإقليمية والمتخصصة للاضطلاع بجهد مركز ومنظم من بين الروافد الهامة في التصدي لتلك التحديات. ومن الجهة الأخرى، هناك تحديات وتهديدات أخرى ما زال المجتمع الدولي يعاني من آثارها، وأبرزها الأزمة المالية والاقتصادية، وظاهرة تغير المناخ. فقد أثرت الأزمة المالية سلبيا على اقتصادات الدول النامية وعطلت جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأفرزت مشاكل اقتصادية واجتماعية تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي وانهيار الأسواق المالية وانكماش واضح في التجارة العالمية والإقليمية.

ونرحب في هذا الصدد بالوثيقة الختامية التي اعتمدها الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه رئيس الجمعية العامة في شهر حزيران/يونيه الماضي، والتي تم التعهد فيها بمساعدة الدول النامية على التغلب على آثار الأزمة المالية من خلال زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وإدخال تحسينات على النظام التجاري الدولي، والتأكيد على ضرورة الاستمرار في إصلاح المؤسسات المالية الدولية لضمان التمثيل العادل في مجالس إدارتها وتعزيز دورها الرقابي وشروط تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية وأقل البلدان نموا.

وقد ساهم هذا الجهد والتدابير المشتركة في ظهور بوادر تعافي الاقتصاد العالمي في الأسابيع القليلة الماضية، ونأمل أن يسري هذا التحرك على أزمة خطيرة لا تقل أهمية، وهي مشكلة تغير المناخ وتدهور البيئة التي تحتاج بشدة إلى استجابة عالمية سريعة. ونتطلع في هذا الشأن إلى نجاح المؤتمر الهام الذي سيعقد في كوبنهاغن – عاصمة الدانمرك في كانون الأول/ديسمبر القادم.

في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر القادم تتشرف دولة الكويت باستضافة أصحاب الجلالة وأصحاب السمو قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر قمتهم الثلاثين، حيث سيكون أمامهم جدول أعمال حافل يتصدره إطلاق أحد الأنشطة التكاملية الهامة، وهو الربط الكهربائي بين دول المجلس. ونأمل أن تكون تلك الخطوة

الاستراتيجية بداية لخطوات أخرى عديدة ستلحقها، منها مشروع الوحدة النقدية والعملة الخليجية الموحدة.

كما تفخر دولة الكويت بتصدرها قائمة الدول العربية، وتحقيقها المركز الثالث والثلاثين على مستوى العالم في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا العام، حيث سجلت دولة الكويت أعلى المعدلات عربيا في مجالات التربية والتعليم والصحة والحريات العامة. ولا شك أن الحكومة الكويتية ستواصل جهودها للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والسعي إلى استكمال إنجاز جميع الأهداف الإنمائية للألفية قبل موعدها المستهدف، وبما يحقق حياة أفضل لمواطنيها ولمن يعيشون على أرضها.

كما سجل مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، في فيينا أن دولة الكويت حققت مركزا متقدما على الصعيدين العربي والدولي، في مجال مكافحة المخدرات والاتجار بها.

وأشير بسرور إلى أن هذا الإنجاز ما كان ليتم إلا من خلال جهد وطني مركز وتعاون إقليمي واسع حقق هذه النتائج الجيدة.

ومن جانب آخر، تستمر دولة الكويت في نهجها الثابت بالوفاء بكامل التزاماتها المالية تجاه المؤسسات والصناديق والبرامج الدولية والإقليمية العاملة في مجال تقديم المساعدات ودعم مشاريع البنى التحتية للدول النامية وأقل الدول نموا، كما ستواصل مساهمتها في تمويل المشاريع الإنمائية عن طريق صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية الذي قدم، منذ إنشائه في عام ١٩٦١، مساعدات لأكثر من ١٠٠ دولة تجاوزت قيمتها ١٤,٥ مليار دولار. كما قامت دولة الكويت بمبادرات تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للتخفيف من حدة الفقر في الدول التي تضررت من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، حيث أنشأت صندوق الحياة الكريمة برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار، كما خصصت ٣٠٠ مليون دولار لمكافحة الفقر في أفريقيا وعن طريق المصرف الإسلامي للتنمية.

ورغم أن الكويت دولة نامية، إلا أن نسبة ما تقدمه من مساعدات إنسانية إنمائية تتجاوز النسبة المعتمدة في المؤتمرات الدولية، حيث بلغت النسبة ١,٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة ٠,٤٥ في المائة للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وإدراكا من دولة الكويت لأهمية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري في تعزيز العلاقات بين الدول، دعا صاحب السمو أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، إلى عقد أول قمة اقتصادية إنمائية للدول العربية، والتي استضافتها دولة الكويت في كانون الثاني/يناير الماضي. وتم في هذه القمة اعتماد عدد من المشاريع الاقتصادية الطموحة والهامة لبناء مجالات جديدة من الشراكة والتعاون. كما تم اعتماد مقترح دولة الكويت بإنشاء صندوق برأسمال قدره مليار دولار. وأعلنت الكويت عن التزامها بتقديم ٥٠٠ مليون دولار للصندوق بهدف دعم وتمويل المشاريع الإنمائية الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تحسين مستوى المعيشة للمواطن العربي.

لقد حققت الانتخابات النيابية في بلدي، الكويت، والتي أُجريت في حزيران/يونيه من هذا العام، نقلة نوعية هامة في الحياة البرلمانية الكويتية، حيث حصلت أربع مرشحات كويتيات على ثقة ودعم الناخبين الكويتيين لتمثيل الشعب الكويتي والتعبير عن تطلعاته تحت قبة مجلس الأمة. ويأتي هذا الإنجاز الحضاري بعد أن حققت المرأة الكويتية نجاحات في مجالات العمل الخاص والأهلي والحكومي، بما فيها حصولها على المنصب الوزاري في حكومة دولة

الكويت. وإننا نعبّر عن فخرنا وتقديرنا للمرأة الكويتية لإنجازاتها المرموقة، وسنستمر في دعم دورها كشريك فاعل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بمزيد من الأسى والألم، تظل القضية الفلسطينية دون حل منذ أكثر من ستة عقود رغم الجهود التي بُذلت والمبادرات الدولية العديدة التي قدمت من عدة أطراف دولية وإقليمية. وما يبعث على القلق أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس في تدهور مستمر نتيجة مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سياساتها وممارساتها غير المشروعة والمخالفة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا الشأن، نجدد إدانتنا للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي المحتلة، وبشكل خاص العدوان العسكري على غزة في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي الذي أدى إلى مقتل أكثر من ١ ٤٠٠ فلسطيني من النساء والأطفال والشيوخ، والتدمير غير المبرر للمنازل والممتلكات والبنى التحتية المدنية. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى القيام بمسؤولياته واتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف انتهاكات إسرائيل للقانون الإنساني الدولي، والتصدّي لأنشطتها الاستيطانية وإزالتها، وسياسة العقاب الجماعي التي تفرضها على الشعب الفلسطيني، من خلال حصار غزة، وتقييد حرية الحركة وتنقل الأشخاص في جميع المناطق والأراضي المحتلة، والوقف الفوري لما تقوم به إسرائيل حاليا من نشاط استيطاني بذرائع غير مقبولة، وإزالة هذا النشاط.

كما أن دولة الكويت تود أن تشير إلى تقرير لجنة تقصي الحقائق حول غزة الذي أثبت وبأدلة واضحة جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في عدوانها الغاشم على غزة في العام الماضي، مما يعد انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي. ومن هنا، نرى أن على مجلس الأمن والأمم المتحدة تحمل مسؤولياتهما الملقاة على عاتقهما لوقف تلك الجرائم ضد الإنسانية ومعاقبة مرتكبيها وفقا للقوانين الدولية المعمول بها.

وقد استجابت دولة الكويت انطلاقا من مسؤوليتها الأخلاقية والقومية وموقفها الثابت في دعم القضية الفلسطينية للجهود والمساعي الدولية الرامية إلى تحسين الأوضاع المعيشية وإعادة إعمار ما دمّره العدوان الإسرائيلي على غزة، وأعلنت عن التزامها بتقديم تبرع طوعي وقدره خمسمائة مليون دولار خصصت منها مبلغ مائتي مليون دولار لإعادة إعمار غزة، فضلا عن التزاماتها في إطار جامعة الدول العربية لدعم السلطة الفلسطينية.

كما بادرت دولة الكويت بتلبية النداء الذي أطلقته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وتبرعت بكامل المبلغ المطلوب وهو أربعة وثلاثون مليون دولار أمريكي لتغطية الاحتياجات من المساعدات الغوثية الطارئة.

وفي هذا السياق، نرى أن معاناة الشعب الفلسطيني ستستمر طالما لم يتم تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل الذي يجب أن يفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، والانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

وبالنسبة إلى العراق، تشيد دولة الكويت بالمساعي والجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة العراقية الشقيقة لإحلال السلم والأمن والاستقرار وتحقيق الإزدهار الشعب العراقي الشقيق، وتدعم كل ما من شأنه المحافظة على سيادة العراق

الشقيق ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. كما تدين دولة الكويت جميع أعمال الإرهاب التي ترتكب في العراق الشقيق بهدف زعزعة أمنه واستقراره وتأجيج النزعة الطائفية البغيضة.

ولوضع حد لما يسمى العنف الطائفي تبرز أهمية مواصلة سياسة الحوار والمصالحة الوطنية لضمان مشاركة واسعة لكل فئات المجتمع في جميع مراحل العملية السياسية بما في ذلك الاستحقاق القادم المتمثل في الانتخابات البرلمانية التي ستعقد في كانون الثاني/يناير من العام القادم.

وستواصل دولة الكويت مساندة ودعم جميع الجهود لمساعدة العراق الشقيق على استعادة مكانته ووضعه الطبيعي في محيطه الإقليمي والدولي لبناء عراق ديمقراطي وموحد وآمن يعيش بسلام مع نفسه ومع جيرانه، ملتزم بتعهداته والتزاماته التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية.

وفي ما يتعلق بالنزاع حول الجزر الإماراتية المحتلة، فإن دولة الكويت تأمل بأن يتم العمل على حل هذا النزاع بالوسائل السلمية، وتدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة إلى حل القضية عبر المفاوضات الأخوية المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

إن حل النزاعات وتسوية الخلافات بين الدول وخصوصا في منطقتنا، يجب أن يعتمد على مجموعة مبادئ ثابتة، ترسخت في العلاقات الدولية، تنطلق من قرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي، والاحتكام إن لزم الأمر إلى محكمة العدل الدولية مما يحقق الحفاظ على علاقات حسن الجوار.

ولا ينبغي تجاوز تلك الأسس والقواعد القانونية لتحقيق مصالح ذاتية لطرف على حساب طرف آخر، بما لا يخدم بأي حال من الأحوال علاقات حسن الجوار ولا يساعد على بناء الثقة المتبادلة، الأمر الذي سيؤثر بالتالي على الاستقرار بين الأطراف وعلى الأمن والسلام الدوليين.

لقد تابعنا باهتمام اجتماع قمة الدول الأعضاء في مجلس الأمن الذي انعقد يوم أمس الخميس حول أحد أهم المواضيع التي تهم الأمن والسلم العالميين، وهو موضوع يتصل بسعينا جميعا لخلق عالم بدون أسلحة نووية، وبارتياح تابعنا قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي صدر بالإجماع، هذا القرار الذي يمهد ويضع الأسس لعالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، هذا العالم الذي يعتبر أملا للبشرية ولسلامة ورفاه الشعوب.

وفي الوقت الذي تدعم دولة الكويت حق جميع الدول باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، إلا أنها تؤكد إيمانها وقناعتها الراسخة بضرورة وأهمية نزع أسلحة الدمار الشامل وإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتجدد من هذا المنطلق دعوتها للتعامل وبجدية مع إسرائيل، الدولة الوحيدة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتدعوها للانضمام إلى هذه المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها لضمانات ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتأمل دولة الكويت أن تستمر المفاوضات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول المعنية من أجل التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني يبدد المخاوف والشكوك حول طبيعة وأغراض برنامجها النووي.

في الختام، نأمل أن تتوفر الإرادة السياسية الجماعية للعمل من أجل تحقيق الأهداف والمبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة والتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه عالمنا اليوم. كما أن هناك حاجة ماسة إلى مضاعفة الجهد لنبذ التعصب والكراهية والخوف من الآخر، ومواصلة تعزيز الحوار بين الحضارات والديانات المختلفة باعتبار ذلك الطريق الأمثل للتفاهم بين الثقافات وخلق مناخ ملائم يرسخ مبدأ الاحترام المتبادل ويبني الجسور بين المجتمعات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، من المنصة.

خطاب السيد نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

اصطحب السيد نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رامغولام (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، وبالأصالة عن نفسي، أزجي للرئيس أصدق التهنئة على انتخابه عن جدارة لرئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية. كما أثني على الأمين العام، السيد بان كي - مون، لجهوده التي لا تعرف الكلل في إدارة دفة منظمتنا دفاعا عن السلام والأمن الدوليين.

في هذا العالم الآخذ بأسباب العولمة، سوف تواجه الدول بصفة متزايدة أخطارا ناشئة غير تقليدية تهدد أمنها. ومن أمثلة ذلك الانتشار السريع لفيروس إي (إيتش ١ إن ١) في الآونة الأخيرة. والتزام جميع أعضاء المنظمة ضروري لبناء توافق في الآراء من أجل التعامل مع ما قد تخبئه الأيام المقبلة من أشكال عدم اليقين. وسيتمثل الطريق الصحيح أكثر من أي وقت مضى في تعددية الأطراف.

وحين واجهنا أزمتي الغذاء والطاقة الشديدتين منذ عام، لم يخطر ببالنا أن العالم على وشك أن تحاصره أزمة اقتصادية غير مسبوقة. ولم ينج بلد من أقسى انهيار يحدث منذ الكساد العظيم، وذلك تحديدا لأننا نعيش في عالم مترابط. وفقد ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم وظائفهم ودخولهم ومدخراتهم. وتشير التقديرات إلى أن ٥٠ مليون شخص إضافيين قد ألقي بهم بالفعل في دوامة الفقر المدقع. وانتكس بشدة أي قدر من التقدم المتواضع حققته البلدان النامية.

وقد يكون ما يشهده العالم هو البوادر الأولى لانتعاش بطيء. غير أن الشعور بالصدمات التالية للأزمة سوف يستمر لمدة أطول كثيرا. وقد عانت البلدان النامية من تقلص تدفقات رأس المال، وركود المعونة الأجنبية، وانخفاض التحويلات والإيرادات من الصادرات.

وقد تعرضت موريشيوس، باقتصادها المفتوح الصغير، لآثار الأزمة السلبية بدرجة مفرطة. وبالرغم من أن كلا من قطاع التصنيع وصناعة السياحة لدينا قد تأثر بشكل سلبي، فقد سجلنا نموا اقتصاديا إيجابيا. ويعزى هذا إلى الإصلاحات التي نفذتها حكومتي منذ عام ٢٠٠٥. فقد نجحت الإصلاحات الجريئة في أن تجعل اقتصادنا أكثر قدرة على الصمود. وفي عام ٢٠٠٨، نما ناتجنا المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٣ في المائة وانخفض معدل البطالة إلى ٧,٢ في المائة. واجتذبت موريشيوس استثمارا مباشرا أجنبيا بقيمة تصل إلى ٥ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، وحققت أعلى معدل لإيجاد فرص العمل منذ أكثر من عقد من الزمان.

غير أن الأزمة العالمية كانت ضربة قاسية. فأبطأ النمو؛ ونتوقع نموا قدره حوالي ٢,٧ في المائة هذا العام. ولكن اقتصادنا أقوى الآن من الوجهة الهيكلية وأكثر قدرة على التنافس وأقدر على التكيف. ويساورنا القلق من أن

تـؤدي الأزمـة إذا طـال أمـدها إلى أن يتراجـع اقتـصادنا ذو التوجه التصديري، وتحدث انخفاضات أخرى في التجارة والتدفقات الرأسمالية، وتطرأ تقلبات على أسعار الصرف، وتقع انخفاضات أخرى في أعداد السياح القادمين.

وللتخفيف من الضرر الواقع على اقتصادنا، تحركنا مع بدء أولى بوادر أزمة الديون المفتقرة إلى الضمانات في الولايات المتحدة. وأعددنا ميزانية توسعية تركز على مشروعات البنية التحتية، ومع انتشار الأزمة إلى الأسواق المالية والاقتصادية في أنحاء العالم طبقنا مجموعة حوافز لإنقاذ الوظائف وحماية الناس والإعداد للانتعاش. وكنا بعبارة أخرى سباقين إلى التعامل مع الأزمة. وفي هذه الحالة الاقتصادية المضطربة، تتمثل الأولوية بالنسبة لموريشيوس في حماية المكاسب التي تحققت بشق النفس نتيجة للإصلاحات السابقة.

ولدينا ضحايا بالتبعية للاختلالات المالية والمؤسسات المالية المفرطة في الاستدانة وقصور التنظيم وضعف الرقابة. ولا تستفيد البلدان النامية إلا قليلا من فترات الازدهار، ولكنها تدفع ثمنا باهظا للانهيارات التي تعقبها. ونرجو أن يحول تعزيز الأنظمة والإشراف دون تراكم الأصول المسمومة عالية المخاطر التي أدت إلى الأزمة في المقام الأول.

وقد جعلت الأزمة من الواضح أيضا أن مؤسسات بريتون وودز بحاجة إلى إصلاح. غير أن الإصلاحات لن تكون فعالة ما لم تأخذ بعين الاعتبار استقرار الاقتصاد العالمي واستدامته في المدى الطويل. ويجب أن تعكس المؤسسات التي تتخذ القرارات العالمية ما يطرأ على طابع البيئة الاقتصادية العالمية من تغير.

لقد أغضينا الطرف لمدة أطول مما ينبغي عن العجز الواضح في ديمقراطية الإدارة الاقتصادية العالمية. ويلزم أن نعيد تشكيل الاقتصاد العالمي ونجعل منه نظاما أكثر عدلا وأكثر تلبية لاحتياجات جميع البلدان وإظهارا لحقائق العصر الواقعة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي. وقد وفر المؤتمر منصة شاملة على نحو فريد لتناول المخاوف العاجلة لدى جميع الدول، وأتاح الفرصة لصياغة مقترحات للتقليل من أثر الأزمة، ولا سيما على الفئات السكانية الضعيفة.

وينبغي أن يتجنب تنفيذ توصيات المؤتمر حدوث مزيد من التدهور في أوضاع فقراء العالم. ونتطلع إلى توصيات مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي يبدأ اليوم في بيتسبيرغ.

وعلينا في مجابهة آثار الأزمة أن نقاوم إغراء اللجوء إلى إجراءات الحماية التجارية. وينبغي ألا ننسى أن التجارة الدولية كانت محركا قويا للتنمية وأحدثت قدرا كبيرا من النمو الاقتصادي. ومن منظورنا كدولة جزرية صغيرة نامية ضعيفة، من الأهمية بمكان أن تظل الأسواق مفتوحة وأن لا تقف عوائق في طريق تدفقات التجارة الدولية.

ومن الضروري أن تختتم جولة الدوحة، التي تمثل التنمية محورها، بنجاح، ولكن بدون أن ينفرط عقد صفقة التقارب التي تكونت في تموز/يوليه ٢٠٠٨. ونتطلع إلى إحراز تقدم كبير في الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر في جنيف.

ويساورنا قلق شديد إزاء الأثر السلبي الناجم عن الأزمة الاقصادية على أشد الفئات السكانية ضعفا. فقد أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي إلى مزيد من التأخير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي مواجهة هذه الانتكاسة الخطيرة، يبحث العالم النامي عن إظهار قوي للتضامن.

ونرجو أن تفعل دوائر المانحين أكثر من مجرد الوفاء بالتزاماتها السابقة. فقد لحقت آثار أحداث العام المنصرم

بإعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن التمويل لأجل التنمية.

غير أن لدي اعتقادا قويا بأننا الآن بحاجة إلى تغيير في النهج الذي نتبعه في الاقتصادات النامية. ويلزم أن نجتهد بشكل عاجل في إدخال إصلاحات لخدمة الأعمال التجارية بدلا من مجرد الاعتماد على المعونة. فتلك هي الطريق إلى إيجاد الثروة والرخاء. وقد تكون الصدقة عملا نبيلا، ولكن الاعتماد على الصدقة وحدها ليس الجواب الذي يحقق الرفاهية ويتيح الفرص للجميع في المستقبل.

ويلزم أن نطلق حافز المبادرة لدى شعبنا. فذلك هو الجواب المؤدي إلى إزالة الفقر في نهاية المطاف. ونعلم جميعا أن من الأفضل أن تعلم الشخص كيف يصطاد على أن تعطيه سمكة في كل يوم. ويلزم أن ننسق إجراءاتنا من أجل هدم الحواجز التجارية. والواقع أن ما تحتاج إليه البلدان النامية هو خطة كخطة مارشال، فيها برنامج واحد منسق. ولكي يكون للبلدان حق فيها يلزم أن تفي بمعايير الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم، والأخذ بسياسات اقتصادية مستقرة.

لقد نجحت خطة مماثلة في انتشال اقتصادات أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ولا شك أنه يمكن تعديلها لتحقق نفس القدر من النجاح مع البلدان النامية.

وعلى الصعيد الوطني، تحشد حكومتي موارد كبيرة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي تحرك لا هوادة فيه لمكافحة الفقر، استحدثنا برنامجا للقضاء على الفقر المدقع، يرمي إلى كسر الحلقة المفرغة من الفقر الذي يولد مزيدا من الفقر. ولإظهار التزامنا بالقضاء على الفقر في منطقتنا، قامت موريشيوس في العام الماضي بمبادرة لاستضافة المؤتمر الاستشاري الدولي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالفقر والتنمية لكي نتمكن من وضع نهج عملي موحد. ولدينا الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها، ونتطلع إلى اجتماع الاستعراض الرفيع المستوى في العام القادم.

ويتطلب ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التزاما أقوى من جانب الحكومات الوطنية في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشجعنا في هذا الصدد استجابة المجتمع الدولي، التي اتسمت بالسرعة والسخاء والفعالية. ويجب أن تنخرط جميع الدول بدون استثناء في هذه المكافحة.

وفي موريشيوس، نعامل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بوصفه أولوية وطنية. وأنشأت لجنة وطنية للإيدز أترأسها أنا. ووضعنا استراتيجية متعددة القطاعات لحماية عموم السكان، مع تركيز خاص على الجماعات الضعيفة. وسرني أمس لما علمت أنه تحقق اختراق في لقاح الإيدز، وأنه يمكن أن يتوفر في المستقبل غير البعيد جدا.

ولقد أخذ مؤخرا وباء (إتش ١ إن ١) أبعادا مخيفة بسرعة. وعلى الرغم من أننا اتخذنا جميع الخطوات الممكنة لمواجهة فيروس الإنفلونزا الجديد هذا بفعالية، لكن زيادة تفشي هذا الوباء يمكنها أن تستحوذ على مواردنا الصحية وبنيتنا التحتية. وفي هذا الصدد، تطالب البلدان النامية بالحصول مبكرا على اللقاحات التي هي قيد الإعداد حالما تصبح سلامتها مضمونة.

وكان ينبغي للأمن الغذائي أن يكون أولوية مطلقة للاستراتيجيات الإنمائية. إلا أنه لقي الإهمال فترة طويلة جدا. فهناك بلدان عديدة تكافح لضمان الغذاء الكافي لشعوبها. والكساد الاقتصادي الحالي يفاقم من حالة صعبة أصلا. وثمة ما يزيد على بليون نسمة معظمهم في البلدان النامية ليس لديهم الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية اليومية. ويأوي واحد من كل ستة أشخاص إلى الفراش جائعا وغاضبا.

والتراجع النسبي الراهن في أسعار الأغذية يجب ألا يحيد بأبصارنا عن العجز الهيكلي البعيد المدى الذي يواجهه العالم. وهذه المشكلة المزمنة تتعقد بفعل التقلبات المتعلقة بتغير المناخ وتحويل المحاصيل الغذائية إلى إنتاج الوقود الأحيائي.

وعلينا تعزيز التدابير لتحسين الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ولا بد من تحسين آليات التمويل القائمة لمساعدة برنامج الأغذية العالمي على تجنب تفشي المجاعات من جديد.

وترحب موريشيوس بمبادرة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في روما خلال تشرين الثاني/نوفمبر. ويحدونا أمل وطيد ألا يكون مجرد مؤتمر آخر، وإنما أن يقترح تدابير عملية للتخفيف من حدة الجوع وسوء التغذية.

وفي موريشيوس، اعتمدنا استراتيجية شاملة للتوصل إلى مستوى معقول من الاكتفاء الغذائي الذاتي. ونحن نعمل على تعبئة الموارد التكنولوجية والمالية والبشرية لإنتاج الأغذية محليا بقدر الإمكان عمليا. وتحقيقا لذلك، أنشأنا صندوقا للأمن الغذائي بقيمة بليون روبية هدفه رفع الفعالية إلى أفضل مستوى وتعزيز الإنتاج الزراعي.

وبغية الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، نحث على الإنتاج بما هو أكثر من الاستهلاك المحلي بهدف التصدير. ونحن نقيم شراكات إقليمية للعمل المشترك على إنتاج المحاصيل الغذائية وتربية الماشية والمنتجات البحرية. والتنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية سيسهم في تحسين أمننا الغذائي الوطني.

ونعمل حاليا مع موزامبيق على مشروع لإنتاج الأرز سيسهم في تحسين توفر الأغذية في كلا البلدين، وربما في المنطقة.

إن تغير المناخ يشكل تحديا وجوديا للبشرية. وتبديدنا يعرض للخطر مستقبل كوكبنا وأشكال الحياة الموجودة فيه. إنه تهديد بيئي له مضاعفات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى، يتعين علينا مراعاتها في تخطيطنا الوطني وعمليات صنع القرار.

ولا يسعنا أن نشعر بالرضا لما يجري على كوكبنا تجاه الإفلات من العقاب. ومع ذلك، بوسعنا أن نتفادى غضب الطبيعة الكامل علينا. بيد أن الوقت أخذ ينفد. الاختلافات يجب حلها في كوبنهاغن مهما كلف الأمر وبسرعة. وبغية المضي قدما بطريقة براغماتية، نحتاج إلى الابتعاد عن توجيه الاتهامات، والمهاترات والمضي بسياسات تودي بنا إلى الهاوية.

وفي كوبنهاغن، من المحتم أن نتفق على مستوى مستهدف لانبعاثات غاز الدفيئة يحد من ارتفاع الحرارة على الصعيد العالمي إلى ما لا يزيد عن ١,٥ درجة سنتيغردا. لكن أي عمل لكي يتصف بالعدل يجب أن يكون متناسبا. فأولئك الذين سببوا التلويث أكثر من غيرهم ينبغي أن يتحملوا معظم العبء. والبلدان النامية بحاجة إلى مساعدة إضافية بغية ألا يتعرقل مسارها نحو تحقيق النمو.

ويجب أن ننشئ آلية مالية لمساعدة البلدان النامية على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويتعين أن تكون هذه الآلية ذات مصداقية ومستدامة، وأن تدار وفقا لمبادئ الحكم الرشيد. وينبغي أن تكون أيضا وسيلة لنقل التكنولوجيا.

لذلك أناشد مناشدة قوية أن نتوحد من أجل العمل الجماعي وبسرعة بما يعود بالفائدة علينا وعلى الأجيال المقبلة.

وموريشيوس، من جانبها، تعمل على تنفيذ مشروع ”استدامة موريشيوس“، لمواجهة تغير المناخ وأزمة الطاقة. إنه برنامج طموح يركز على استعمال الطاقة المتجددة

والمولدات الصغيرة للكهرباء. وتنفيذه سيخفف من اعتمادنا على الوقود الأحفوري بدرجة كبيرة وييسر التحول إلى اقتصاد سليم وفعال من حيث الطاقة.

لقد عبأنا الموارد المناسبة بمساعدة من القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين بهدف بناء مستقبل أخضر وإيكولوجي لموريشيوس. ونبذل قصارى جهدنا للإسهام إسهاما كاملا في الجهود العالمية المطلوبة.

والقيود المتأصلة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية – ولا سيما الموارد المحدودة والبعد والأسواق المحلية الصغيرة والضعف تجاه الكوارث الطبيعية – لا يمكن تجاهلها. إننا نتشاطر مستقبلا مشتركا، ورفاه واحد منا لا يدوم بدون رفاه الجميع.

إننا نناشد المجتمع الدولي أن يكون أكثر انفتاحا على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي. واعتماد نهج اقتصادي واحد يصلح للجميع يهدد بزيادة تهميش هذه الدول في كوكب يتزايد عولمة. والواضح بجلاء أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تستحق معاملة خاصة وهي تحتاج إلى الاعتراف بها كمجموعة بلدان لها خصائصها الذاتية.

وتعزيز وحماية حقوق الإنسان أولوية رئيسية لحكومتي. وأود أن أعرب عن تقديرنا لأعضاء الأمم المتحدة على إعادة انتخاب موريشيوس في مجلس حقوق الإنسان. وسوف نواصل العمل مع أعضاء المجلس الآخرين بروح الحوار والتعاون والموضوعية لكفالة التصدي بفعالية لانتهاكات حقوق الإنسان.

وتمشيا مع التزامنا بتقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة، نود أن نؤكد من جديد دعمنا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الصعيد الوطني، أصدرنا قوانين من قبيل قانون الفرص المتساوية وقانون لجنة تقصي الحقائق والعدالة بغية زيادة تعزيز حقوق الإنسان. وإنجازاتنا في ميدان حقوق الإنسان تم التنويه بها على نطاق واسع خلال الاستعراض الدوري العالمي الذي أجراه في وقت سابق من هذا العام مجلس حقوق الإنسان. وشعرنا بالامتنان للفرصة الفريدة التي سنحها لنا هذا الاستعراض من أجل إجراء تقييم نقدي ذاتي للحالة في موريشيوس.

عندما خاطبت الجمعية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ناشدت المجتمع الدولي أن يفعل أكثر من مجرد الوقوف مع شعب بورما. وهذه المناشدة هامة اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولا يسعنا أن نتغاضى عن إدانة السيدة أونغ سان سو كيي من جانب محكمة اعتباطية. إننا نؤكد مجددا تضامننا مع السيدة أونغ سان سو كيي وتأييدنا لها، فهي امرأة رمز تجسد الشجاعة والكرامة لشعبها، الشعب الذي يتعرض للاضطهاد والجراح ولكن بدون أن يركع.

ومن المحتم أن نبعث بإشارة واضحة وقوية إلى المجلس العسكري مفادها أن المجتمع الدولي لن يتساهل إزاء مصادرته لسيادة الشعب البورمي. وفي هذا الصدد، أرحب بالقرار الأخير للاتحاد الأوروبي بتمديد الجزاءات المفروضة على بورما.

وموريشيوس، من جانبها، ستواصل تنفيذ القرار الذي اتخذته في عام ١٩٩٧ بتعليق استيراد الأرز من بورما. إن لهذا القرار ثمنا، إنما هو ثمن نحن على استعداد لتسديده دفاعا عن مبادىء نعتز بها. وعلينا أن نري العالم أنه لن يكون هناك كيل بمكيالين في النهج الذي نتبعه. وأحث البلدان التي توفر الرفاه والدعم للنظام على ألا تدع مصالحها القصيرة الأمد والتجارية تعمل على استدامة بؤس هذا الشعب الذي يعاني منذ أمد بعيد.

والصراع العربي – الإسرائيلي وجوهره قضية فلسطين يظل مسألة تبعث على القلق العميق ليس للمنطقة فحسب، وإنما للعالم بأسره. ونحن نشعر بالتشجيع حيال جهود إدارة الرئيس أوباما لإعطاء زخم جديد لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونتفق اتفاقا كاملا مع الرئيس أوباما على أن استمرار بناء مستوطنات جديدة يتنافى مع المنطق إذا أريد تحقيق سلام دائم.

وموريشيوس، بوصفها مؤيدة منذ أمد بعيد للحل القائم على دولتين، ترحب بالتزام المجموعة الرباعية الذي تجدد في تريستي خلال حزيران/يونيه، بالعمل النشط والقوي لإيجاد حل شامل للصراع العربي – الإسرائيلي.

والتزام جامعة الدول العربية بالسلام مع إسرائيل ومبادرة السلام العربية تطوران يبعثان على التشجيع. ونرجو أن يبدي من يعنيهم الأمر مباشرة الشجاعة والنضج الكافيين للدخول في حوار مجدٍ بشكل جدي.

إن الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، هي في نهاية المطاف الحارس لأمل البشرية في السلام والأمن العالميين. وأشيد بجهودها الدؤوبة لحل الصراعات حول العالم، وخاصة في القارة الأفريقية. وتشكل الصراعات وانعدام الأمن في أفريقيا السبب الرئيسي لتخلف هذه القارة. وتشير دراسة أجرتها أوكسفام في العام الماضي إلى أن الصراع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ كلف القارة ٣٠٠ بليون دولار، وهو ما يعادل تقريبا جميع المعونة الدولية التي تلقتها أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى خلال تلك الفترة.

وقد شرع الاتحاد الأفريقي في إنشاء قوة احتياطية أفريقية. والمرجو عندما يكتمل إنشاء هذه القوة أن تساعد على النهوض بالسلام والأمن على صعيد القارة. كما أن إنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها يمثل أيضا خطوة إيجابية في تحسين هيكل السلام والأمن في أفريقيا.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمساعدتهما أفريقيا على تحسين قدرتها على الرد بالشكل الملائم وفي التوقيت المناسب على التهديدات الأمنية في القارة. ويستحق الاتحاد الأوروبي منا التقدير لمساهمته، التي تبلغ حوالي ٥٠٠ مليون يورو في إطار الصندوق الأوروبي العاشر للتنمية، وذلك لأغراض تنفيذ مرفق السلام في أفريقيا.

واسمحوا لي أيضا بتسليط الضوء على بعض التقدم الذي تم تحقيقه في القارة هذا العام، ويشمل تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف في زمبابوي وإجراء انتخابات رئاسية في موريتانيا.

ونرحب باتفاق حسن النوايا وبناء الثقة لتسوية المشكلة في دارفور الذي تم التوصل إليه في شهر شباط/فبراير من جانب حكومة الوحدة الوطنية بالسودان والحركة السودانية من أجل العدل والمساواة.

ونثني على الدور الذي قام به فريق الوساطة المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبخاصة حكومة قطر، التي فعلت الكثير جدا لدفع هذه العملية. ونهيب بجميع أطراف الصراع أن ينضموا إلى مسعى السلام في دارفور. ونرجو أن تجري تهيئة الأوضاع على وجه السرعة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا.

وتحدونا آمال كبار في أن يوفر الاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه في مابوتو الإطار السياسي اللازم لتسوية الحالة المضطربة في مدغشقر. وتطمئننا المشاركة النشطة من جانب مختلف الهيئات الدولية وما تبديه من اهتمام بمحاولة إعادة البلد إلى النظام الدستوري، فلا يمكننا ولا ينبغي أن نغض الطرف عن الحكومات غير الدستورية في أي مكان، سواء كانت في هندوراس أو في مدغشقر.

ويذكّرنا الصومال بأننا لا يمكن أن ننفض أيدينا من أي بلد مع الإفلات من العقاب، مهما كان البلد نائيا ومهما بدا قليل الأهمية. فقد نجم عن إهمال المجتمع الدولي لهذا البلد وعدم اكتراثه لمعاناة الشعب الصومالي إلى إيجاد دولة فاشلة بمعنى الكلمة. وارتد ذلك الإهمال وعدم الاكتراث إلينا ليطاردانا في شكل القرصنة. فقد ملأت العصابات المسلحة بقيادة أمراء الحرب الفراغ السياسي الذي خلفته هلامية الدولة الصومالية. واليوم لا يوفر إقليم الصومال ملاذا للقراصنة فحسب، بل يوفر أيضا قاعدة للجماعات الإرهابية. ويتعين تقديم المساعدة للحكومة الاتحادية الانتقالية لتستعيد السيطرة على البلد، وتضع حدا لمعاناة الشعب الصومالي، وتتعامل مع مشكلة القرصنة.

إن الإرهاب سرطان خبيث أخطبوطي، وهو النكبة التي ابتلي بها عصرنا. ولا يقتصر أمره على كونه تهديدا للأمن، فهو تحد أخلاقي، ونقض للقيم الأساسية للحضارة: قداسة الحياة البشرية والقيمة الأصيلة للإنسان.

ويسبب لنا كل هجوم إرهابي الألم والمعاناة والنفور. ولكن الهجوم الذي وقع في مومباي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي اكتسب تأثيرا خاصا بالنسبة لشعب موريشيوس. ففي غمرة المذبحة العمياء الغاشمة التي أطلقها الإرهابيون على تلك المدينة، كان أحد الضحايا من مواطنينا. وقد أعربنا عن إدانتنا الكاملة لهذا العمل المتسم بالدناءة والجبن، ونتوقع أن يتم عمل كل ما يلزم لضمان تقديم المنظمة الإرهابية التي كانت وراءه للعدالة. وتعرب حكومتي دون تحفظ عن تأييدها لجميع الحملات والمبادرات التي يُضطلع بها لمكافحة الإرهاب.

ويراود موريشيوس الأمل في أن يتم القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية ذات يوم. وانتظارا لتحقيق ذلك في نهاية المطاف، نؤيد جميع التدابير الرامية إلى وقف المزيد من انتشار هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد، نرحب بالبرنامج الشامل للرئيس أوباما لبلوغ الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وتمثل تعددية الأطراف حجر الزاوية للأمم المتحدة، وينبغي تعزيزها في مواجهة التحديات العالمية الراهنة. فالتحديات العالمية تقتضي استجابة عالمية.

ونتابع باهتمام شديد العملية الراهنة لتنشيط الجمعية العامة وتحسين أساليب عملها، وإضفاء مزيد من الاتساق على منظومة الأمم المتحدة، وإصلاح مجلس الأمن.

ونشعر بالارتياح خاصة لبدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في وقت سابق من هذا العام في دورة عامة غير رسمية للجمعية العامة. وينبغي أن يتضافر مجتمع الدول معا بروح من التضامن لأجل التوصل إلى موقف موحد فيما يتعلق بإصلاح هذه الهيئة الهامة. وينبغي أن يشمل إصلاح المجلس فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، مع وضع مجموعة منقحة من وسائل العمل.

ونعرب عن تأييدنا الكامل لحصول الهند على مقعد دائم في مجلس الأمن بعد إصلاحه، كما نعرب مرة أخرى بلا مواربة عن تأييدنا للموقف الأفريقي الموحد. ونؤيد أيضا حصول أحد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على العضوية الدائمة في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا سيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس، بما فيه جزيرة دياغو غارسيا، التي اقتطعتها المملكة المتحدة من إقليم موريشيوس قبل استقلالنا. وكان هذا التمزيق لأواصر أرض موريشيوس في إغفال تام لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٩٦٥.

وكما قال الرئيس أوباما منذ يومين من هذه المنصة ذاتها، يجب علينا أن ”نبرهن على أن القانون الدولي ليس وعدا فارغا“ (A/64/PV.3). ويجب علينا جميعا التقيد به.

وقد حثثنا المملكة المتحدة بانتظام على الدخول في حوار مجد مع موريشيوس لإعادة أرخبيل شاغوس في وقت

قريب. ويسرنا أن نبلغ الجمعية بعقد جولتين من المباحثات مع المملكة المتحدة هذا العام. ونتطلع إلى أن تثمر هذه المناقشات، ونرجو أن تتمكن موريشيوس في المستقبل القريب من ممارسة سيادتها على أرخبيل شاغوس، بما في ذلك دياغو غارسيا.

وتعكف حكومتي والسلطات الفرنسية أيضا على معالجة مسألة ترومالين. ونناقش طرائق الاشتراك في إدارة هذه الجزيرة بروح من الصداقة والثقة، انتظارا لتسوية قضية السيادة، التي يتعين حلها وعدم تركها جانبا.

(تكلم بالفرنسية)

ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور الرئيسي الذي تطالَب الأمم المتحدة بأدائه في مجتمع الدول. وفي الوقت ذاته، نوافق على ضرورة إصلاح المنظمة. ويؤكد الإقبال على الحضور في هذه الدورة للجمعية العامة، التي يتلاقى فيها في كل عام عدد من أوجه النظر والتصورات، رغبتنا في العمل والبناء معا.

فشواغل شعوبنا وطموحاتها تتردد أصداؤها ومن ثم يكون لها وقع عالمي. ونحن آخذون بالفعل في إدراك أن مصيرنا واحد، مهما كان المكان الذي ننتمي إليه.

إني أنتمي لشعب عريق في ثقافاته المتعددة، يعبد رجاله ونساؤه شيفا وعيسى والله وبوذا، بلغات متنوعة. وقد جعل تاريخ سُكنى جزيرتنا وموقعها الجغرافي من بلدنا معبرا حقيقيا للثقافات. وجعلنا من حق الاختلاف من ناحية وحق المساواة من ناحية أخرى شعارين لنا. ويسعدني أن أذكّر شعبي المتعدد الأعراق بأن كل فرد يشترك مع جميع البشر الآخرين في ٩٩,٩ في المائة من نفس الشفرة الوراثية.

وأمامنا نحن المجتمعين هنا الكثير مما نتعلمه من بعضنا البعض. ويثرينا تبادلنا للتجارب والمعارف ويزيدنا قوة.

إن احترام التعددية الذي يتطلبه هذا المحفل ينبغي ألا ينسينا اختلافاتنا وألا يسهم في بروز خطاب مهيمن.

وإني أشيد بالموضوع الذي اختاره الرئيس لهذه السنة. وإذا ما استطاعت الجمعية أن تنمي التلاقح المتبادل بين الثقافات وأن تبرز ما يجمع بين البشر، سنكون قد حققنا، بقدر كبير، هدفنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء موريشيوس، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠.